الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université de M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : des Sciences Commerciales

جامعة المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم التجارية

العنوان

قدرات مراجعي الحسابات لاكتشاف الأخطاء والغش في المؤسسات الاقتصادية

– دراسة ميدانية بولاية المسيلة –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة و تدقيق

إعداد الطالب:

– قيمر يزيد

إشراف الأستاذ:

– د.سعودي بلقاسم

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
1. د. حسان بوبعاية	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
2.د. بلقاسم سعودي	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا
3. أ. مخوخ رزيقة	أستاذة مساعد (أ)	مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

شكر وتقدير

بعد أن أعانني الله تعالى على إكمال هذه المذكرة عسى أن تكون فائدة لغيرنا، ليس ثمة تعبيراً أقوى تأثيراً من كلمة شكر نقولها اعترافاً بالجميل، حيث أتوجه بخالص الشكر والامتنان والعرفان إلى الدكتور بلقاسم سعودي على قبوله الإشراف على هذا العمل وملاحظاته وتوجيهاته حتى ظهورها على هذا الشكل، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين تقبلوا وتحملوا عناء قراءتها ومناقشتها.

وكما أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل أساتذة قسم العلوم التجارية بجامعة المسيلة، وإلى زملائي دفعة 2015 محاسبة وتدقيق و أيضا تخصص مالية ومخاطرة وعلوم اقتصادية وعلوم التسيير، وكل من جمعتني بهم مسيرة الدراسة.

كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا في إعداد هذا البحث سواء كان من قريب أو من بعيد، وفي الأخير لا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر وأسمى الامتنان إلى كل من ساهم بالتشجيع أو السؤال أو المساعدة في إعداد هذه المذكرة.

قيمر يزيد

الإهداء

أهدي ثمرة عملي .....

إلى روح الوالدين الطاهرة رحمهما الله.....والتي بقت ذكراهم **خالدة** في قلبي.....

إلى الأخ الأكبر عبد الرزاق وزوجته.....

وأولاده "عبد الباسط" و الكتكوتة "جهاد" أطال الله في أعمارهم.....

والى الأخ رفيق حياتي وسندي "فؤاد".....

والى نور عيني الأختين كل من "أم بشرى" وبناتها الحلوى "هديل" والغالية "فايزة".

والى أم "عبد الرحمان" وبناتها كل من "رشا" و الأميرة "هدى" والعزيزة "فريدة".

أطال الله في أعمارهم إن شاء الله....

والى كل أولاد العم "عبد الحكيم" و "فريد" و "إسماعيل" و "هشام"..

الذين عشت معهم حلاوة الأيام ومرها.....

وإلى كل الأهل والأقارب....

والى كل زملاء الدراسة من الابتدائي إلى الجامعة.....الذي مرت معهم أحلى الأوقات

.....

والى كل من هم في قلبي ونسيهم قلمي....

قيمر يزيد

الفهرس

فهرس المحتويات.....	
شكر وتقدير.....	
الإهداء.....	
الفهرس.....	
مقدمة عامة.....	أ– و
الفصل الأول: دور خبرة المراجع في مجال اكتشاف الأخطاء والغش.....	01
تمهيد.....	02
المبحث الأول: خبرة المراجع في عملية المراجعة.....	03
المطلب الأول: ماهية عملية المراجعة.....	03
المطلب الثاني: ماهية المراجع الخبير.....	14
المطلب الثالث: تأثير الخبرة في مجال المراجعة.....	20
المبحث الثاني: الأخطاء والغش ومسؤولية المراجع عنها.....	26
المطلب الأول: مفهوم وأنواع أخطاء وغش المراجعة.....	26
المطلب الثاني: دور المراجع في عملية كشف الأخطاء و الغش و العقود غير نظامية.....	31
المطلب الثالث: مسؤولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء والغش.....	35
خلاصة الفصل.....	39
الفصل الثاني: اتجاهات المراجعين في الحكم على جوهرية الخطأ.....	40
تمهيد.....	41
المبحث الأول: ماهية وأنواع مخاطر المراجعة.....	42
المطلب الأول: ماهية الخطأ الجوهري.....	42
المطلب الثاني: الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة.....	45
المطلب الثالث: أنواع مخاطر المراجعة.....	54
المبحث الثاني: المتغيرات المساعدة في الحكم على جوهرية الخطأ وأدلة الإثبات.....	64
المطلب الأول: الحكم الشخصي للمراجع.....	64
المطلب الثاني: المتغيرات المساعدة في الحكم على الخطأ الجوهري.....	66
المطلب الثالث: أدلة الإثبات.....	69
خلاصة الفصل.....	77
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية حول قدرات مراجعي الحسابات لاكتشاف الأخطاء و الغش.....	78
تمهيد.....	79
المبحث الأول: إعداد الاستبيان وتفريغ بياناته.....	80

المطلب الأول: مكونات ومنهجية الدراسة.....	80
المطلب الثاني: حدود الاستبيان والوسائل الإحصائية المستخدمة.....	81
المطلب الثالث: هيكل الاستبيان وتفريغ وتحليل البيانات.....	82
المطلب الرابع: وصف وتحليل الخصائص الديمغرافية للعينة المدروسة.....	84
المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان.....	91
المطلب الأول: اختبار فرضيات الاستبيان.....	91
المطلب الثاني: اختبار الفرضية الأولى.....	98
المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثانية.....	102
المطلب الرابع: اختبار الفرضية الثالثة.....	107
خلاصة الفصل.....	112
الخاتمة العامة.....	113
قائمة الجداول والأشكال والملاحق.....	118
قائمة المراجع.....	121
الملاحق.....	125

مقدمة عامة

مقـدمة عامة

1- مقدمة:

تعتمد الأطراف المستفيدة من القوائم المالية في اتخاذ قراراتها الاستثمارية والتمويلية المرتبطة بالمؤسسة محل المراجعة على نتائج عملية المراجعة، وطبيعة الرأي الذي يصدره المراجع بشأن صدق وعدالة عرض القوائم المالية وسلامة تمثيلها للمركز المالي للمؤسسة، ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية خلال فترة المراجعة، مما يزيد من حرص مكاتب المراجعة على تنفيذ عملياتها وفق معايير المراجعة وقواعد وآداب السلوك المهني، بهدف تحقيق مستويات عالية من جودة القوائم المالية وما يساهم في إضفاء المصداقية على القوائم المالية للمؤسسة ويؤدي إلى تخفيض احتمالات فشل عملية المراجعة، الأمر الذي يساهم في المحافظة على السمعة المهنية لمكاتب المراجعة ويزيد من ثقة أداء مراجعي الحسابات ونتائج عملية المراجعة.

وتكمن أهمية التدقيق في إبداء الرأي على عدالة القوائم المالية ومدى توافقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فقد وضعت معايير التدقيق للإرشاد المدققين وتمكينهم من إبداء رأي عادل غير متحيز عن اكتشاف مواطن الغش والخطأ في القوائم المالية المقدمة من قبل المؤسسة وهذا يعتمد بشكل مباشر على الحكم الشخصي للمراجع في اكتشاف الأخطاء والغش، حيث يتأثر هذا الحكم بالخبرة المهنية إذ تمثل الخبرة أحد الدعائم الأساسية التي يتركز عليها متخذ القرار عند اتخاذ قراره، حيث يلجأ متخذو القرارات إلى ما يخزنون داخلهم من خبرات ومعارف داخل الذاكرة طويلة الأجل في مواجهة الأدلة الخاصة في أي مشكلة حالية، ويؤدي الاختلافات في هياكل المعرفة من مراجع لآخر إلى اختلاف في الأحكام والقرارات الصادرة على جوهرية الأخطاء، وهذا الاختلاف في هياكل المعرفة يحدث نتيجة اختلاف في مستوى الخبرة.

وتعد عملية قيام المراجع بالحكم على جوهرية الخطأ من المهام الصعبة عند قيامه بعملية المراجعة وهي عملية ذات طبيعة خاصة، إذ أن تمييز المراجع بين الخطأ الجوهري وغير الجوهري يساعد المراجع على تركيز جهوده نحو مسببات حدوث الخطأ الجوهري وما يتطلبه هذا النوع من الأخطاء وضرورة انجاز الإجراءات العلاجية المصححة دون مضيعة للوقت أو لجهد في محاولة دراسة وتحليل الخطأ غير الجوهري.

كما تعتبر مهمة اكتشاف الأخطاء والغش من المهام غير الهيكلية في عملية المراجعة حيث لا يوجد لها دائما قواعد أو أسس مرشدة يمكن للمراجع الاستعانة بها وبالتالي يلجأ المراجع إلى خبرته

الشخصية في هذا الصدد لتساعده في اتخاذ قراراه وأداء مهمته بأعلى كفاءة ممكنة، وعلى ضوء مما سبق يمكن طرح إشكالية لموضوع البحث في السؤال الجوهري التالي: **ما القدرات الشخصية لمراجعي الحسابات لِاكتشاف الأخطاء والغش في المؤسسات الاقتصادية؟**

وتتفرع من هذا الإشكال الأسئلة الفرعية التالية:

أ- هل لمراجعي الحسابات القدرة على اكتشاف الأخطاء الواردة في القوائم المالية؟

ب- هل نقص الكفاءة المهنية والشك في استقلال وحياد المراجع يؤدي إلى فشل عملية المراجعة؟

ت- هل عدم اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية ووجود عقود وارتباطات غير نظامية يؤدي إلى فشل عملية المراجعة؟

2- فرضيات الدراسة:

تم وضع الفرضيات التالية كإجابات مسبقة على الإشكالية السابقة وهي:

أ- لمراجعي الحسابات القدرة على اكتشاف الأخطاء الواردة في القوائم المالية.

ب- نقص الكفاءة المهنية والشك في استقلال وحياد المراجع يؤدي إلى فشل عملية المراجعة.

ت- عدم اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية ووجود عقود وارتباطات غير نظامية يؤدي إلى فشل عملية المراجعة.

3- إطار الدراسة:

تم تحديد إطار الدراسة في العنصرين الآتيين:

- ✓ الحدود المكانية: ترتبط هذه الدراسة بواقع عمل المراجعة لدى محافظي الحسابات والمحاسبين من خلال تقديم إستبيان لعينة من محافظي الحسابات بالإضافة إلى فئة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة بولاية المسيلة.
- ✓ الحدود الزمنية: سنحاول التركيز في هذه الدراسة على الفترة الممتدة من تاريخ بداية شهر فيفري 2015 إلى غاية منتصف الشهر ماي من نفس السنة.

4- أسباب اختيار الموضوع

- ✓ هناك أسباب شخصية تتمثل في:
- الميول الشخصي لمجال المراجعة والتدقيق.
- تناول هذا الموضوع لفتح مجال البحث فيه مستقبلا.
- الرغبة في التطرق إلى مثل هذه المواضيع لتوسيع معرفتنا بالمراجعة الخارجية وتقاريرها.
- ✓ أما الأسباب الموضوعية هي:
- طبيعة مجال التخصص الدراسي وحتى تكون الفائدة بالتطرق لمثل هذه المواضيع أكبر.
- الرغبة في الإطلاع على ما هو معمول به على المستوى الدولي، خاصة مع إنفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم والقيام بإصلاحات وتعديلات على مجال المراجعة والمحاسبة.

5- أهداف الدراسة

نهدف من خلال دراستنا هذه إلى الوقوف على معرفة مدى انعكاسات القدرة الشخصية لمراجعي الحسابات على اكتشاف الأخطاء والغش في المؤسسات الاقتصادية، وتأثير الخبرة التي يمتلكها مراجعي الحسابات على قرارهم وحكمهم الشخصي اتجاه الأخطاء وعلى القوائم المالية، والتي من شأنها التأثير على التقارير وعلى مستخدميها من مختلف الأطراف.

6- أهمية الدراسة

تأتي أهمية البحث كونها تبرز لنا واقع الممارسات المهنية لعملية المراجعة, وواقع تأثير عامل الخبرة المهنية على مخرجاتها في المؤسسات ومدى تكيفهما مع المعايير الدولية المتعارف عليها ومع النظام المحاسبي والتغييرات المحاسبية التي طرأت في مجال المحاسبة والتدقيق مع تلك المتعلقة بمجال المراجعة لأنهما مجالان متلازمان ومتكاملان غير منفصلان.

7- منهج الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي نظرا لطبيعة الموضوع ومصادر المعلومات هذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على الإستبيان، وعلى أدوات جمع البيانات التالية:

- ✓ الجانب النظري: الكتب، مجلات، المذكرات، معايير دولية.

- ✓ الجانب التطبيقي: يتمثل في استبيان موجه إلى عينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين ومحاسبين معتمدين وأساتذة جامعيين.

8- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: سامح عبد الرزاق،" تحليل وتقييم إستراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي وأثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة"، رسالة ماجستير، غزة، 2008.

أهم النتائج المتحصل عليها:

- ✓ هناك اهتمام من قبل المكاتب المراجعة في قطاع غزة في مجال الحصول على المؤهلات العلمية والعملية التي تسهم في تحسين القدرات المهنية وذالك لارتقاء بمستوى جودة أداء المهني في عملية المراجعة.
- ✓ إن استخدام إستراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي يوثر على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة بشكل جيد.
- ✓ هناك اتفاق على ضرورة أن توفر مكاتب المراجعة كافة الإمكانيات للمراجعين العاملين لديها في سبيل تطوير قدراتهم وخبراتهم المهنية، إلى جانب حضور الندوات والمؤتمرات المهنية.

الدراسة الثانية :احمد محمد صالح الجلال " تأثير متغيرات البيئة الخارجية على جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات في الجمهورية اليمنية "، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2010.

أهم النتائج المتحصل عليها:

- ✓ تسعى مختلف الأطراف ذات الصلة بعملية المراجعة إلى تحقيق مستويات مرتفعة من جودة المراجعة، حيث تسعى المؤسسات محل المراجعة إلى الحصول على خدمات مراجعة بمستوى من الجودة بهدف إضفاء درجة عالية من الثقة على قوائمها المالية.
- ✓ يتطلب تحسين جودة المراجعة توافر عدد من العناصر من أهمها التزام المراجعين بتنفيذ عملياتهم وفق معايير المراجعة وقواعد وآداب السلوك المهني.
- ✓ أهمية كبر حجم مكتب المراجعة في تحسين جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات نظرا لزيادة عدد دورات التدريبية التي تعقدها مكاتب المراجعة كبيرة الحجم.

الخصوصية والاختلافات للدراسة الحالية:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة وأهم النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسات، لوحظ كون أن هذه الدراسات عالجت تقريبا نفس الإشكال ونفس الموضوع، إلا أن الاختلاف الجوهري هنا يكمن في أن الدراسة الحالية تعالج القدرات الشخصية التي يتمتع بها المراجع في عملية اكتشاف الأخطاء والغش، الواردة في القوائم المالية لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

9- أقسام الدراسة

للإحاطة بجوانب هذا الموضوع ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة فصول، حيث تم في الفصل الأول التركيز على الدور التي تلعبه خبرة المراجع في مجال اكتشاف الأخطاء والغش من خلال عرض مفاهيم عامة لعملية المراجعة وأنواع الأخطاء والغش المحتمل وقوعها، ثم كيفية اكتشافها من طرف المراجع، أما الفصل الثاني فقد خصص على اتجاهات المراجعين في الحكم على جوهرية الخطأ أما الفصل الثالث فقد قمنا بدراسة ميدانية من خلال استبيان موجه لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين ومحاسبين معتمدين وأساتذة جامعيين.

10- صعوبات الدراسة:

- ✓ ضيق الوقت فالموضوع يحتاج إلى دراسة معمقة.
- ✓ قلة عدد الدراسات التي تعالج موضوع قدرة مراجعي الحسابات لاكتشاف الأخطاء والغش.
- ✓ صعوبة الحصول وتجميع المعلومات الخاصة بالجانب التطبيقي من الأطراف المعنية.

الفصل الأول

دور خبرة المراجع في مجال اكتشاف الأخطاء والغش

تمهيد:

يتميز عالمنا المعاصر بدرجة عالية من التعقيد والتشابك والتغير خاصة في الأمور الاقتصادية والمالية والمحاسبية وتدقيق الحسابات، وذلك نتيجة للتطورات التكنولوجية المتسارعة والمتلاحقة في أساليب وأدوات الإنتاج، وأساليب ووسائل الاتصال ونظم المعلومات ونقلها، إضافة إلى ظهور الأشكال التنظيمية الجديدة، والشركات المتعددة الجنسيات، مما زاد من حدة المنافسة وخطورتها الأمر الذي يستلزم اتخاذ قرارات سريعة وفاعلة، حتى تتمكن المؤسسة من الاستمرار في التنافس والحفاظ على ميزاتها في السوق، مما يتطلب توفر معلومات حديثة ودقيقة، تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة من طرف مراجعي الحسابات.

إن هذا الأمر يتطلب بناء نظام معلومات يهدف إلى تحديد نوع وحجم البيانات، وكيفية جمعها ومعالجتها وتحليلها، ووجود الرقابة الفاعلة عليها، وتدقيق مخرجاتها عندما تتحول البيانات الخام إلى معلومات مفيدة وموثوق بها لاتخاذ القرارات وتقييم الأداء، فلهذا تلعب المراجعة دورا هاما في هذا المجال الواسع، وسنتطرق في هذا المبحث إلى الجوانب الرئيسية لعملية المراجعة وكذلك عن الدور الفعال الذي يقوم به الخبراء والمدققين، وكيف تأثر الخبرة في عملية اكتشاف الأخطاء والغش.

وعليه سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: خبرة المراجع في عملية المراجعة.

المبحث الثاني: الأخطاء والغش ومسؤولية المراجع عنها.

المبحث الأول: خبرة المراجع في عملية المراجعة

يعتبر عامل الخبرة المهنية الفاصل بين نجاح أو فشل عملية المراجعة، فالمراجع الخبير تكون له نسبة كبيرة لنجاحه في اكتشاف الأخطاء الواردة في القوائم المالية، عكس المراجع الغير الخبير والتي تكون نسبة نجاحه في اكتشاف هذه الأخطاء اقل من الخبير وهذا راجع للتفاوت في الكفاءة المهنية.

المطلب الأول: ماهية عملية المراجعة.

أولا: مفهوم المراجعة

هي فحص ناقد يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها المؤسسة صحيحة وواقعية، فالمراجعة تتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني كفء خارجي " مراجع الحسابات " ومستقل بهدف الإدلاء برأي فني محايد عن مدى اعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية السنوية وأساس الميزانية وجدول حسابات النتائج[1].

ويمكن تعريفها على أنها عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعينة[2].

كما عرفت المراجعة على أنها عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة الإثبات بشكل موضوعي تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات وأحداث اقتصادية بهدف توفير تأكيد على وجود درجة تطابق بين تلك التأكيدات مع المعايير المقررة وتبليغ تلك النتائج إلى المستخدمين المعنيين[3].

كما تما تعريفها على أن " المراجعة هي فحص من قبل جهات مهنيه مختصة ومستقلة من أجل التعبير عن الرأي على أساس انتظام وصدق حسابات الشركة"[4].

كما تم تعريفها على أنها "رقابة تمارس من طرف مهنيين مؤهلين قانونيين للمصادقة على دقة و صدق البيانات المالية و المستندات السنوية للمؤسسة، الجرد، الميزانية، جدول

---

[1] زاهرة عاطف سواد، مراجعة لحسابات التدقيق، دار الراية، عمان، ط1، 2009، ص17.

[2] غسان الفلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر" الناحية النظرية "، دار المسيرة ، عمان، ط1، 2006، ص 13.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار جامعية، إسكندرية، ط1، 2006، ص18.

[4] HERRBACH ،Le comportement au travail des collaborateurs de cabinets d'audit financier : une approche par le contrat psychologique ،Thèse de doctorat ،TOULOUSE ،2000 ،p18

حسابات النتائج، الذي يسمح بتحديد النتائج المتسلسلة (هامش الربح، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال"[1].

ومن خلال هذا يمكن مما سبق توضيح الخصائص التالية بتعريفات المراجعة من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (01): المفاهيم المرتبطة بتعريف المراجعة (المراحل).

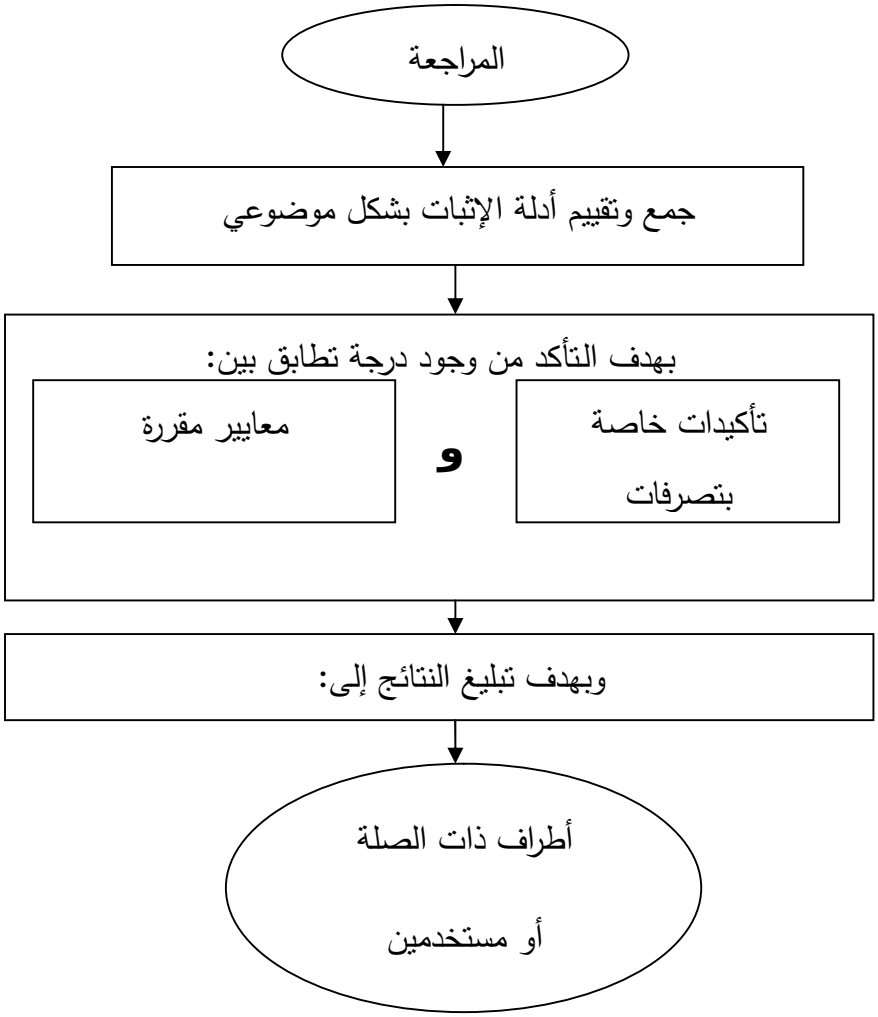

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص20.

يوضح الشكل رقم (01) الخصائص الأساسية التي تقوم عليها عملية المراجعة إذ نجد في المرحلة الأولى من عملية المراجعة عملية جمع وتقييم أدلة الإثبات بشكل يتناسب مع الحالة المالية للمؤسسة محل المراجعة، ثم تأتي مرحلة التأكد من تطابق التصرفات الخاصة بالأحداث الاقتصادية

[1]Mokhtare Belaibaud, Guide pratique l'audit financière et comptable, la maison des livres, Alger, 1982, p04.

والمعايير المعروفة وذلك من حيث المضمون، وأخيرا تأتي مرحلة تبليغ النتائج المحصلة عنها إلى أطراف معينة.

ثانيا : أسباب وجود عملية المراجعة.

إننا نجد في كثير من الأحيان عدة تعقيدات ومشاكل تتنوع حسب المؤسسات وطبيعة النشاط، فأطراف ذات الصلة يواجهون خطر اتخاذ القرار باعتمادهم على بيانات قابلة للتصديق عن طريق مراجعتها من قبل مهنة مؤهلة ومستقلة، ولعلنا نذكر فيما يلي أهم الأسباب التي تدعم وجود هذه المهنة:

1- البعد:

إن هناك فاصلا بين معد المعلومات والمستفيد منها، هذا الفاصل الذي يجعل المراجعة ضرورية، والمستفيد أو متخذ القرار غير قادر شخصيا على ممارسة المراجعة، والتأكد من عدالة إفصاح القوائم المالية لأسباب منها: عدم تخصص متخذ القرار في المراجعة الاقتصادية وعدم قدرته على الحكم على عدالة تمثيل القوائم التاريخية وظروف المشاريع الاقتصادية، وكذلك عدم توفر الوقت الكافي لإتاحة الفرصة متخذي القرارات جميعهم ليراجعوا القوائم المالية، وعدم تواجد متخذي القرارات في موقع الشركة إذ ليس بالضرورة أن يقوم المساهمون مباشرة بإدارة الشركة بل إن كثيرا من المساهمين لا يحظرون إلى الشركة إلا مصادفة، ولو تركوا أعمالهم وحضروا إلى موقع الشركة ليقوموا مباشرة بمراجعة حساباتهم فإن ذلك يسبب مشكلة مكانية لعدم توفر مكاتب كافية لاستيعابهم جميعا في الأوقات التي يريدونها، بالإضافة إلى العبء الاقتصادي الذي سيتحملونه نتيجة ترك أعمالهم والانتقال والإقامة في موقع الشركة أو على مقربة منه، لذا لجأت كافة التشريعات المعاصرة إلى إناطة عملية المراجعة بمكتب متخصص بالمراجعة وملتزمة بمعايير المراجعة وأدبيات السلوك المهني.

2- تحيز معد المعلومات:

قد لا تتعارض مصلحة معد المعلومات كالإدارة التي تعد القوائم المالية التاريخية مع مصلحة المساهمين أو المجتمع المالي، فعرض المعلومات بحسب المعايير الدولية من غير اللجوء إلى غش وتلاعب دون الحاجة إلى عملية المراجعة، لكن كثيرا ما تتعارض مصلحة معد المعلومات مع المستفيد منها فقد ترغب الإدارة إظهار المشروع رابحا بشكل يخالف الواقع لتحافظ على سمعتها، وقد ترغب

بتخفيض الأرباح للهرب من دفع الضرائب، وإن وجود حوافز لمعد المعلومات لتضليل المجتمع المالي كل هذا يجعل الحاجة ماسة لمراجع الحسابات[1].

3- ضخامة حجم العمليات المالية:

إذا اتسع حجم المشروعات الاقتصادية وتضخم معها حجم العمليات المالية التي توسعت أيضا بفعل توسع التجارة المحلية والإقليمية والدولية، فكل ذلك يجعل الخوف من زحف الخطأ أو تدبير الغش والتلاعب أكثر أهمية وتخلق مبررا لخدمة التأكيد التي تقدمها المراجعة للحد من الخطأ أو الغش أو التلاعب.

4- التعقيد:

تميزت العقود الأخيرة بتعقيد العمليات المحاسبية فكثرت عمليات السيطرة والاندماج، و انتشار تجارة المشتقات المالية بما فيها من عمليات تحوط أو خيارات وعمت التجارة إلى حد كبير، وصار من الصعب على مستخدمي المعلومات المالية استيعاب مدلول هذه العمليات والثقة بالأرباح الناجمة عن مثل هذه العمليات وما تنطوي عليه من خطر، وصار أمام هؤلاء المستخدمين خياران الأول تحمل هذا الخطر والثاني تكاليف مهنة المراجعة للحد من خطر المعلومات وجعلها أكثر فهما وبيان الرأي في قابلية الاعتماد عليها.

5- مساهمة مؤسسات المراجعة بتحمل الخطر:

إذا كان الخطر كبيرا ككشف أجر المشروع والإفصاح عن حقيقة وضعه المشرف على الإفلاس فإن متخذي القرار يتحملون خطر كبيرا، متمثلا بضياع أموالهم كليا أو جزئيا كالمساهمين الذين يشترون أسهمهم بناءا عن القوائم المالية المضللة مما يؤدي إلى انخفاض سعر هذا السهم عند بيان الواقع، ولا شك في أن الأطراف المتضررة ستلجأ إلى القضاء لمحاولة استيراد بعض الخسائر التي منيت بها ولكن إمكانية الاستيراد ضعيفة جدا، إذ إن الإدارة التي أفلست المشروع في عهدها ليس لديها سمعة تخشى عليها بعد إفلاس المشروع، كما لا تتمكن من دفع تعويضات مهمة للمتضررين بسبب عدم الإمكانية الاقتصادية، أما إذا كانت القوائم مضللة قد خضعت للمراجعة، وعززت بتقرير من مؤسسة مراجعة

[1] حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة، الجزء الأول، ط1، دار الثقافة للنشر، الإسكندرية، 2009، ص 40-41.

الحسابات فإن هذه المؤسسة ستخضع للمقاضاة وتطالب بتحمل مسؤولياتها المدنية والجزائية الناتجة عن قيامها بعملية المراجعة[1].

ثالثا: أنواع عملية المراجعة.

يمكن تقسيم أنواع عملية المراجعة إلى عدة فروع تتمثل في:

1- **من حيث حجم المراجعة:** وتنقسم إلى نوعين:[2]

أ- **مراجعة كاملة:** وهي تتضمن فحص وتدقيق جميع العمليات التي تمت في المؤسسة خلال فترة المحاسبية، بمعنى أن تكون مراجعة وتدقيق شامل للعناصر من جميع النواحي التالية:

- ✓ جميع العمليات المالية الصغيرة والكبيرة على حد سواء.
- ✓ جميع القيود الدفترية المسجلة في دفاتر اليومية على اختلاف أنواعها.
- ✓ جميع الحسابات التي تتضمنها دفاتر الأستاذ على اختلاف أنوعها.
- ✓ جميع التسويات المحاسبية التي تمت خلال الفترة.
- ✓ جميع المستندات والأوراق والملفات والسجلات والدفاتر.

إذ يلجأ المراجع إلى إتباع أسلوب المراجعة الكاملة في الغالب عندما تكون نتيجة تقييمه لنظام الرقابة غير مرضية، مما يجعله غير مطمئن تماما لقوة هذا النظام فيضطر إلى استخدام أسلوب المراجعة الكاملة لتنفيذ برنامج عمله.

ب-مراجعة جزئية: وهي التي تتضمن مراجعة وتدقيق بعض العمليات المعنية في شكل عينات ممثلة لمختلف ما تم من عمليات خلال الفترة ولتنفيذ هذا الأسلوب قد يختار المراجع:

- ✓ بعض القيود لبعض العمليات دون غيرها.
- ✓ عمليات أيام معينة دون باقي الأيام .
- ✓ عينات من عمليات الإرادات أو المصروفات.

وإلى غير ذلك من أساليب اختيار موضوعات وعمليات المراجعة التي لا يتولاها المراجع وفي هذا المجال يجب مراعاة ما يلي:

---

[1] حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2] محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الاختبار النظري المعايير والقواعد، مشاكل التطبيق العلمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص40.

- ✓ لا يجب على المراجع إطلاع المسؤولين في المؤسسة موضوع المراجعة على طبيعة العمليات التي سوف يقوم بمراجعتها والتي قام باختيارها.
- ✓ لا يجب على المراجع استخدام نفس العمليات ونفس الأسلوب عند القيام بمراجعة عمليات نفس المؤسسة مرة أخرى.
- ✓ على المراجع أن يكتب في تقريره تفاصيل وطبيعة العمليات التي قام باختيارها ومراجعتها حتى لا يتعرض إلى أية مسؤولية معينة بالنسبة للعمليات التي لم يقم باختيارها.
- ✓ لا يجب على المراجع إتباع أسلوب المراجعة الجزئية إلا أن يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة موضوع المراجعة وتأكده من أنه نظام جيد ويبعث على الاطمئنان.

2- **من حيث مدى الالتزام بالمراجعة:** وتنقسم إلى نوعين:[1]

أ- **مراجعة إلزامية:** وهي المراجعة الملزمة بنص قوانين في الدولة المعنية ومثال ذلك القوانين المنظمة لشركات المساهمة في مختلف الدول فمن أهم ما تنص عليه هذه القوانين ضرورة تعيين مراجع حسابات أو ما يعرف بمراقب حسابات قانوني للمؤسسة يتولى مراجعة حساباتها وقوائمها المالية، وقد جرى العرف في هذا المجال أن يقوم مجلس إدارة الشركة بترشيح مراقب الحسابات وتصدر الجمعية العامة للمساهمين في المؤسسة قرار تعيينه وتحديد أتعابه.

ومن ناحية أخرى قد تنص القوانين النظامية في بعض الشركات في القطاع الخاص على ضرورة مراجعة حساباتها على طريق مراجع قانوني متخصص.

وفي هذا المجال تظهر المراجعة الإلزامية واضحة بالنسبة للهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الجهاز الإداري في الدول.

ب- **مراجعة اختيارية:** وهي التي تتم دون إلزام معين بقانون أو لائحة معينة، ومنها بعض المراجعات التي قد تطلبه إدارة المؤسسة من المراجع الخارجي لتحقيق غرض معين أو للتحقق من أمر ما أو لاتخاذ قرار معين بناءا على نتيجة المراجعة ومثل ذلك:

- ✓ مراجعة وفحص عمليات الخزينة في فترة معينة.
- ✓ مراجعة وتدقيق حسابات وعمليات المخازن المختلفة.
- ✓ مراجعة بعض عمليات الشراء دون غيرها أو بعض عمليات المبيعات دون غيرها.

[1] محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص41.

أي أن هذه المراجعات تكون بناءا على طلب الإدارة بهدف معين.

ومن ناحية أخرى ورغم أن العديد من الشركات الخاصة لا تلزمها قوانين معينة بعملية المراجعة إلا أنها في الغالب تتفق مثل هذه الشركات الصغيرة كانت أو كبيرة مع مراجعين قانونيين لفحص ومراجعة دفاترها وحساباتها للأسباب التالية:

- ✓ الاطمئنان على سلامة ما تم من عمليات وما تحقق من نجاح.
- ✓ كسب ثقة الأطراف الخارجية التي تتعامل مع الشركة مثل البنوك والموردين إلى غير ذلك.
- ✓ الحفاظ على سلامة المركز المالي للشركة وسمعتها التجارية في مجال نشاطها.

3- **من حيث توقيت المراجعة:** وتنقسم إلى نوعين[1]:

أ- **المراجعة النهائية:** وهي التي تبدأ بعد إنهاء السنة المالية أي بعد إعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويمكن تنفيذها في المؤسسات الكبيرة الحجم فقط إذا توفرت على أنظمة رقابة داخلية فعالة أين يستطيع المراجع الاعتماد على الضوابط القائمة بها، إلا أن المراجعة النهائية تناسب أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك بسبب قلة عملياتها، وإن في تنفيذ المراجعة النهائية عدة ومزايا:

- ✓ باعتبار أن هذه المراجعة تبدأ عند الانتهاء من عملية إقفال الحسابات فهي إذا تجنب المراجع الحضور المتكرر إلى المؤسسة، الأمر الذي يجعل عمل الموظفين داخل المؤسسة يسير بصورة عادية وبدون أي مضايقات.
- ✓ التقليص في فرص التلاعب والتعديل في البيانات التي تمت مراجعتها باعتبار أن كل الدفاتر والحسابات قد تمت تسويقها وإقفالها.
- ✓ إضعاف احتمالات سهو المراجع عن بعض العمليات لأن عملية المراجعة هنا تتم بشكل متواصل خلال فترة زمنية محددة.

وبالرغم من تعدد مزايا هذا النوع إلا أنها لا تخلوا من العيوب منها:

- ✓ قصر الفترة الزمنية المحددة للقيام بعملية المراجعة، يجعل نطاق فحصها محصورا وضيقا.

[1] نسيمة مدغم، تنظيم وظيفة المراجعة الداخلية، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف (الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير علوم تجارية، 2003، ص 27- 30.

- ✓ إن القيام بعملية المراجعة بعد إقفال الحسابات في نهاية السنة المالية قد يولد بالشعور باللامبالاة من جانب العمال بالمؤسسة تجاه الأعمال المطلوبة منهم.
- ✓ إن اكتشاف الأخطاء والتلاعبات في نهاية السنة المالية قد يحول دون إمكانية معالجتها أو محاولة تفادي تراكمها لأن ترك تلك الأخطاء لمدة عام كامل قد يؤدي إلى إضفاء معالمها.

ب- المراجعة المستمرة: يلجأ المراجع إلى هذا النوع من الأسلوب في تنفيذ مراجعته لحسابات المؤسسة إذا كان نظام الرقابة الداخلية بها غير فعال، وتتم هذه المراجعة على مدار السنة المالية حيث يقوم المراجع بعمليات الفحص وإجراء الاختبارات وفق لبرنامج زمني محدد مسبقا، فهي إذا متابعة دورية وفحص منتظم لكل العمليات بالإضافة إلى إجراء مراجعة أخرى بعد إقفال الحسابات في نهاية دورة السنة المالية وذلك للتحقق من التعديلات التي سبق وأن أشار إليها المراجع عند قيامه بالفحص المتكرر كما هو الحال بالنسبة للمراجعة النهائية فإن للمراجعة المستمرة مزايا عديدة منها:

- ✓ تعمل المراجعة المستمرة على توسيع نطاق فحص العمليات بالمؤسسة باعتبارها مراجعة تتم على مدار السنة المالية، كما أنها تساعد على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات بسرعة، فتردد المراجع على المؤسسة محل الفحص يجعل الفترة بين تاريخ حدوث الخطأ واكتشافه قصير مما يساعد على تصحيحه أول بأول.
- ✓ إن المراجعة المستمرة تساعد على الانتهاء من عملية الفحص لفترة وجيزة بعد نهاية السنة المالية وإقفال كل الحسابات الأمر الذي يتيح للمراجع فرصة عرض القوائم المالية في وقت مبكر.
- ✓ إن تعدد زيارات المراجع الخارجي للمؤسسة محل المراجعة تتيح له التوسع في فحص نظام الرقابة الداخلية المتبع في التعرف على كل أوجه وتفاصيل نشاط المؤسسة ونواحيه الفنية.

بالرغم من تعدد المزايا فإنها لم تسلم هي الأخرى من الانتقادات فهي لا تخلوا من العيوب ومن بين تلك الانتقادات التي وجهت لها ما يلي:

- ✓ تتم المراجعة المستمرة بصورة منفصلة بمعنى هناك انقطاع في الفحص عند مرحلة معينة ليستأنف في موعد لاحق، وهذا الأمر قد يؤثر على مدى متابعة المراجعين لكل الجوانب المتعلقة بذلك الفحص، كما قد ينشأ عن ذلك سهو من طرف القائمين بالمراجعة على إتمام بعض الاختبارات والذي قد يستغله العاملين بالمؤسسة.
- ✓ إن المراجعة المستمرة تستغرق وقتا طويلا وتحتاج إلى جهد كبير.

- ✓ الحضور المتكرر للمراجع الخارجي خلال السنة المالية قد يسبب بعض المضايقات للموظفين بالمؤسسة وقد يؤدي للارتباك في عملهم، كما يمكن أن تنشأ بينه وبينهم علاقات شخصية الأمر الذي قد يؤثر على حياده واستقلاله عند إبداء رأيه وهذا سوف يضعف بلا شك أهم معيار للمراجعة.

للإشارة فإنه يمكن للمراجع المزج بين المراجعة النهائية والمراجعة المستمرة وذلك بالاستفادة من مزايا كل نوع والتقليص من عيوبها.

4- **من حيث الهيئة التي تقوم عليها:**

أ- **المراجعة الخارجية:**[1] هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها، وذلك لإعطاء المصداقية حتى تنال القبول والرضا لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة المساهمون والمستثمرون والبنوك.

ب- **المراجعة الداخلية:** ظهرت المراجعة الداخلية بعد المراجعة الخارجية نظرا لاحتياجات الإدارة لمراقبة المستويات التنفيذية، ويكمن تعريفها على أساس أنها نشاط تقييمي مستقل يعمل لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة عن طريق مراجعة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الأخرى " فهي تعتبر وسيلة رقابة في خدمة الإدارة وتعمل على قياس فعالية نظم الرقابة المختلفة ".

ويكمن القول بأن المراجعة الداخلية تمثل أحد حلقات الرقابة الداخلية وأداة تعمل على مد الإدارة بالمعلومات المستمرة فيما يخص دقة أنظمة الرقابة الداخلية والكفاءة التي تتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل وظائف المؤسسة ولا ننسى كيفية وكفاءة النظام المحاسبي المعمول به، وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج عمليات المركز المالي.

رابعا: أهداف المراجعة.

تهدف عملية المراجعة أساسا إلى توفير قدر من الحماية ضد نوعين من المخاطر أولهما الأخطاء الجوهرية والغش التي قد تكون موجودة بالقوائم المالية وثانيهما هو احتمال عدم الكشف عن تلك الأخطاء

[1] محمد تهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1، الجزائر، 2006، ص30-31.

والغش بواسطة الفحص الذي يقوم به مراجع الحسابات لنظام الرقابة الداخلية، ويهدف فحص وتقييم درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية إلى تخفيض النوع الأول من المخاطر ومن خلال إجراءات المراجعة الأخرى، وفحص تفاصيل العمليات والأرصدة ويعمل المراجع على تخفيض النوع الثاني من المخاطر، وتفاصيل العمليات يعني قيام مراجع الحسابات بالفحص المستندي والذي يعتبر لب عملية المراجعة إذ يستطيع المراجع التحقق من أن جميع العمليات المالية التي تمت فعلا قد تم إثباتها بالدفاتر والسجلات مؤيدة بمستندات سليمة من الناحية القانونية والموضوعية ومعتمدة من المسئولين.

وقد أضيفت أهداف عديدة لمراجعة في الوقت الحديث نذكر منها ما يلي:

1- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف، ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة.
2- تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها.
3- تخفيض خطر المراجعة.
4- تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.

و ينص المعيار الدولي للمراجعة رقم (200) ISA الصادر عن الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC على ما يلي: " الهدف من مراجعة البيانات المالية هو تمكين المراجع من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت من كافة النواحي الأساسية وفقا لإطار تقارير مالية محددة ".

ويعتبر رأي المراجع محصلة لعدة إجراءات طويلة استنباطية وأحكام منطقية، ولغرض تكوين ذلك الرأي لابد من تحقيق أهداف المراجعة الأساسية والتي تتلخص في الفحص والتحقق من عناصر التالية[1]:

1- دقة صحة وعرض القوائم المالية.
2- شرعية وصحة العمليات المالية.
3- تقويم عناصر النشاط في القوائم المالية والتقارير المالية.
4- الوجود المادي للعناصر المملوكة.

من العرض السابق ومن محتوى المعيار الدولي أعلاه نستخلص أن الهدف الرئيسي للمراجعة في الوقت الحالي هو إبداء الرأي الفني المحايد، عما إذا كانت القوائم المالية تعبر بصورة صادقة وعادلة عن

[1] شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة سطيف1(الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية، 2013، ص21-22.

المركز المالي للمؤسسة محل المراجعة ونتائج الأعمال عن تلك الفترة، وأن رأي المراجع يعتمد على مدى احترام المؤسسة للإطار العام الذي أعدت البيانات المالية على أساسه، ويمكن أن نعتبر أهداف المراجعة حلقة تتمحور حول اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية ومدى صحتها والتي قد تساعد المراجع في إبداء رأيه حول هذه القوائم.

خامسا: الإجراءات.

تعكس إجراءات المراجعة التصرفات والممارسات أو السلوك الواجب أداءه من طرف المراجع لتحقيق نشاطه وأداء تنفيذه، ويمكن تلخيصها في برنامج المراجعة وبعبارة أخرى فإن إجراءات المراجعة تعبر عن الوسيلة التي من خلالها يقوم المراجع بتنفيذ مهمته، وهي غالبا تعبر عن برنامج المراجعة ابتداء من الإعداد والتخطيط وانتهاء بكتابة التقرير النهائي للجهة المعينة.

وتبقي إجراءات المراجعة هي الجزء الذي يترك لتقدير المراجع، حيث يضع الإجراءات التي يراها مناسبة وضرورية لأداء مهمته، وهي تختلف من مهمة إلى أخرى بحيث أن لكل مهمة أهدافها وخصائصها، بالإضافة إلى طبيعة المؤسسة محل المراجعة وطبيعة تسجيلاتها ودفاترها ونوعية الرقابة الداخلية المطبقة داخل المؤسسة.

وقد فرقت لجنة إجراءات المراجعة المنبثقة من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) بين معايير المراجعة وإجراءاتها حيث أن هذه الأخيرة تمثل الأعمال والتصرفات التي ينبغي أن يقوم بها المراجع أثناء أداءه لمهمته، في حين تعبر المعايير عن المقاييس النوعية لمدى دقة أعمال وممارسات المراجع والكيفية التي تمت بها تلك الممارسات، بالإضافة إلى الأهداف الواجب تحقيقها من خلال استعمال تلك الإجراءات كما ترتبط معايير المراجعة بصفات المراجع وكيفية أداءه لفحصه وإعداد تقريره.

ويكمن القول أن الاختلاف بين الإجراءات والمعايير في كون هذه الأخيرة لا تتغير من عملية إلى أخرى وإنما الذي يتغير هو الإجراءات، ذلك لأن المراجع هو الذي يضعها بحيث تلاءم الظرف الذي يميز المهمة التي يقوم بها، كما يجب أن تتم وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها وبتالي يمكن القول أن المعايير هي التي تحدد الإجراءات في سبيل تحقيق أهداف المراجعة في مجال اكتشاف الأخطاء والغش[1].

[1] شريقي عمر، مرجع سبق ذكره، ص22.

سادسا: التمييز بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في مجال اكتشاف الأخطاء والغش.

1- المراجعة الخارجية من حيث الأهداف:

أ- الهدف الرئيسي: خدمة طرف ثالث وهم المساهمين عن طريق إبداء الرأي في مدى سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية التي تعدها الإدارة عن نتائج الأعمال والمركز المالي.

ب- الهدف الثانوي: اكتشاف الأخطاء والغش في حدود ما تتأثر به التقارير والقوائم المالية النهائية.

2- المراجعة الداخلية من حيث الأهداف:

الهدف الرئيسي: خدمة الإدارة عن طريق التأكد من نظام المعلومات المحاسبي كفء يقدم معلومات سليمة ودقيقة للإدارة وسلامة نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي اكتشاف الأخطاء والانحرافات عن السياسات الموضوعة والعمل على الحد منها[1].

المطلب الثاني: ماهية المراجع الخبير.

عند الاستفادة من عمل منجز بواسطة مراجع خبير، يجب على المدقق أن يحصل على أدلة إثبات كافية وملائمة بان مثل هذا العمل كاف لأغراض عملية التدقيق كما أن ثقافة وخبرة المدقق تساعدانه على أن يكون حسن الاطلاع على الأمور العمل بشكل عام، في هذا المطلب سنحاول التعرف على المدقق الخبير أو المراجع وما يتعلق به.

أولا: مفهوم المراجع الخبير.

هو فرد أو مؤسسة تتمتع بخبرة في حقل معين غير المحاسبة أو التدقيق، حيث يستخدم المدقق عمله في ذلك الحقل ليساعده في الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة، وقد يكون المدقق الخبير إما مدققا داخليا خبيرا(حيث يكون شريكا أو موظفا بما في ذلك الموظفين المؤقتين في شركة أو شركة ضمن المجموعة يعمل فيها المدقق) أو مدققا خارجيا خبيرا[2].

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص34.

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق و المراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات علاقة، الجزء الأول، 2010، ص635.

ثانيا: تعريف الخبير.

يعني شخص او مكتب يمتلك مهارة خاصة ومعرفة وخبرة في مجال معين غير مجال المحاسبة والتدقيق[1]، والخبير قد يكون:

1- مكلف من قبل المؤسسة.

2- مكلف من قبل المدقق.

3- موظفا لدى المؤسسة.

4- موظفا لدى المدقق[2].

كما يوجد تعريف شامل للخبير هو شخص خارج المؤسسة مؤهل بشكل المناسب يملك الكفاءة والقدرات للعمل بصفة شريك للعملية، على سبيل المثال أحد شركاء مؤسسة أخرى أو موظف(بخبرة مناسبة) في هيئة محاسبية مهنية قد يقوم موظفيها بإجراء عمليات التدقيق على المعلومات المالية التاريخية أو في مؤسسة تقدم خدمات رقابة الجودة ذات العلاقة[3].

ثالثا: تعريف إدارة خبيرة.

هي فرد أو مؤسسة تتمتع بخبرة في حقل معين غير المحاسبة والتدقيق حيث تستخدم المؤسسة عملها في ذلك الحقل ليساعدها على إعداد البيانات المالية[4].

رابعا: تحديد الحاجة إلى مدقق خبير(المراجع).

قد تنشأ الحاجة إلى مدقق خبير لمساعدة المدقق في واحد أو أكثر من المسائل المتمثلة في:

1- الحصول على فهم حول المؤسسة وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية لديها.

2- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.

3- تحديد وتطبيق إجراءات الاستجابة الكلية للمخاطر المقيمة عند مستوى البيانات المالية.

4- تصميم وأداء إجراءات تدقيق إضافية للاستجابة للمخاطر المقيمة عند مستوى التأكيد، حيث هذه الإجراءات من اختبارات لأنظمة الرقابة أو الإجراءات الجوهرية.

---

[1] احمد حلمي جمعة، تطوير معايير التدقيق والتأكيد الدولية، دار الصفاء للنشر،عمان، ط 1، 2009، ص80.

[2] معيار الدولي للتدقيق رقم 620 الاستفادة من عمل الخبير، من مجموعة الاستفادة من عمل آخرين، الفقرة 08، تم من موقع الانترنت عبر الرابط: تنزيله/https://sqarra.wordpress.com/isas2000تاريخ الدخول للموقع 2015/04/02

[3] الاتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[4] المرجع نفسه، ص635.

5- تقييم مدى كفاءة وملائمة أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها في تكوين رأي حول البيانات المالية[1].

6- تقييمات لأنواع معينة من الأصول كالأراضي والمباني والمصانع والآلات.

7- تحديد الكميات أو حالة بعض الأصول، مثلا المعادن المخزنة على شكل أكوام المعادن الدفينة والاحتياطات النفطية، العمر الإنتاجي المتبقي للمصانع والآلات.

8- تحديد المبالغ باستخدام تقنية أو طرق متخصصة مثل تقييم الإكتواري في التأمين.

9- قياس العمل المنجز والعمل الذي سيتم انجازه في المقاولات تحت الانجاز.

10- الآراء القانونية المتعلقة بتفسير الاتفاقيات والقوانين والأنظمة.

عند تحديد الحاجة إلى الاستفادة من عمل خبير على المدقق مراعاة العوامل التالية:

أ- الأهمية النسبية للبند موضع التدقيق بالنسبة للبيانات المالية.

ب- مخاطر وجود معلومات خاطئة استنادا إلى طبيعة وتعقيد الأمر موضع التدقيق.

ت- كمية ونوعية أدلة الإثبات الأخرى المتوفرة[2].

خامسا: كفاءة ومقدرة وموضوعية المدقق الخبير(المراجع)

تعد كفاءة ومقدرة وموضوعية المدقق الخبير عوامل تؤثر بشكل جوهري على ما إذا سيكون عمل المدقق الخبير ملائما لأهداف المدقق وتتعلق الكفاءة بطبيعة ومستوى خبرة المدقق الخبير، أما المقدرة فإنها تتعلق بقدرة المدقق الخبير على ممارسة تلك الكفاءة في ظروف العملية وقد تشتمل العوامل التي تؤثر على المقدرة على الموقع الجغرافي وتوفر الوقت والموارد مثلا، وتتعلق الموضوعية بالتأثيرات المحتملة التي قد تنشأ من التحيز أو التعارض في المصالح أو تأثير الآخرين على الحكم المهني أو التجاري للمدقق الخبير.

ويتم الحصول على المعلومات المتعلقة بكفاءة ومقدرة وموضوعية مدقق الخبير من مجموعة مصادر مثل:

1- التجربة الشخصية مع عمل سابق لذلك الخبير.

2- المناقشات مع ذلك الخبير.

3- المناقشات مع المدققين الآخرين والأشخاص الآخرين المطلعين على عمل ذلك الخبير.

---

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سبق ذكره، ص 638.

[2] المعيار الدولي للتدقيق رقم 620، مرجع سبق ذكره، الفقرة 06.

4- المعرفة بمؤهلات ذلك الخبير أو العضوية في هيئة مهنية أو اتحاد صناعة معينة أو رخصة المزاولة أو شكل أخر من إشكال الاعتراف الخارجي.

5- الأوراق والكتب المنشورة لذلك الخبير.

6- سياسات وإجراءات رقابة الجودة المطبقة في مؤسسة المدقق[1].

7- الخبرة والسمعة في المجال الذي يسعى المدقق الحصول على دليل إثبات فيه.

8- الشهادة المهنية من هيئة المهنية ذات العلاقة.

كما إن للخبير خطر ظهور ضعف في موضوعيته والتي تزداد في حالة كون الخبير:

1- موظفا لدى المؤسسة.

2- تابعا للمؤسسة بطريقة أخرى مثل كونه معتمدا على المؤسسة ماليا أو إن لديه استثمارات في المؤسسة.

وفي حال كون المدقق قلقا من كفاءة وموضوعية الخبير فإنه يحتاج إلى مناقشة تحفظاته مع الإدارة ودراسة فيما إذا كان من الممكن الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة تتعلق بعمل الخبير، وقد يحتاج المدقق للقيام بإجراءات تدقيق إضافية أو السعي للحصول على أدلة إثبات من خبير أخر بعد أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في نوعية المعلومات[2].

وتتضمن المسائل المرتبطة بتقييم كفاءة ومقدرة وموضوعية المدقق الخبير ما إذا كان عمل الخبير خاضعا لمعايير الأداء الفني أو غيرها من المتطلبات المهنية أو متطلبات الصناعات، مثل معايير السلوك الأخلاقي ومتطلبات العضوية الأخرى في هيئة مهنية أو اتحاد صناعة معينة أو معايير الاعتماد الخاصة بهيئة ترخيص أو المتطلبات المفروضة بموجب القانون أو النظام[3].

سادسا: الاتفاق مع المدقق الخبير(المراجع).

قد تتباين طبيعة ونطاق وأهداف عمل المدقق الخبير بشكل ملحوظ حسب الظروف حالها حال القواعد المحددة ومسؤوليات المدقق والمدقق الخبير وطبيعة وتوقيت ونطاق الاتصال بين المدقق والمدقق الخبير وبالتالي ينبغي الاتفاق على هذه المسائل بينهما بصرف النظر عن ما إذا كان الخبير مدققا داخليا أو مدققا خارجيا وسوف نتطرق إلى كل نقطة.

---

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سبق ذكره، ص642.

[2] المعيار الدولي للتدقيق رقم 620، مرجع سبق ذكره، الفقرة 08.

[3] الاتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سبق ذكره، ص 642.

كما قد تؤثر المسائل المتعلقة بكفاءة ومقدرة وموضوعية المدقق الخبير على مستوى الدقة والشكل الرسمي للاتفاقية المبرمة بين المدقق والمدقق الخبير بما في ذلك ما إذا كان من المناسب أن يكون الاتفاقية خطية فعلى سبيل المثال قد تشير العوامل التالية إلى الحاجة إلى اتفاقية أكثر تفصيلا مما قد تبدو عليه الحالة، أو إلى توضيح الاتفاقية خطيا:

1- حصول المدقق الخبير على إذن الوصول إلى معلومات المؤسسة الحساسة السرية.
2- اختلافات الأدوار والمسؤوليات المحددة للمدقق والمدقق الخبير عن تلك المتوقعة عادة.
3- تطبيق متطلبات قانونية أو تنظيمية متعددة الاختصاص.
4- المسألة التي يرتبط بها عمل المدقق الخبير معقدة للغاية.
5- لم يستخدم المدقق مسبقا عملا قام بأدائه المدقق الخبير.
6- كلما كان نطاق عمل المدقق الخبير أوسع وأهميته في سياق عملية التدقيق.

عند عدم إبرام اتفاقية خطية بين المدقق والمدقق الخبير فقد يتم مثلا تضمين الأدلة على الاتفاق في:

1- مذكرة التخطيط أو أوراق العمل ذات العلاقة مثل برنامج عملية التدقيق.
2- السياسات والإجراءات المطبقة في شركة المدقق، وفي حال استخدام مدقق داخلي خبير فيمكن تضمين الأدلة في السياسات والإجراءات المقررة التي يخضع لها المدقق الخبير فيما يتعلق بعمله ويعتمد حد الوثائق التي يتم تضمينها في أوراق عمل المدقق على طبيعة هذه السياسات والإجراءات فعلى سبيل المثال قد لا تنشأ الحاجة إلى إضافة أية وثائق إلى أوراق عمل المدقق، وفي حال تطبيق برتوكولات مفصلة في شركة المدقق بحيث تغطي الظروف التي يتم فيها استخدام عمل ذلك الخبير.

أما فيما يتمثل في نقطة طبيعة ونطاق وأهداف العمل عادة ما يكون تضمين نقاش حول أية معايير أداء فني ذات علاقة أو متطلبات مهنية أو متطلبات صناعات أخرى سيتبعها المدقق الخبير ذا صلة عند الاتفاق على طبيعة ونطاق وأهداف عمل المدقق الخبير.

أما فيما يتضمن عن نقطة الاتفاق على الأوراق والمسؤوليات المحددة للمدقق والمدقق الخبير تتمثل فيما يلي:

1- ما إذا سيقوم المدقق والمدقق الخبير باختبار مفصل للبيانات الأصلية.

2- الموافقة على مناقشة المدقق للنتائج والاستنتاجات التي توصل إليها المدقق الخبير مع المؤسسة والأشخاص الآخرين وتضمين تفاصيل حول تلك النتائج والاستنتاجات في أساس الرأي المعدل في تقرير المدقق.

3- أي اتفاق على إعلام المدقق الخبير باستنتاجات المدقق المتعلقة بعمل الخبير.

4- الوصول إلى والاحتفاظ بأوراق العمل الخاصة بكل منهما، وعندما يكون المدقق الخبير عضوا في فريق العملية تشكل أوراق عمل ذلك الخبير جزءا من وثائق التدقيق، مع مراعاة أي اتفاق على عكس ذلك، وتعتبر أوراق العمل المدقق الخارجي الخبير خاصة به ولا تشكل جزءا من وثائق التدقيق[1].

أما فيما يتمثل في الاتفاق بالنسبة لنقطة الاتصال نجد يسهل الاتصال الفعال بين الطرفين الدمج الملائم لطبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المدقق الخبير مع العمل الآخر المتعلق بعملية التدقيق والتعديل المناسب لأهداف المدقق الخبير أثناء سير عملية التدقيق، فعلى سبيل المثال عندما يتعلق عمل المدقق الخبير باستنتاجات المدقق المتعلقة بمخاطرة هامة، فقد يعتبر تقديم تقرير خطي رسمي حول الاستنتاج المتعلق بعمل الخبير وتقارير شفوية أثناء سير العمل أمرا مناسبا، وان تحديد شركاء أو موظفين محددين ليقوموا بالاتصال مع المدقق الخبير وإجراءات الاتصال بين ذلك الخبير والمنشأة يساعد على إجراء اتصال فعال في الوقت المحدد، خاصة فيما يتعلق بالعمليات الضخمة.

أما نقطة الاتفاق المتمثلة في السرية فمن الضروري لأحكام السرية الواردة في متطلبات السلوك الأخلاقي المنطبقة على المدقق أن تنطبق أيضا على المدقق الخبير، وقد يفرض القانون أو النظام متطلبات إضافية، كما قد تطلب المنشاة الاتفاق على إحكام سرية محددة مع المدققين الخارجيين الخبراء[2].

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سبق ذكره، ص 644- 645.

[2] المرجع نفسه، ص 646.

المطلب الثالث: تأثير الخبرة في مجال المراجعة.

تعتبر خبرة مراجع الحسابات من القضايا التي زاد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة وذلك كنتيجة لزيادة عدد حالات فشل المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية وعدم اكتشاف الغش في القوائم المالية وذلك بسبب قيام المراجعين حديثي الخبرة بأعمال المراجعة.

أولا: مفهوم الخبرة (expertise).

توجد عدة تعريفات للخبرة نذكر منها ما يلي :

هي" امتلاك مهارات ومعرفة وتجربة عملية في حقل معين"[1].

وهي " المهارات والمعرفة والتجربة في المجال العلمي"[2].

إن خبرة مراجع الحسابات تعتبر عاملا هاما للكفاءة وفاعلية أداء المراجع يسير جنبا إلى جنب مع التأهيل العلمي، وفي مجال تحديد مفهوم الخبرة فقد أوضحت إحدى الدراسات عدم وجود تعريف محدد يحظى بالقبول العام لمفهوم الخبرة وذلك لعدم إمكانية ملاحظة الخبرة بصورة مباشرة مما يستوجب ربطها بمتغيرات يمكن ملاحظتها مثل عدد سنوات الخبرة.

وقد قامت إحدى الدراسات بقياس الخبرة بدلالة بعض المتغيرات حيث أشارت هذه الدراسة إلى أن الخبرة تمثل تراكم المعرفة وطرق جمع الأدلة من كافة المصادر قبل أداء مهمة المراجعة، وفي حقيقة الأمر فان الخبرة تعني الأداء المتميز لمهمة معينة، وتمثل من ناحية أخرى القدرة التي يتم اكتشافها من خلال ممارسة مهنة معينة وأداءها بصورة جيدة، ويتم اكتساب الخبرة من خلال التعلم وانتقال المعرفة من شتى المصادر بالنسبة لمراجعي الحسابات، كما أن التعلم وانتقال المعرفة يتم من خلال الممارسة ومدى صعوبة المشاكل التي يواجهها مراجعي الحسابات.

ولتوضيح أثر الخبرة على جودة أداء أعمال المراجعة فانه سيتم قياس جودة أداء مراجع الحسابات بعدة مقاييس نذكر منها:

1- رشد قرارات مراجع الحسابات.

2- القدرة على حل المشاكل.

3- القدرة على تحديد مؤشرات مدى التحريف في القوائم المالية.

---

[1] دليل استخدام المعايير التدقيق الدولية للتدقيق على المنشات الصغير ومتوسطة الحجم، المجلد الأول، ط 3، 2012، ص 204.

[2] الإتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سبق ذكره، ص19.

فإذا نظرنا إلى الرشد في قرارات مراجع الحسابات باعتباره مؤشرا للجودة فتثار مشكلة قياس ذلك الرشد في قرارات مراجع الحسابات، كون انه يمكن قياس الرشد في قرارات المراجع بأحد الأسلوبين:

1- الأسلوب الأول هو الإجماع والذي يعرف بأنه درجة الاتفاق في قرارات المراجعين المختلفين الذين يؤدون نفس المهمة، وفي حقيقة الأمر لم يتأكد من الناحية العلمية وجود ارتباط جوهري بين الخبرة والإجماع.

2- ومن ناحية أخرى فانه يمكن قياس الرشد في قرارات مراجع الحسابات بالالتزام بالمعايير المهنية.

كما اقترحت بعض الدراسات استخدام الالتزام بالمعايير المهنية كمقياس لتقييم جودة القرار حيث يقصد بالمعايير المهنية تلك المعايير الموضوعة بواسطة المنظمات المهنية وتلك التي تضعها مؤسسة المراجعة الكبرى كمعايير إضافية لضمان كفاءة الأداء، ولعل ذالك النوع الأخير من المعايير هو الذي يؤدي الالتزام به إلى التمييز بين مستويات خبرة المراجعين وذلك بافتراض وجود دوافع لدى جميع المراجعين للالتزام بالمعايير المهنية من النوع الأول.[1]

ثانيا: الشروط المتخصصة لممارسة مهنة المراجعة

إن المعرفة المتخصصة لمهنة المراجعة تقتضي الحصول على تأهيل علمي وتأهيل عملي وتشمل شروط المعرفة المتخصصة لممارسة المهنة ثلاثة عناصر رئيسية وهي:

1- التعليم للحصول على التأهيل العلمي.

2- التدريب للحصول على التأهيل العملي.

3- الامتحان التأهيلي لتقييم مدى اكتساب المراجع لعنصرين سابقين.

وفيما يلي جدول يوضح لنا أنواع المعرفة التي يجب أن يحصل عليها المراجع ومصادر الحصول عليها[2].

[1] احمد محمد نور وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، ط1، 2007، ص31- 32.

[2] شريقي عمر، مرجع سبق ذكره، ص48.

الجدول رقم (01): معارف وقدرات المراجع ومصادر الحصول عليها

أنواع المعرفة	مصادر الحصول عليها
– معارف عامة حول المراجعة – فضاءات وظيفية : مراجعة نظم الضريبية والإعلام الآلي . – الصعوبات والتعقيدات المحاسبية	– الجامعة – تربصات تكوينية – الخبرة
– معارف قطاعية	– تربصات تكوينية + الخبرة
– ثقافة الأعمال	– الخبرة
– معرفة / حل المشاكل	– الجامعة + الخبرة

المصدر: شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، مرجع سبق ذكره، ص48.

إن المعارف العامة في المراجعة تكتسب في الجامعة وأثناء التربصات التكوينية في حين أن بعض الإجراءات الخاصة بهذه المعارف مثل تقييم خطر الرقابة تأتي عن طريق الممارسة، كما أن المعرفة قد تكون واقعية(تتعلق بحدث معين) ويمكن أن تتعلق باستراتجيات خاصة مثل كيفية تقييم خطر الرقابة، وهذا يعني أن هناك حدا أدنى من المعرفة يتم تعليمه في الجامعة ولكن يكتسب بشكل أوسع أثناء التربصات التكوينية والممارسة المتخصصة.

أما الأنواع الأخرى من المعرفة التي تخص ميدان المراجعة وهي الصعوبات أو التعقيدات المحاسبية، والمعارف القطاعية وثقافة الأعمال، فإنها تكتسب عن طريق الخبرة حيث انه عندما يجري المراجع مهمة في مؤسسة تمارس نشاطها في قطاع غير مألوف بالنسبة له فانه لا يكون له نفس المستوى من المعرفة عندما يمارس المهمة في مؤسسة تنتمي لقطاع نشاط معروف ومألوف بالنسبة إليه.

وتلخيصا لما سبق يمكن القول أن المعارف النظرية يكتسبها المراجع من خلال الدراسة في الجامعات والمعاهد المتخصصة أما المعارف العملية فيحصل عليها من خلال التدريب أما ما يتعلق بالمشاكل العملية التي تواجه المراجع في الميدان فقط ولا يتلقى عنها تكوينا نظريا أو تدريبا عمليا فالحصول عليها يتم من خلال الخبرة والممارسة الميدانية[1].

وسوف نتطرق إلى الشروط المذكورة سابقا فيما يلي:

[1] شريقي عمر، مرجع سبق ذكره، ص49.

1- التعليم للحصول على التأهيل العلمي:

يعتبر التعليم المرحلة الأولى الأساسية لاكتساب التأهيل العلمي اللازم لممارسة مهنة المراجعة ولا يمكن الحصول على ذلك إلا من خلال التعليم في الجامعات أو في المعاهد المهنية المتخصصة وان نجاح العملية التعليمية يقتضي الاهتمام بثلاثة عناصر رئيسية وهي:

أ- المناهج والمقررات الدراسية من حيث محتواها وتنظيمها.

ب- كفاءة القائمين بتدريس المناهج والمقررات الدراسية والطرق المستخدمة في ذلك.

ت- الطلاب من حيث كيفية تقييم أدائهم وانتقائهم وتحديد النوعيات المطلوبة.

إن نموذج" **andevson** " لسنة 1982 والذي يحمل عنوان" نظرية اكتساب المهارات " قسم عملية التعليم إلى مرحلتين أساسيتين هما:

أ- المرحلة الكاشفة.

ب- المرحلة الإجرائية.

أثناء المرحلة الأولى (المرحلة الكاشفة) المعارف الكاشفة حول ميدان معين تستعمل من خلال تبني إستراتيجيات عامة لمعالجة المشاكل، أما خلال المرحلة الثانية (المرحلة الإجرائية) فإن المعارف حول الإجراءات المتبعة يمكن أن تطبق مباشرة دون اللجوء إلى منهجية معينة للمعالجة، وان الانتقال من مرحلة إلى أخرى يتم من خلال عملية تجميع المعارف.

2- التدريب المهني للحصول على التأهيل العلمي:

يعتبر التدريب المهني مرحلة أساسية لاكتساب التأهيل العلمي اللازم لممارسة مهنة المراجعة وهو مكمل للعملية التعليمية ويجب أن يكون وثيق الصلة بها، فالتدريب يساعد المراجع على معرفة توظيف المعارف التي اكتسبها من خلال مرحلة التعليم في الواقع العلمي، وبتالي يزوده بالخبرة والمهارات اللازمة للممارسة المهنة ولهذا الغرض فإن الهيآت المهنية المشرفة على تنظيم المهنة في جميع البلدان تضع شروطا وإن كانت تختلف من بلد إلى أخر كفيلة بتحقيق فعالية وكفاءة التدريب من حيث المدة والطريقة ونوعية القائمين على عملية تدريب المرشحين لممارسة المهنة.

3- الامتحان التأهيلي:

يعتبر الامتحان التأهيلي كآخر مرحلة بالنسبة للمترشح للممارسة المهنة، حيث أنه الوسيلة لاختبار استيعاب المراجع للمعرفة المهنية المتخصصة ومدى امتلاكه للمهارات اللازمة للممارسة المهنة وبالتالي قدرته على مواجهة المشاكل العملية واستعداده لإيجاد الحلول اللازمة لها[1].

ويرى بعض الكتاب أن الهدف من هذه الامتحانات المهنية هو كونها أنها تتضمن شق نظري يختص بالمعرفة العلمية والنظرية التي اكتسبها المراجع خلال المرحلة التعليمية في الجامعة أو في المعاهد المتخصصة وشقا علميا يهتم بفنون ومهارات الممارسة العلمية والميدانية .

ولا يتوقف التأهيل العلمي والعملي عند نجاح المترشح في الامتحان والترخيص له بمزاولة المهنة، بل يتعدى ذلك إلى التعليم المهني المستمر، حيث تمثل برامج التعليم المستمر أحد أهم صور التطوير المهني الذي يساعد بتمتع المراجع بالكفاءة والتأهيل اللازمين كمتطلبات ضرورية لأداء مهنة المراجعة بصورة تحقق جودتها، وفي هذا الصدد يرى بعض الكتاب أنه من الضروري أن يطور المراجع أسلوب عمله ذاتيا من خلال مواكبته للتطورات السريعة في مجال مهنة المراجعة، وذلك عن طريق برامج التعليم المهني المستمر.

وفيما يتعلق بدور الخبرة في حل المشاكل فانه من المتعارف عليه وجود اختلافات بين المراجع الحسابات الخبير والمراجع المبتدئ وتتمثل هذه الفروقات في القدرة على تعريف المشكلة وتفهمها.

إن المستويات الإدارية العليا في المؤسسة المراجعة أكثر قدرة على تحديد وتفهم المشاكل من المستويات الأدنى، وذلك لأن المستويات الأدنى ينصب اهتمامها على المهام المنوط بها أداءها، بينما يتركز اهتمام المستويات العليا على فهم طبيعة النشاط ومخاطر ومشاكل المؤسسة محل المراجعة، ومن ناحية أخرى فإن الفرق بين مراجع الحسابات الخبير والمراجع المبتدئ ينعكس في إمكانية التوصل إلى المعلومات الملائمة لتحديد بدائل لحل المشاكل.

لقد أوضحت إحدى الدراسات في هذا العدد قدرة مراجع الحسابات الخبير فيما يتعلق بالتفرقة بين المعلومات الملائمة والمعلومات الغير الملائمة لحل مشكلة معينة مقارنة بقدرة المراجع المبتدئ، مما يجعل المراجع الخبير أكثر قدرة على تحديد إستراتيجيات حل المشاكل بصورة أفضل.

[1] شريقي عمر، مرجع سبق ذكره، ص50-51.

ومن حيث أثر الخبرة على تحديد مؤشرات التحريف في القوائم المالية فقد أوضحت الدراسات قدرة المراجعين الذين تعاملوا مع عدد كبير ومتنوع من العملاء على اكتشاف مناطق حدوث الأخطاء والتحريفات في القوائم المالية بصورة أفضل من أولئك المراجعين الذين ليس لديهم خبرة في التعامل مع فئات متنوعة من المؤسسات[1].

[1] احمد محمد نور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص32- 33.

المبحث الثاني: الأخطاء والغش ومسؤولية المراجع عنها.

إن عملية اكتشاف الأخطاء والغش الواردة في القوائم المالية، وكذا اكتشاف التلاعبات الإدارية والغير الإدارية، تكون من مسؤوليات المراجع الذي يقوم بعملية المراجعة، ولكن لا يعتبر لوحده مسؤولا عن جميع هذه التلاعبات بل يكون مسؤولا عن الأخطاء الواردة في القوائم التي قام مراجعتها.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع أخطاء وغش المراجعة.

إن الأخطاء في العادة ينظر إليها على أنها عن غير قصد لأول مرة ولكن يتضح بعد ذلك أنها ناتجة عن عملية غش مقصودة، لذلك يجب على المدقق أن يبذل العناية الخاصة عند اكتشاف أي خطأ أو غش وسنحاول التعرف على الأخطاء والتلاعبات التي من المحتمل أن تورد في القوائم المالية فيما يلي:

أولا: الأخطاء.

1- **تعريف الخطأ:** الخطأ يعني تحريفات غير مقصودة في القوائم المالية[1].

كما عرفه على أنه تلك الأخطاء غير المعتمدة التي لا ترتكب عمدا أو بناءا على تصميم سابق، وإنما تقع بسبب جهل أو عدم دراية موظفي قسم المحاسبة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها[2].

كما عرفت الأخطاء بأنها التحريفات غير المقصودة في البيانات المالية، بما في ذلك حذف مبلغ أو خطأ في جمع البيانات أو معالجتها، أو تقدير محاسبي غير صحيح ناتج على سهو أو تفسير خاطئ للحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو بالاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح[3].

2- أسباب ارتكاب الأخطاء

تعدد خطوات الدورة المحاسبية حيث يستوجب تعدد الموظفين وبتالي اختلاف القنوات التي تجعل احتمال السهو والأخطاء كبيرة لأسباب متنوعة نذكر منها ما يلي[4]:

أ- الإهمال أثناء القيام بالإجراءات المحاسبية.

ب- جهل كتبة إدارة الحسابات بالمبادئ المحاسبية.

ت- المشكلات الشخصية.

---

[1] حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مرجع سبق ذكره، ص196.

[2] المرجع نفسه، ص196.

[3] غسان الفلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص147.

[4] زاهرة عاطف سواد، مرجع سبق ذكره، ص177.

ث- الأحكام الخاطئة[1].

ج- قطع الحسابات (أسس الاستحقاق).

ح- أخطاء فنية (ميكانيكية).

خ- ضعف الرقابة والمتابعة.

د- الرغبة في اختلاس بعض موجودات المشروع.

ذ- محاول تغطية عجز الخزينة أو اختلاس سابق.

ر- محاولة الإدارة التأثير على القوائم المالية بحيث تخدم أطرافا معينة.

ز- محاولة التهرب من الضرائب[2].

3- **أنواع الأخطاء:**

سنعالج في هذه النقطة أنواع الأخطاء التالية :

أ- **أخطاء الحذف أو السهو:** تكون هذه الأخطاء عند عدم إثبات عملية بأكملها أو أحد طرفيها عند التسجيل الأولي لها في اليومية المساعدة، أو عدم ترحيل طرفي العملية أو إحداهما إلى حساباتهما الخاصة، ويمكن أن يأخذ هذا النوع الشكلين التاليين:

- ✓ السهو والحذف الكلي: الخطأ بهذا الشكل لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة كون الحذف من طرفي القيد أو التسجيل المحاسبي له، لذا فإن اكتشافه صعب ولكن ليس مستحيلا وذلك باستعمال وسائل الحصول على أدلة الإثبات سواء بالمراجعة المستندية أو القياسية أو المطابقات، فعدم تسجيل تدفق مالي سهوا مثلا لا يؤثر هذا الحذف على التوازن الكلي لميزان المراجعة لا كن يعطينا معلومات لا تعبر على الرصيد الحقيقي للخزينة لذا بغية اكتشافه نستعمل وسيلة المقاربة لمطابقة ما تم تسجيله على مستوى البنك بما تم تسجيله فعلا على مستوى المؤسسة، مما يعطينا انحراف بقيمة عدم تسجيل التدفق المالي، ويمكننا من تصحيح وتسجيل القيد المحذوف.
- ✓ السهو والحذف الجزئي: إن وقوع حذف جزئي لقيد معين يعطي لنا ميزان مراجعة غير متزن، مما يسمح وبسهولة من اكتشاف هذا الخطأ عن طريق المراجعة الحسابية وتصحيحه بإثبات الجزء المحذوف.

[1] حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مرجع سبق ذكره، ص196.

[2] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات ،الناحية العلمية والنظرية ، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص37.

ب-أخطاء إرتكابية: تحدث هذه الأخطاء في العمليات الحسابية (الجمع- الطرح – الضرب – الترحيل) يمكن أن يكون الخطأ عند إعداد المستندات أو عند المعالجة المحاسبية لها، لذا يمكن التطرق إلى هذا الخطأ من خلال ما يلي:

- ✓ أخطاء حسابية: إن هذه الأخطاء قد تؤثر وقد لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة، فعند حودث أخطاء الجمع مثلا في حساب مجموع المبالغ بكل الرسوم في فاتورة معينة لا يؤثر هذا الخطأ على توازن ميزان المراجعة، لكن حدوث خطأ حسابي في استخراج رصيد معين يؤثر على توازن ميزان المراجعة، ويمكن اكتشاف هذه الأخطاء عن طريق المراجعة الحسابية.
- ✓ أخطاء رقمية: تحدث عادة عند تسجيل محاسبي للعمليات وعند ترحيلها إلى دفتر الأستاذ، فعند إثبات مستند معين بقيمة 5400.000 دج مثلا يتمثل في بيع منتجات إلى زبون معين بقيمة حقيقية تقدر بـ 4500.000 دج، فهذا الخطأ لا يؤثر على ميزان المراجعة، لكن تسجيل مبالغ مختلفة في طرفي القيد المحاسبي يؤثر على ميزان المراجعة ويستطيع المراجع اكتشاف الخطأ والوقوف على تصحيحه باستعمال المراجعة المستندية والحسابية[1].
- ✓ أخطاء متكافئة أو معوضة: يقصد بها تلك الأخطاء التي تتكافأ مع بعضها البعض، فعند حدوث خطأ معين في تسجيل عملية معينة يحدث خطأ أخر ويعوض مقدار الفرق في التسجيل الأول بحيث لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة، فإذا حدثت عملية بيع لمنتجات إلى زبون معين بقيمة 7000 دج وقام المحاسب بتسجيل العملية بقيمة 7250 دج، وحدثت عملية بيع أخرى إلى نفس الزبون بقيمة 5250 دج وقام المحاسب بتسجيل 5000 دج، فهذا الخطأ لا يؤثر على ميزان المراجعة لأنه خطأ تعويضي، ولا يؤثر على توازن المركز المالي للمؤسسة، ويكمن اكتشافه باستعمال المراجعة المستندية.
- ✓ أخطاء فنية: تعتبر هذه الأخطاء من بين الأحداث التي تؤثر على وضعية المؤسسة الحقيقية وعلى ربحيتها ومركزها المالي، إلا أنها لا تمس بالتوازن على مستوى ميزان المراجعة، إذ يرجع جلها إلى الخطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية أو عدم التزام بالسياسات الإدارية المرسومة كعدم

[1] محمد تهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات " الإطار النظري والممارسة التطبيقية "، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص142-141.

تكوين المؤونات الضرورية لتفادي النقص في الموجودات أو عدم إهتلاك الاستثمارات بالنسب الكافية أو الخلط بين المصروفات الإرادية والرأسمالية.

وفي الأخير نشير إلى أن هذه الأخطاء تعتبر خطيرة بسبب تأثيرها المباشر على نتيجة الدورة والمركز المالي، لذلك ينبغي على المراجع بذل العناية المهنية الكافية عند قيامه بعملية المراجعة بغية اكتشاف هذه الأخطاء الفنية والوقوف على تصحيحها، أو الإشارة إليها في تقرير إبداء الرأي[1] .

ثانيا: الغش

1- مفهوم الغش:

توجد عدة مفاهيم متنوعة حول تعريف الغش نذكر منها ما يلي:

تم تعريفه على " أنه كافة التصرفات التي تقوم على تدليس وخيانة الأمانة "[2].

ويمكن تعريفه أيضا على أنه:" فعل مقصود من قبل شخص أو أكثر في الإدارة وأولئك المكلفين بالرقابة والموظفين أو أطراف خارجية ويتعلق هذا الفعل بالاستخدام الخداع من أجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية، والذي ينتج عنه تحريف في التقارير المالية "[3].

كما عرف الغش بأنه:" تعمد إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة أو تضليل طرف أخر والحيلولة بينه وبين الحصول على حقوقه المشروعة أو تحميله بما يزيد عن التزاماته الحقيقة أو الحصول على أصول وممتلكات الوحدة الاقتصادية لاستخدامها في الأغراض الخاصة"[4].

2- أنواع الغش:

للغش أنواع متعددة منها:

أ- **غش واحتيال العاملين:** يقوم هذا النوع على شكل سرقة الأصول من قبل العاملين ويصاحبه ارتكاب أخطاء بغية تغطية هذه السرقات، وهذا النوع يمكن الحد منه من خلال قيام الإدارة بتصميم نظام

[1] محمد تهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات " الإطار النظري والممارسة التطبيقية "، ط3، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[2] المرجع نفسه، ص144.

[3] حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مرجع سبق ذكره ، ص203.

[4] غسان الفلاح المطارنة ، مرجع سبق ذكره، ص151.

رقابة داخلية جيدة وقيام المراجع بدراستها وتقويمها وتحديد نقاط الضعف فيها وتبليغها للإدارة ، وإن وجود رقابة داخلية جيدة يقلل من إمكانية ارتكاب هذا النوع من الغش.

ب- **غش واحتيال الإدارة:** ويتم هذا النوع من قبل الإدارة العليا وهو أخطر من النوع الأول لأنه يحدث حتى في حال وجود الرقابة الداخلية الجيدة بغرض تحريف وتغيير المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية[1].

وتلجأ الإدارة إلى ذلك لتحقيق عدة أهداف أهمها :

- ✓ تضخيم الأرباح عن طريق إظهار أرباح صورية حتى يتمكن المديرون من بيع أسهمهم بأسعار مرتفعة أو زيادة نصيبهم من الأرباح أو ترغيب مؤسسة أخرى في شراء المؤسسة.
- ✓ تخفيض الأرباح بغرض شراء أسهم المؤسسة أو تكوين احتياطات سرية أو التهرب من الضرائب.
- ✓ تدعيم المركز المالي وتقويته بغرض الحصول على قروض أو ترغيب شريك بالانضمام للمؤسسة أو بيع المؤسسة بقيمة مرتفعة.

ت- **الغش الناتج عن تحريفات ذات صلة بإعداد القوائم المالية الاحتيالية أو المضللة:** وتنتج تلك التحريفات من عمليات متعددة لخداع مستخدمي القوائم المالية عن طريق:

- ✓ تزوير السجلات والمستندات والوثائق أو تشويهها أو تغييرها.
- ✓ حذف أثار العمليات من السجلات والمستندات أو إلغاءها
- ✓ سوء تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية[2].

3- **طرق اكتشاف الأخطاء والغش من طرف المراجع.**

السؤال الذي يطرح هو كيف يتم اكتشاف الأخطاء والغش إذا كان ميزان المراجعة غير متساوي؟

يستطيع المدقق إتباع الخطوات التالية لاكتشاف الأخطاء والغش:

أ- التحقق من جمع الجانب المدين والجانب الدائن في ميزان المراجعة .

ب- مقارنة أسماء الحسابات في ميزان المراجعة مع أسماء الحسابات في دفتر الأستاذ حيث أن من المحتمل أنه لم يتم ترحيل رصيد إحدى الحسابات إلى ميزان المراجعة.

[1] حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مرجع سبق ذكره ، ص204.

[2] المرجع نفسه، ص205.

ت- جمع أرصدة الذمم المدينة والذمم الدائنة في دفتر الأستاذ ومقارنتها مع الأرصدة الموجودة في ميزان المراجعة.

ث- مقارنة عناصر ميزان المراجعة المالي مع عناصر ميزان المراجعة للسنة السابقة لمعرفة إذا كان هناك عناصر غير واردة في ميزان المراجعة الحالي.

ج- مهما كان الفرق في ميزان المراجعة يتم قسمة هذا الفرق على الرقم (2) ونرى إذا كان هناك أي عنصر يحمل نفس القيمة، يتم إتباع هذه الطريقة للحيلولة دون وضع رصيد مدين في الجانب الدائن أو العكس[1].

ح- من المحتمل أن مجموع بعض دفاتر الحسابات الثانوية مثل دفتر النقدية، أو دفتر المشتريات ودفتر المبيعات، ربما لم يتم ترحيل حساباتها بالكامل إلى ميزان المراجعة، يتم إعادة جمع إجمالي هذه الدفاتر.

أما إذا لم يتم اكتشاف الخطأ ربما يكون الخطأ في:

أ- خطأ في تسجيل الأصفار 1 دينار.10دينار.100 دينار، وهكذا أو ربما يكون الخطأ في الترحيل مع حذف أصفار.

ب-الأخطاء التي تقسم على الرقم (9) ربما ترجع إلى خطأ في تبديل خانات الرقم مثل تسجيل الرقم 32 على أنه 23 أو الرقم 52 على أنه 25 وهكذا.

وبالرغم من الطرق السابقة لاكتشاف الأخطاء والغش في السجلات والقوائم المالية ولكن حالة توازن ميزان المراجعة لا يعني عدم وجود أخطاء في الدفاتر[2].

المطلب الثاني: دور المراجع في عملية كشف الأخطاء و الغش و العقود غير نظامية.

إن المراجع غير مسؤول عن منع الغش والتصرفات الغير قانونية كما نصت عليه معايير المراجعة الدولية، ولكن يجب عليه بذل العناية المهنية الملائمة والتي تتطلب منه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وتحديد الإجراءات والاختيارات اللازمة وتوقيتها وعمل برنامج مراجعة شامل يتضمن إجراءات إضافية إذا توقع المراجع وجود تحريف مادي في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية.

[1] غسان الفلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص153.

[2] المرجع نفسه ، ص154.

كما يتوجب عليه الاستفسار من الإدارة المؤسسة حول اكتشاف أي خطأ جسيم أو غش أو أية تصرفات غير قانونية في الحسابات.

ويجب على المراجع عند التخطيط لإجراءات المراجعة وتنفيذها، وعند تقييم النتائج والإبلاغ عنها، يأخذ في الاعتبار مخاطر وجود تحريف مادي في القوائم المالية ناتج عن الغش والتصرفات الغير قانونية ومنها:[1]

1- تساؤلات حول استقامة وكفاءة إدارة المنشأة ونزاهتها.

2- حالات الاحتيال والغش المتورطة فيها الإدارة.

3- التحريفات المادية الناتجة عن الغش والتصرفات الغير قانونية.

4- التحريفات التي تشير إلى وجود نقاط ضعف مادية في نظام الرقابة الداخلية متضمنا تصميم وتشغيل عملية إعداد التقارير المالية للمؤسسة.

إن عملية المراجعة تواجه المخاطر المرتبطة بعملية المراجعة التي لا يمكن تجنبها فهناك العديد من حالات الغش التي يكون من الصعب أو حتى مستبعدا جدا اكتشافها على الرغم من التخطيط والأداء الجيدين وفقا لمعايير المراجعة التي تلقى القبول العام، وخاصة إذا كان هذا الاحتيال ناشئ عن تدخل الإدارة العليا أو تواطؤ بين الإدارة العليا والموظفين وربما يكون توثيق مزور أو إمكانية تورط طرف ثالث وقد تقوم بعض المستويات الإدارية من تخطي بعض الإجراءات التي تمنع الغش مثل إعطاء أوامر للموظفين بتسجيل عملية خطأ أو إلغاء معلومات لإخفاء الغش مع العلم أن المخاطر الناتجة عن الأخطاء الغير معتمدة تكون أقل خطرا من المخاطر الناتجة عن الغش، لكونه ينتج عن عملية يتم التحضير لها بعناية لعم اكتشافها.

ويرجع هذا العجز في اكتشاف الغش والأخطاء إلى قيود مستأصلة بعملية المراجعة يطلق عليها بالقيود الكامنة لعملية المراجعة، و قد حدد الاتحاد الدولي للمحاسبين مسؤولية الراجع في الكشف عن الغش من خلال عدة معايير كالمعايير (ISA200) الأهداف العامة للمدقق المستقل وإجراء عملية التدقيق (ISA240) وهذا في ظل وجود القيود الكامنة للمراجعة.

[1] فاتح سردوك ، تطوير مراجعة الحسابات في مراجعة المشاكل المعاصرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص122.

حين توضع هذه المعايير أنه يقع على عاتق المراجع الذي يقوم بعملية تدقيق معينة وفقا لمعايير المراجعة الدولية مسؤولية الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية بمجملها تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ وبسبب القيود الكامنة والمتأصلة في المراجعة، فهناك مخاطرة لا يمكن تجنبها من حيث أن بعض الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية لن يتم اكتشافها، رغم أنه يتم التخطيط للتدقيق و تنفيذه بالشكل الصحيح وفقا لمعايير المراجعة.

وتشكل القيود الكامنة تأثيرا سلبيا على دور المراجعين في اكتشاف الغش والتلاعب حيث أنه ليس من المتوقع أن يقوم المراجع بالحد من مخاطرة المراجعة تماما[1]، وبالتالي فإنه لا يستطيع الحصول على تأكيد مطلق حول خلو البيانات المالية من الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال أو الخطأ، و يعود ذلك إلى وجود قيود لعملية المراجعة تنتج عنها معظم أدلة المراجعة التي يستخدمها المراجعين في التوصل إلى استنتاجات وبناء رأيهم عليها ليكون مقنعا أكثر، وتنشأ القيود الكامنة لعملية المراجعة من:

1- طبيعة التقارير المالية.

2- طبيعة إجراءات المراجعة.

3- الحاجة إلى إجراء عملية المراجعة خلال فترة زمنية معقولة وبتكلفة معقولة.

وتكون التأثيرات المحتملة للقيود الكامنة للمراجعة و المفروضة عن قدرة المراجعين على اكتشاف الأخطاء الجوهرية للأسباب التالية:

1- قد لا تكون الإدارة على علم بوجود كافة العلاقات ومعاملات الأطراف ذات الصلة.

2- حالة عدم تحديد إطار إعداد التقارير المالية المعمولة به بالنسبة لعناصر معينة.

3- قد تتيح علاقة الأطراف ذات العلاقة فرصة أكبر للتآمر أو الإخفاء أو التلاعب من قبل الإدارة.

وسيتم التطرق إلى الكشف عن عوامل الخطر أو البيانات الخاطئة، كما يوضحها معيار المراجعة الدولي (ISA240) حيث أنه على المراجع تصميم إجراءات للكشف عن البيانات الخاطئة، و هذا من خلال تحديد وتقييم الأخطاء الجوهرية من خلال النقاط التالية:

1- تكون الآثار المحتملة للقيود الكامنة كبيرة بشكل خاص في حالة الخطأ الناتج عن الاحتيال، إن مخاطرة عدم الكشف عن بيان خاطئ جوهري ناتج عن الاحتيال هي أكبر من مخاطرة عدم الكشف عن بيان خاطئ جوهري ناتج عن الخطأ لأن الاحتيال قد ينطوي على خطط متقدمة ومنظمة بشكل

[1] فاتح سردوك، مرجع سبق ذكره، ص 123.

دقيق ومصممة لإخفائه مثل التزوير، أو الإخفاق المتعمد في تسجيل المعاملات، أو البيانات الخاطئة المقصودة التي يتم تقديمها إلى المراجعين[1].

وتكون هذه المحاولات عند الإخفاء أكثر صعوبة من حيث اكتشافها عندما تصاحبها عملية تواطؤ، ويمكن أن يؤدي التواطؤ إلى أن يعتقد المراجع بأن دليل المراجعة مقنع في حين أنه في الحقيقة غير صحيح.

2- إنّ مخاطرة عدم كشف المراجع عن بيان خاطئ جوهري ناتج عن احتيال الإدارة هي أكبر مخاطرة عدم كشف المراجع عن بيان خاطئ جوهري ناتج عن احتيال الموظف لأن الإدارة عادة ما تكون في موضع يمكنها فيه التلاعب بشكل مباشر أو غير مباشر بالسجلات المحاسبية أو عرض معلومات مالية أو تجاوز إجراءات الرقابة المصممة لمنع عمليات الاحتيال المشابهة من قبل موظفين آخرين.

3- كما أنه عند الحصول على تأكيد معقول يكون المراجع مسؤولا عن الحفاظ على تشكك مهني أثناء عملية المراجعة، آخذا بعين الاعتبار احتمال تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة ومدركا حقيقة أن إجراءات المراجعة الفعالة لاكتشاف الخطأ قد لا تكون فعالة في سياق الكشف عن الاحتيال.

كما يعتبر المراجع مسؤولا عن اكتشاف الغش والخطأ في حالة عدم إتباع المبادئ الأساسية التي تحكم عملية المراجعة والمتمثلة فيما يلي:

1- **الشكوك المهنية:** هذا يتطلب من المراجع بذل العناية المهنية وذلك بزيادة الحساسية لدى المراجع في اختيار طبيعة ومدى التوثيق الذين سيفحصان المساندة للصفقات الجوهرية والحاجة لأدلة أخرى لتفسيرات واعتراضات الإدارة التي تتعلق بأمور جوهرية وذلك بالقيام بإجراءات تحليلية بشكل أكبر وفحص التوثيق ومناقشة بعض الأمور الغامضة مع الأطراف الأخرى[2].

2- **مهام موظفي المؤسسة:** وذلك بالتعرف على المهام والمسؤوليات الموكلة إليهم ومدى توافقها مع مؤهلاتهم وخبراتهم.

3- **المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة:** فقد يستنتج بأن لهذه السياسات دور لوجود خطر الاحتيال وخاصة تلك السياسات الهامة المتعلقة بالاعتراف بالدخل وتثمين الثروة، فالمراجع يجب أن يكون عنده

[1] فاتح سردوك، مرجع سبق ذكره ، ص124.

[2] المرجع نفسه ، ص125.

شك في ما إذا تم اختيار المبادئ والسياسات المحاسبية غير ملائمة لخلق تصريحات جوهرية وخطأ للبيانات المالية.

4- **نظام الرقابة الداخلية:** إن قدرة المراجع على تقييم خطر الرقابة الداخلية تحت المستوى الأقصى يخفض الخطر ولكن لا يزيله وعلى المراجع أن يكون عنده حساسية إضافية لقدرة الإدارة على تجاوز مثل هذه الرقابة.

فالمراجع يقع على عاتقه التخطيط والتقييم وأن يكون عنده نوقع معقول بأن الغش والأخطاء الجوهرية في القوائم المالية قد كشفت وحتى لا يتعرض المراجع للمسؤولية فإنه إذا لم يستطع تحديد الغش أو الأخطاء الجوهرية بسبب الإدارة المنشأة أو الظروف عليه أن يوضح ذلك عند إبداء رأيه بالتحفظ العكسي، أو الامتناع عن إبداء الرأي، كما يعتمد المراجع على عدة أساليب للمراجعة يعتمدها في مجال الكشف عن العقود الغير نظامية وتتمثل فيما يلي[1]:

1- اعتماد المصادر الخارجية في جمع المعلومات عن الصفقات الضخمة التي تقوم بها مؤسسة معينة وأن لا يعتمد المراجع على المعلومات التي تقدمها له الإدارة فقط.

2- في حالة وجود صفقات لم يعلن عنها فجأة تحت صفقات أعلن عنها يطلب المراجع من الإدارة العامة المصادقة على جميع الصفقات أما إذا كان أعضاء مجلس الإدارة هم المديرون أنفسهم فيستحسن أن يطلب المراجع تدخل القانون.

3- الإطلاع على مخاطر جلسات مجلس الإدارة.

4- الاستفسار عن المستشار القانوني للعميل بخصوص القضايا والدعاوي والمطالبات والتخمينات.

5- القيام بالفحوص الجوهرية لتفاصيل العمليات والأرصدة.

المطلب الثالث: مسؤولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء والغش.

خلال الستينات رفعت العديد من القضايا ضد بعض الشركات ومكاتب المراجعة بسبب الخطأ والإهمال وعدم توخي الموضوعية في أداء عملية المراجعة، والفشل في اكتشاف المخالفات من قيل الشركات تحت المراجعة مما دفع بالمهنة إلى تحسيس المراجع بمسؤوليات أكبر اتجاه اكتشاف الأخطاء والمخالفات[2].

[1] فاتح سردوك، مرجع سبق ذكره ، ص126.

[2] زاهرة عاطف سواد، مرجع سبق ذكره، ص186.

لهذا كان من الضروري دراسة مسؤولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء والغش، وتظهر مسؤولية المراجع عند تأثير الأخطاء والمخالفات على صدق وعدالة القوائم المالية، حيث يجب عليه البحث بجدية عن الأخطاء والغش التي تؤثر بشكل جوهري على صدق وعدالة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية، حيث يكون من السهولة اكتشافها إذا أدى المراجع عمله بكل موضوعية وعناية.

ولكي يظل اكتشاف الغش والأخطاء العامة هدف ثانوي لمدقق الحسابات وهو مسؤول عن ما يكتشفه منها أثناء فحصه العادي للدفاتر والسجلات والمستندات، وأفضل وسيلة لتجنب الأخطاء والغش هو وضع نظام سليم للرقابة الداخلية.

وتاريخيا نجد أن النشرات الرسمية الصادرة تميل إلى محدودية الفحص العادي في اكتشاف المخالفات والاختلاسات، على أن اكتشافها غالبا ما يحدث إذا ما وجد نظام رقابة داخلي فعال بالإضافة إلى أن التركيز على اكتشافها يوسع نطاق عمل المراجع وزيادة التكاليف على العميل.

وبعد ذلك أصبح المراجع مسؤولا عن اكتشاف الأخطاء والغش ذات الأثر الجوهري على عدالة وصدق البيانات التي تتضمنها القوائم المالية، لأن هذه المسؤوليات مرتبطة بوظيفة إبداء الرأي، وأن مسؤولية المراجع الحيادي عن الفشل في اكتشاف الغش والتحريف من قبل الإدارة تقع عندما ينتج الفشل عن عدم موضوعية المراجع في تطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها.

ولقد انعكس قبول المسؤولية بدرجة أكبر عن اكتشاف الغش واحتيال الإدارة في عدد من نشرات معايير المراجعة، حيث اهتمت بالعمليات بين المؤسسة والأطراف ذات صلة خاصة إذا كانت هذه العمليات جوهرية وهامة[1]، كما ميزت بين الغش والتغيير المتعمد وغير متعمد للقوائم المالية والذي له الأثر الجوهري على القوائم المالية.

إن المسؤولية الرئيسية لمنع اكتشاف الخطأ والغش تقع على كل الأشخاص المكلفين بالرقابة والإدارة، يمكن أن تختلف حسب المؤسسة ومن بلد لأخر، وتحتاج الإدارة وبإشراف الأشخاص المكلفين بالرقابة إلى وضع الأسلوب الصحيح وخلق ثقافة للأمانة والأخلاق العالية والمحافظة عليها وإنشاء الأنظمة الرقابية المناسبة لمنع اكتشاف الأخطاء والغش داخل المؤسسة.

يعتبر المدقق مسئولا عن اكتشاف الأخطاء التي يظهرها التدقيق العادي للدفاتر والسجلات شريطة أن يكون للمراجع قد مارس حذره المهني، واختيار عيناته عشوائيا أما ما تحتويه الدفاتر من غش محكم

[1] زاهرة عاطف سواد، مرجع سبق ذكره، ص187.

الأطراف لم تكشفه عملية التدقيق هذه فلا يعتبر المدقق مسئولا عنه، ولكن من واجب المدقق أن يزيد من حجم العينة ونطاق الاختبارات حتى يزيل شكه باليقين والقناعة بعدم وجود خطأ أو غش ما[1].

إن خطة التدقيق التي يقوم مراجع الحسابات بوضعها قبل البدء بعملية التدقيق وفقا لمتطلبات معايير التدقيق المتعارف عليها يمكن أن تتأثر باحتمال وجود أخطاء أو غش جوهري، مما يعني أن خطة المدقق يجب أن تتغير إلى إجراءات تفيد عملية الحصول على الأدلة والقرائن المؤيدة لحالة الغش والاحتيال[2]، حتى إن نطاق فحص المراجع سوف يتأثر باحتمال وجود الأخطاء والغش في أن يقوم المدقق بتوسيع نطاق الفحص، وقد تكون الحالات التالية من الأسباب التي تؤدي إلى تزايد احتمالات التلاعب والغش بالنسبة لمراجع الحسابات:

1- ألا تتصف الإدارة بالأمانة والنزاهة والاستقامة.

2- وجود عمليات غبر عادية بالمؤسسة.

3- وجود مشاكل تواجه المراجع عند قيامه بالحصول على الأدلة والضرائب الكافية.

كما يقع على عاتق المراجع مسؤولية منع أو تقليل الأخطاء والغش عن طريق حث الإدارة في المؤسسة على أن تلعب دورا فعالا في حد من التلاعبات وذلك عن طريق الإجراءات التالية:

1- تقوية شخصية العاملين: بغض النظر عن الضغوط المتزايدة في بعض المواقف على العاملين أو وجود فرص لإتمام التلاعب، فسوف تظهر وبصفة مستمرة التصرفات الغير أمنية لبعض العاملين ومن الطبيعي أن بقوم المجتمع بمحاسبة كل فرد على سلوكه وكلما توفر دليل واضح لأداء المهنة ومتابعة مستمرة لمدى التزام الأفراد به، كلما انخفضت احتمالات قيامهم بالتلاعب بحدوث ذلك ويمكن مراعاة الاعتبارات التالية:

أ- يجب وضع أسس لآداب المهنية توضح ما هو السلوك الأمين والسلوك الغير أمين.

ب-اختيار العاملين المشهود لهم بالأمانة لشغل الوظائف التي تحتاج إلى الثقة لشاغليها.

ت-يجب ألا يحتفظ لتبعات عدم الالتزام بالقواعد والعقوبات المفروضة طي الكتمان.

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعلمية، ط4، دار وائل، عمان، 2007، ص47.

[2] غسان الفلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 154.

2- تخفيض الضغوط:

في العادة يكون هناك ضغوط من الإدارة على العاملين لتحقيق أهدافها مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تزايد هذه الضغوط ولتحفيظ هذه الضغوط يمكن الاسترشاد بما يلي:

أ- تجنب إعداد تنبؤات غي واقعية لأداء العاملين.

ب-تجنب المعوقات الغير ضرورية والتي قد تأثر على الأداء.

ت-إعداد برنامج خدمات للعاملين لمساعدتهم وقت مواجهتهم للمشاكل المالية.

ث-إتباع سياسات عادلة وموحدة في إدارة القوى البشرية.

3- تقليل فرص إتمام الغش:

حتى يتم تخفيض الغش لا بد من فرض إجراءات أمنة للرقابة الداخلية والعناصر التالية ستساهم في تخفيض فرص إتمام التلاعب والغش[1]:

أ- متابعة العمليات الاقتصادية في الوحدة والعلاقات الشخصية داخلها.

ب-إمساك سجلات محاسبية دقيقة وكاملة مع طاقم من المحاسبين المؤهلين.

ت-تصميم نظام للمؤسسة للمحافظة على أصولها.

ث-عدم الاعتماد على شخص واحد لأداء وظيفة هامة.

ج- تكوين قيادات وفرق عمل قوية.

[1] غسان الفلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 155- 156.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في عملية المراجعة، يتضح أن ظهور المراجعة وتطورها حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم كان نتيجة للتطور الاقتصادي وتوسع المؤسسات وتشعب وظائفها وزيادة درجة تعقيدها وتفرعها، وقد تمثل الهدف العام للمراجعة في فحص أعمال الغير وذلك للحكم على مدى سلامة التنفيذ وفقا للقواعد والتعليمات والإجراءات المحددة مسبقا ورفع تقرير عن نتيجة الفحص لمن يهمه الأمر.

كما تضمن هذا الفصل الدور الذي يلعبه المراجع في مجال اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية وتأثير الخبرة الشخصية على عملية المراجعة بصفة عامة، حيث ينتج عنه إعطاء صورة صادقة وحقيقية على الوضعية المالية للمؤسسة محل المراجعة.

إذا إن توفير معلومات مالية مفهومة وموثوق فيها للأطراف ذات الصلة تساعد بشكل كبير على اتخاذ القرارات على ضوء صحة وانتظامية الكشوفات المالية.

الفصل الثاني

اتجاهات المراجعين في الحكم على جوهرية الخطأ

تمهيد:

تعني المخاطر في المراجعة أن على المراجع قبول مستوى ما من عدم التأكد عند تنفيذ عملية المراجعة حيث يعلم المراجع مثلا أن هناك عدم تأكد بخصوص صلاحيات الأدلة وفعالية الرقابة الداخلية لدى العميل، وما إذا كانت القوائم المالية التي تم مراجعتها تتسم بالعدالة.

ويعلم المراجع الجيد أيضا أن المخاطر موجودة وان عليه أن يتعامل معها على نحو ملائم، حيث يصعب قياس معظم المخاطر التي يواجهها المراجعون أثناء عملهم ويتطلب ذلك توافر فكر جيد ودقيق للاستجابة لهذه المخاطر على نحو ملائم، ويتعين التركيز بصفة أساسية للمخاطر التي توثر في تخطيط المراجعة حتى يمكن تحديد حجم الأدلة التي يمكن من خلالها إصدار الحكم الشخصي للمراجع المتعلق بالمخاطر المراجعة وبالخصوص مخاطر الأخطاء الجوهرية.

وعليه سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية وأنواع مخاطر المراجعة.

المبحث الثاني: المتغيرات المساعدة في الحكم على جوهرية الخطأ وأدلة الإثبات.

المبحث الأول: ماهية وأنواع مخاطر المراجعة.

تتعرض كل المؤسسات الاقتصادية لأنواع مختلفة من مخاطر المراجعة، تختلف باختلاف نوع المؤسسة والنشاط، لذا دراسة أنواع هذه المخاطر يودي إلى تخفيض منها أو محاولة منعها من الحدوث.

المطلب الأول: ماهية الخطأ الجوهري.

أولا: مفهوم الخطأ الجوهري.

قبل التطرق إلى تعريف الخطأ الجوهري فإننا نلاحظ أنه قد تظهر مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستويين:

- المستوى الكلي للبيانات المالية.
- مستوى الإثبات لفئات وأرصدة الحسابات والإفصاحات.

تشير مخاطر الأخطاء الجوهرية عند المستوى الكلي للبيانات المالية إلى مخاطر الأخطاء الجوهرية التي تتعلق بشكل شامل بالبيانات المالية ككل والتي من المحتمل أن تؤثر على عدة إثباتات.

فيما يتم تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق الإضافية اللازمة للحصول على دليل تدقيق كاف ومناسب ويمكن هذا الدليل المدقق من التعبير عن رأي حول البيانات المالية عند مستوى متدني مقبول من مخاطرة التدقيق، ويستخدم المدقق أساليب متنوعة لتحقيق الهدف من تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية[1]، وفيما يلي نذكر:

1- **مخاطرة الخطأ الجوهري:** هي مخاطر أن تحتوي البيانات المالية على أخطاء جوهرية قبل إجراء عملية التدقيق[2].

2- **الأخطاء الجوهرية:** تحدث الأخطاء الجوهرية سواء كانت فردية أو مجتمعة مع جمع البيانات الخاطئة الغير المصححة والإفصاحات المفقودة أو المضللة في البيانات المالية حين يكمن بشكل معقول تأثيرها على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على البيانات المالية[3].

3- **الخطأ الجوهري:** هو ما ينتج عنه تحريفات جوهرية غير مقصودة في البيانات المالية[4].

---

[1] إتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[2] المرجع نفسه، ص 77.

[3] دليل استخدام المعايير التدقيق الدولية للتدقيق على المنشآت الصغير ومتوسطة الحجم، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[4] محمد جمال عبد القادر النزلي، ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،2009، ص25.

ثانيا: مكونات الأخطاء الجوهرية

عرفت معايير التدقيق الدولي مخاطرة الأخطاء الجوهرية عند مستوى التأكيد بأنها تتألف من مكونين اثنين هما، مخاطر متأصلة ومخاطر الرقابة، وبناءا على ذلك لا تشير معايير التدقيق الدولي على نحو عادي إلى المخاطرة المتأصلة ومخاطرة الرقابة بشكل منفصل ولكن إلى تقييم موحد يدعى مخاطر البيانات الخاطئة الجوهرية وبرغم من ذلك يجوز للمدقق أن يقوم بفصل أو جمع تقييمات المخاطرة المتأصلة ومخاطرة الرقابة معتمدا على تقنيات أو منهجيات التدقيق المفضلة واعتبارات العلمية، وفي ما يلي يتم ذكر هذه المكونات:

1- **المخاطر المتأصلة (الكامنة):** عرفها إتحاد الدولي للمحاسبين بأنها هي قابلية تعرض تأكيد حول فئة من المعاملات من المعاملات أو رصيد حساب أو إفصاح لوجود خطأ قد يكون جوهريا إما منفردا أو لدى جمعه مع أخطاء أخرى وذلك قبل النظر في أية أنظمة رقابة ذات علاقة[1].

2- **مخاطر المراقبة:** هي مخاطر احتمال أن نظام الرقابة الداخلية لا يستطيع منع أو اكتشاف الأخطاء الجوهرية في الوقت المناسب والذي يمكن أن تحتويها الأرصدة، أو العمليات إما منفردة أو مجتمعة مع بعضها البعض سواء كانت هذه الأخطاء متعمدة أو متعمدة نتيجة الغش[2].

أما الإتحاد الدولي للمحاسبين فعرفها بمخاطر تتمثل في أن الخطأ الذي قد يحدث في عملية تأكيد حول فئة من المعاملات أو رصيد حساب أو إفصاح والذي قد يكون خطأ جوهري إما منفرد أو لدى جمعه مع الأخطاء الأخرى لن يتم منع حدوثه أو اكتشافه أو تصحيحه في الوقت المحدد من قبل الرقابة الداخلية[3].

[1] إتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[2] بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص41.

[3] إتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سبق ذكره، ص 77.

الجدول رقم (2) : يمثل وصف وتوضيح مكونات الأساسية للأخطاء الجوهرية.

الطبيعة	الوصف	التعليق
المخاطر المتأصلة	استجابة مؤكدة حول فئة من المعاملات أو رصيد حساب أو إفصاح لأخطاء قد تكون جوهرية، فردية أو بمجموعها مع بيانات خاطئة أخرى، قبل اعتبار أي أنظمة رقابة ذات علاقة.	ويتضمن ذلك أحداث أو شروط (داخلية أو خارجية) يمكن أن تؤدي إلى بيانات خاطئة (خطأ أو احتيال في البيانات المالية كما يمكن أن تنشأ مصادر المخاطرة(غالبا ما يتم تصنيفها كمخاطر تجارية أو مخاطر احتيال) من أهداف المنشأة وطبيعة عملياتها والبيئة التنظيمية التي تعمل فيها وحجمها وتعقيدها.
مخاطر الرقابة	لا يتم منع أو كشف أو تصحيح مخاطرة البيانات الخاطئة التي يمكن أن تحدث في توكيد حول فئة معاملة أو رصيد حساب أو إفصاح بحيث يمكن أن يكون ذلك جوهريا إما بشكل فردي أو مجتمعا مع بيانات خاطئة أخرى، في الوقت المناسب من قبل الرقابة الداخلية في المؤسسة.	تصمم الإدارة أنظمة رقابة للتخفيف من العامل المتأصل (مخاطر الأعمال أو الاحتيال) المحددة، وتقييم المؤسسة لمخاطرها (تقييمات المخاطرة) ومن ثم تصمم وتنفذ أنظمة الرقابة الملائمة لتقليل من مخاطرها إلى مستوى جيد (مقبول) وقد تكون أنظمة الرقابة: 1.سائدة بطبيعتها مثل موقف الإدارة اتجاه الرقابة والالتزام بتوظيف أشخاص ذوي كفاءة ومنع الاحتيال ويطلق عليها عامة أنظمة الرقابة على مستوى المؤسسة. 2.محددة لبدأ أو السير في تسجيل معاملة معينة ، وتدعى تلك غالبا أنظمة الرقابة على العملية التجارية أو مستوى النشاط أو المعاملات.

المصدر: دليل استخدام معايير التدقيق الدولية للتدقيق على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، مرجع سبق ذكره، ص 38.

المطلب الثاني: الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة.

أولا: الأهمية النسبية.

تعد الأهمية النسبية أمرا حيويا لتحديد نوع تقرير المراجعة الذي يتلاءم مع كل حالة يقابلها المراجع وعلى سبيل المثال إذا كانت التحريفات لا تتسم بالأهمية النسبية فيما يتعلق بالقوائم المالية للوحدة الاقتصادية بالفترة الحالية، ولا يتوقع أن يكون لها أثر يتسم بالأهمية النسبية بالفترات المستقبلية، سيكون من الملائم إصدار تقرير نظيف للمراجعة ومن أمثلة المتعارف عليها في هذا العدد المبالغ المتعلقة بأدوات المكتبة والتي يتم اعتبارها مصروفات في الفترة بدلا من تحميلها على المخزن نظرا لصغر قيمتها، ويختلف الأمر تماما عندما تكون المبالغ كبيرة لدرجة تؤثر على نحو يتسم بأهمية نسبية على القوائم المالية كوحدة، وفي هذه الحالة يصبح من الضروري إصدار تقرير يتم فيه الامتناع عن إبداء الرأي أو التعبير عن رأي سلبي بناء على طبيعة التحريف وفي مواقف أخرى تكون درجة الأهمية النسبية أقل مما يبرر التقييد على رأي مقيد[1].

1- تعريف الأهمية النسبية:

يمثل التعريف التالي التعريف الأكثر انتشارا في المحاسبة وبتالي في المراجعة الأهمية النسبية " يمكن أن يعد التحريف بالقوائم المالية متسما بالأهمية النسبية إذا كانت معرفة هذا التحريف ستؤثر على قرار المستخدم الحصيف لهذه القوائم "[2].

وهي" مقدار الإغفال أو التحريف في المعلومات المحاسبية في ضوء الظروف المحيطة، الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير الحكم الشخصي المناسب الذي يعتمد على هذه المعلومات أو التأثير فيه من خلال الإغفال أو التحريف"[3].

وبعبارة أخرى تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها بصورة خاطئة يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات المأخوذة من البيانات المالية وتعتمد الأهمية النسبية على حجم

[1] ألفين إرينز وجيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطسي، دار المريخ، رياض، 2008، ص 75.

[2] المرجع نفسه، ص75.

[3] المرجع نفسه، ص 322

الخطأ المقدر في الظروف الخاصة بحذفه أو بيانه بصورة خاطئة وبالتالي فإن أهمية نسبية توفر البداية أو المقطع بدل كونها صفة نوعية ابتدائية يجب أن تحتويها المعلومات لكي تكون مفيدة[1].

2- مستويات الأهمية النسبية.

هناك ثلاث مستويات من الأهمية النسبية يتحدد استخدامها لتحديد الرأي الذي يتم بناءاً عليه إصدار تقرير المراجعة.

أ- **القيم التي لا تتسم بالأهمية النسبية:**

في حالة وجود تحريفات بالقوائم النسبية ولكن لا يحتمل أن تؤثر على قرار المستخدم الحصيف سيتم اعتبارها لا تتسم بالأهمية النسبية، وفي هذه الحالة سيعد إصدار تقرير نظيف أمرا ملائما، وعلى سبيل المثال باعتبار أن الإدارة سجلت قيمة التأمين المسترد أو الغير المستنفد كأحد الأصول في سنة سابقة وقررت اعتباره مصروفا في الفترة الحالية لتخفيض تكاليف إمساك الدفاتر، في هذه الحالة ستكون الإدارة قد فشلت في إتباع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولكن إذا كانت القيمة صغيرة سيعد التحريف غير هام وبالتالي سيكون من الملائم إصدار تقرير نظيف للمراجعة.

ب- **القيم تتسم بالأهمية النسبية ولكنها لا تؤثر على القوائم المالية كوحدة:**

يوجد المستوى الثاني من الأهمية النسبية إذا أثرت التحريفات بالقوائم المالية على قرار المستخدم، ولكن مع استمرار القوائم المالية كوحدة تتسم بالعدالة، وبتالي تعد نافعة على سبيل المثال، قد يؤثر معرفة وجود تحريفات كبيرة بالأصول الثابتة على قرار المستخدم بمنح الشركة قرضا عندما يتمثل الضمان في الأصول الثابتة، ولكن التحريف بالمخزون لا يعني أن النقدية والمدينون وباقي عناصر القوائم المالية أو أن قائمة المركز المالي كوحدة سيتم اعتبارها غير صحيحة على نحو متسم بالأهمية النسبية.

وعلى المراجع عند اتخاذه لقرارات تتعلق بالأهمية النسبية بالحالات التي تتطلب الخروج على شكل التقرير النظيف أن يقيم كافة الآثار على القوائم المالية، وبافتراض عدم قدرة المراجع على إقناع نفسه لمدى صدق قيمة المخزون والتي سيتم بناءا عليها تحديد نوع الرأي الملائم، ولكن نظرا لتأثير التحريف بالمخزون على باقي الحسابات وعلى إجماليات بالقوائم المالية، فإن على المراجع أن يأخذ في اعتباره الأهمية النسبية للأثر المشترك على المخزون وإجمالي الأصول المتداولة، وإجمالي رأس

[1] المعيار الدولي للتدقيق رقم 320 الأهمية النسبية في التدقيق، من مجموعة التخطيط، الفقرة 03، تم تنزيله من موقع الأنترنت عبر الرابط: https://sqarra.wordpress.com/isas2000/ تاريخ الدخول للموقع 2015/04/02.

المال العامل وإجمالي الأصول وضرائب الدخل وضرائب الدخل المستحقة، وإجمالي الالتزامات المتداولة وتكلفة البضاعة المباعة وصافي الدخل قبل وبعد الضرائب، وعندما يستنتج المراجع أن هذا التحريف يتسم بأهمية النسبية ولكنه لا يؤثر على القوائم المالية كوحدة يكون من الملائم إصدار تقرير يتضمن رأيا مقيدا (باستخدام عبارة "فيما بعد")[1].

ت- قيم تتسم بأهمية النسبية الشديدة أو تنتشر على نحو يجعل مدى عدالة القوائم المالية كوحدة محل الشك:

يتحقق المستوى الأعلى للأهمية النسبية عندما يكون من المحتمل اتخاذ المستخدم لقرارات غير صحيحة إذا ما اعتمد على القوائم المالية كوحدة واحدة وفي المثال السابق إذ كان رصيد حساب المخزون بالقوائم المالية يتسم بالكبر فإن مثل هذا التحريف الكبير من المحتمل أن يتسم بالأهمية النسبية الشديدة على نحو يدفع المراجع إلى أن يذكر في تقريره أن القوائم المالية كوحدة لا تتسم بالصدق، وفي حالة وجود الدرجة القصوى من الأهمية النسبية يجب على المراجع عدم إبداء الرأي أو إصدار رأى سلبي وفقا للموقف الذي يتعامل معه.

ولتحديد ما إذا كان التحريف أو الاستثناء يتسم بالأهمية النسبية الشديدة يجب أن يؤخذ في الاعتبار المدى الذي يؤثر فيه هذا التحريف أو الاستثناء على العناصر المختلفة للقوائم المالية ويشار إلى ذلك بانتشار، فتبويب الخاطئ بين النقدية والمدينين يؤثر فقط على هذين الحسابين ولذلك لا ينتشر أثره، لكن عدم تسجيل قيمة للمبيعات تتسم بالأهمية النسبية ينتج أثرا واسع الانتشار لأن ذلك يؤثر في المدينين مصروف ضريبة الدخل وضريبة الدخل المستحقة، والأرباح المحتجزة وبتالي يؤثر في كل من الأصول المتداولة، إجمالي الأصول، الالتزامات المتداولة، إجمالي الالتزامات، حقوق الملاك، إجمالي هامش المساهمة، والدخل الناتج من التشغيل.

وكلما كانت التحريفات أكثر انتشارا كلما زادت احتمالات إصدار تقرير سلبي بدلا من إصدار تقرير مقيد، وعلى سبيل المثال بفرض أن المراجع رأى أن تبويب الخاطئ بين النقدية والمدينين سيؤدي إلى التوصل إلى رأي مقيد لاتسام ذلك بأهمية النسبية، فإن عدم تسجيل المبيعات بقيمتها الفعلية سيؤدي إلى إصدار رأي سلبي بسبب انتشار الأثر[2].

[1] ألفين إرينز وجيمس لوبك، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2] المرجع نفسه، ص 76.

3- تحديد الحكم الأولى على الأهمية النسبية.

يجب أن يقرر المراجع في بداية عملية المراجعة المقدار الكلي للتحريفات في القوائم المالية التي ستعد جوهرية في ضوء الأهمية النسبية، وقد عرفت هذه القيمة على أنها الحكم الأولى عن الأهمية النسبية ولا حاجة إلى أن يتم التعبير عن هذا الحكم في صورة كمية ولكن غالبا ما يتم ذلك، ويطلق على هذه القيمة الحكم الأولى عن الأهمية النسبية لأهنا تعبر عن حكما مهنيا ويمكن أن تتغير هذه القيمة خلال تنفيذ المراجعة إذا تغيرت الظروف.

ويعبر الحكم الأولى عن الأهمية النسبية عن القيمة القصوى التي يعتقد المراجع أن القوائم المالية يمكن أن تحتوي على تحريف يساويها ولا تتأثر به قرارات المستخدمين المناسبين، ويعد هذا الحكم من أهم القرارات التي يتخذها المراجع ويتطلب قدرا كبيرا من الحكم المهني.

ويرجع السبب وراء تحديد الحكم الأولى عن الأهمية النسبية إلى مساعدة المراجع في تخطيط طريقة جمع الأدلة المناسبة، فإذا قرر المراجع استخدام قيمة نقدية منخفضة يجب جمع عدد أكبر من الأدلة بالمقارنة مع تحديد قيمة نقدية كبيرة وسيقوم المراجع على نحو متكرر بتغيير الحكم الأولي عن الأهمية النسبية خلال تنفيذ المراجعة وعندما يحدث ذلك[1].

الشكل رقم (02): خطوات تطبيق الأهمية النسبية.

المصدر: التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص 168.

[1] أمين سيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، دار جامعية، الإسكندرية، 2007، ص167.

4- العوامل التي تؤثر في الحكم الأولي:

يوجد العديد من العامل التي تؤثر في تحديد الحكم الأولي عن الأهمية النسبية بالقوائم المالية وفيما يلي نذكر أهم هذه العوامل:

أ- الأهمية النسبية مفهوم نسبي وليس مفهوم مطلق: قد يكون بمقدار معين جوهريا في شركة صغيرة ولا يكون جوهريا في شركة كبرى، ولذلك ليس من الممكن أن يتم وضع مبلغ معين كدليل لتحديد الحكم الأولي عن الأهمية النسبية يمكن تطبيقه في كافة عمليات المراجعة.

ب- يجب توافر أسس لتقييم الأهمية النسبية: نظرا لان الأهمية النسبية مفهوم نسبي فمن الضروري أن توجد أسس لتحديدها إذا كانت التحريفات جوهرية ويعد صافي الدخل قبل الضريبة عادة هو أكثر الأسس أهمية لقرير ما الذي يعد جوهريا لأنه يمثل عنصرا حيويا من المعلومات للمستخدمين ومن المهم أيضا أن يتم معرفة ما إذا كانت التحريفات تؤثر في منطقية بعض الأسس الممكنة الأخرى مثل الأصول المتداولة، إجمالي الأصول، الالتزامات المتداولة، حقوق الملكية[1].

ت- العوامل النوعية تؤثر أيضا في الأهمية النسبية: توجد بعض أنواع معينة من التحريفات تكون أكثر أهمية للمستخدمين عن غيرها حتى إذا تساوت القيم النقدية وعلى سبيل المثال:

- ✓ تعد القيم التي تتضمن مخالفات أكثر أهمية من القيم الخاصة غير مقصودة حتى إذا تساوت المبالغ النقدية لها، لأن المخالفات تعكس مستوى أمانة الإدارة ومدى الاعتماد عليها هي أو الأشخاص الآخرين الذين شاركوا في تنفيذ العمليات المالية ، وللتوضيح يعتبر معظم المستخدمين أن التحريف المعتمد في المخزون يعتبر أكثر أهمية عن الأخطاء الكتابية في المخزون بنفس القيمة.
- ✓ تعد التحريفات التي تتسم بالصغر جوهرية في ضوء الأهمية النسبية إذا كان هناك عواقب يحتمل ظهورها نتيجة الالتزامات التعاقدية، ومثلا إذا كان صافي رأس المال العامل الموجود بالقوائم المالية أكبر بمبلغ صغير عن الحد الأدنى الموجود في اتفاقية القرض فإذا كان صافي رأس المال العامل صحيح أقل من الحد الأدنى المطلوب في اتفاقية القرض للوفاء بالقرض، سيتأثر تبويب كل من الالتزامات المتداولة والالتزامات غير المتداولة بشكل جوهري.
- ✓ قد ينظر إلى التحريفات الغي جوهرية على أنها تحريفات جوهرية إذا أثرت على اتجاه الأرباح وعلى سبيل المثال إذا زاد الدخل المدرج في القوائم المالية بنسبة 3 % سنويا في الخمس السنوات

[1] أمين سيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص169.

الماضية، وحدث انخفاض الدخل العام الحالي بنسبة1 % سيعد هذا التغير في الاتجاه جوهريا في ضوء الأهمية النسبية وبالمثل سيكون التحريف الذي يحول الخسارة إلى ربح أمرا محل الاهتمام[1].

ثانيا: مخاطر المراجعة.

تستهدف عملية المراجعة إعداد تعريف مهني محايد عن القوائم المالية بناءا على ما يقوم به مراجع الحسابات من فحوص واختبارات ويقوم مراجع الحسابات بتخطيط أعمال المراجعة للوصول إلى هذا التقرير في نهاية عملية المراجعة وتتصف البيئة التي يعمل فيها المراجع بالكثير من عوامل عدم التأكد بالإضافة إلى اعتمادها على أسس اختيارية (أسلوب العينة) من ناحية أخرى فإن العديد من القرارات التي يقوم مراجع الحسابات باتخاذها تعتمد إلى حد كبير على الحكم الشخصي ويترتب على هذه العوامل أن يتحمل مراجع حسابات في إبداء رأيه المهني درجة من الخطر تتمثل في إبداء رأي غي صحيح عن القوائم المالية موضوع المراجعة وذلك نتيجة الفشل في اكتشاف الأخطاء الجوهرية الموجودة في المعلومات المالية التي تعتمد عليها تلك القوائم.

ويترتب على أخطار المراجعة في حال تحقيقها كثيرا من الآثار السلبية لمهنة المراجعة ومراجعة الحسابات ومستخدمي القوائم المالية والمجتمع كله، كما أن إبداء رأي فني خاطئ على القوائم المالية يؤدي إلى ضعف الثقة في مهنة المراجعة وما تقدمه من خدمات، ومن ناحية أخرى فإن عدم قدرة مراجع الحسابات على اكتشاف الأخطاء وعدم التقرير عنها قد يعرض مراجع الحسابات للمساءلة القانونية وفيما يتعلق لمستخدمي القوائم المالية فإنه يترتب عن عدم اكتشاف الأخطاء الاعتماد على معلومات غير سليمة في اتخاذ القرارات وما يترتب على ذلك من قرارات خاطئة، وأخيرا فإن عدم اكتشاف الأخطاء والحد من مخاطر عملية المراجعة يؤدي إلى أثار سلبية بالنسبة للمجتمع وذلك نتيجة الاعتماد على معلومات غير دقيقة في توجيه الاستثمارات واتخاذ القرارات الاقتصادية[2].

1- مفهوم خطر المراجعة:

عرّف مجمع المحاسبين القانونين في الولايات المتحدة الأمريكية (AICPA) خطر المراجعة Audit Risk في النشرة رقم 47 الصادرة عن المجمع في 1983 بأنه الخطر الذي يؤدي إلى فشل مراجع الحسابات دون إبداء رأي بتحفظ في تقريره عندما يوجد خطأ جوهري في القوائم المالية.

[1] أمين سيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سبق ذكره، 170.

[2] أحمد محمد نور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 61.

ويرى بعض الكتاب أن خطر المراجعة يتمثل في احتمال إبداء رأي غير سليم في القوائم المالية موضوع الفحص وذلك بسبب فشل مراجع الحسابات في اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي قد توجد في تلك القوائم المالية التي يبدي رأيه فيها[1].

وعرفت مخاطر التدقيق على أنها "احتمالية أن يبدي المدقق رأي تدقيق غير ملائم للبيانات المالية التي تشوبها أخطاء جوهرية"[2].

2- **مكونات مخاطر المراجعة:** تتكون مخاطر المراجعة من ثلاثة مكونات أساسية تتمثل في:

أ- **الخطر الملازم:** هي قابلية رصيد حساب معين أو مجموعة من العمليات إلى أن تكون خاطئة بشكل جوهري سواء منفردة أو عندما تجتمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أو عمليات أخرى، مع افتراض عدم وجود ضوابط داخلية ذات علاقة.

ب- **خطر الرقابة الداخلية:** هي مخاطر المعلومات الخاطئة والتي تحدث في رصيد حساب معين أو مجموعة من العمليات والتي يمكن أن تكون جوهرية بمفردها أو عندما تجتمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أو عمليات أخرى، والتي لا يمكن منعها أو اكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب بواسطة النظام المحاسبي أو نظام الرقابة الداخلية.

ت- **خطر الاكتشاف:** وهو الخطر الذي لا يمكن لإجراءات المراجعة الجوهرية التي يقوم بها مراجع الحسابات من أن تكشف المعلومات الخاطئة الموجودة في رصيد حساب معين أو مجموعة من العمليات والتي يمكن أن تكون جوهرية سواء كانت منفردة أو عندما تجتمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أخرى أو عمليات أخرى[3].

وتتضمن مخاطر الاكتشاف عنصرين هما:

- ✓ العنصر الأول: يتمثل في المخاطر المتعلق بفشل إجراءات المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء التي لا يتم منعها أو اكتشافها عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية، وتسمى مخاطر المراجعة التحليلية.
- ✓ العنصر الثاني: يتمثل في المخاطر المتعلقة بالقبول غير الصحيح لنتائج الاختبارات التفصيلية في الوقت الذي يكون هناك خطا جوهري يوجب الرفض ولم يتم اكتشافه عن طريق إجراءات

[1] أحمد محمد نور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[2] دليل استخدام معايير تدقيق الدولية للتدقيق على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، مرجع سبق ذكره، ط3 ، ص91.

[3] عبد الفتاح محمد صحن، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، دار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص70.

الرقابة الداخلية وإجراءات المراجعة التحليلية وغيرها من الاختبارات الملائمة، وتسمى مخاطر المراجعة التفصيلية[1].

ولتوضيح المخاطر لابد من صيغة يسهل إيصالها إلى القارئ ألا وهي الصيغة الرياضية:

خطر المراجعة = المخاطر الملازمة x مخاطر الرقابةx مخاطر الاكتشاف مخاطر الاكتشاف = مخاطر المراجعة / المخاطر الملازمة x مخاطر الرقابة[2].

لاشك أنه توجد علاقات تفاعلية بين أنواع الخطر الثلاثة فارتفاع مستوى الخطر المتلازم وخطر الرقابة يؤدي إلى بحث المراجع عن أدلة إثبات كافية وملائمة بدرجة أكبر لتخفيض خطر الاكتشاف ومن ثم الخطر الكلي.

إن تقييم مخاطر المراجعة يساعد على رفع كفاءة تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة المهنية لمراجع الحسابات، وزيادة جودة خدمات عملية المراجعة، حيث يكون مراجع الحسابات مسئولا عن تخطيط عملية المراجعة بصورة تكفل اكتشاف الأخطاء المعتمدة والغير المعتمدة والتي يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية محل المراجعة[3].

3- الإجراءات المتعلقة بتقدير مخاطر المراجعة:

تتعرض أي مؤسسة عند مزاولة أعمالها للعديد من المخاطر، ولا بد من تحديد وتحليل تلك المخاطر من ناحية، وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف الشركة، والتعرف على احتمال حدوثها ومحاولة تفييض درجة تأثيرها إلى مستويات مقبولة.

كما يجب على المراجع عند تقدير المخاطر الملازمة لتأكيد يرتبط بأرصدة احد البنود أو النوع من العمليات، تقويم عدة عوامل مهنية.وعند قيام المراجع بذلك يجب ألا يأخذ في الاعتبار تقديرات عوامل تتعلق بالتأكيد ذاته فقط، وإنما يأخذ في الاعتبار أيضا عوامل أخرى لها اثر شامل على القوائم المالية ككل، مما قد يكون له تأثير على المخاطر الملازمة للتأكيد ذاته، ويجب على المراجع تقدير المخاطر الملازمة بالحد الأقصى عند تصميم إجراءات المراجعة إذا قرر المراجع أن الجهد المطلوب لتقدير

[1] أرزاق أيوب محمد كرسوع، مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2008، ص 138.

[2] خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIS، ط1، الأوراق للنشر، عمان، 2014، ص 757.

[3] عبد الفتاح محمد صحن، مرجع سبق ذكره، ص72.

المخاطر الملازمة لأحد التأكيدات يزيد من التخفيض المحتمل في مدى إجراءات المراجعة الناتجة عن هذا التقدير.

إذ يجب على المراجع أن يستخدم حكمه المهني في تقدير المخاطر الرقابية لتأكيد يرتبط برصيد احد البنود أو نوع من العمليات، ويعتمد تقدير المراجع للمخاطر الرقابية عن كفاية أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها لتأييد فاعلية الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف أي غش أو أخطاء في تأكيدات القوائم المالية، كما يجب على المراجع تقدير المخاطر الرقابية لتأكيد معين بالحد الأقصى إذا اعتقد انه ليس من المحتمل وجود إجراءات رقابية تتعلق بأحد التأكيدات، أو من المحتمل أن لا تكون فعالة، أو إذا اعتقد انه ليس من المناسب تقويم فاعلية هذه الإجراءات.

كما يجب على المراجع إذا قدر المخاطر الملازمة أو المخاطر الرقابية، منفصلة أو مجتمعة، بأقل من الحد الأقصى، أن يكون لديه أساس يستند إليه لهذا التقدير، ويمكن الحصول على هذا الأساس على سبيل المثال، عن طريق استخدام قوائم الاستقصاء، أو قوائم المراجعة، أو التعليمات، أو أي وسيلة عامة أخرى مشابهة، وفي حالة المخاطر الرقابية يمكن الحصول على الأساس الذي يتم الاستناد إليه عن طريق فهمه للرقابة الداخلية والقيام باختبارات مناسبة من الاختبارات الرقابية، وعلى الرغم من ذلك فان استخدام الحكم المهني مطلوب في تفسير أو تعديل أو أي وسائل عامة أخرى متاحة.

يجب على المراجع أن يحدد مخاطر الاكتشاف التي يستطيع قبولها عند تصميم إجراءات المراجعة على المستوى الذي يريد أن يحد به من مخاطر المراجعة المتعلقة برصيد البند أو نوع العمليات.

وعلى تقدير المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية، فكلما قل تقدير المراجع للخطر الملازم والمخاطر الرقابية، زادت مخاطر الاكتشاف التي يمكن قبولها، ويتعين على المراجع ألا يعتمد اعتمادا كاملا على تقديراته للمخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية واستبعاد القيام بأية إجراءات تحقق لأرصدة البنود وأنواع العمليات، إذ قد يوجد غش أو أخطاء قد تكون مهمة إذا أضيفت إلى مبالغ الغش أو الأخطاء في أرصدة بنود أخرى أو أنواع أخرى من العمليات[1].

إذا نمى إلى علم المراجع أثناء تنفيذه لإجراءات المراجعة أو نمى إلى علمه من مصادر أخرى خلال عملية المراجعة معلومات تختلف اختلافا مهما عن المعلومات التي بنيت عليها خطة المراجعة، فيتعين عليه أن يعيد النظر في إجراءات المراجعة التي يخطط لتنفيذها بناء على الاعتبارات المعدلة لمخاطر المراجعة والأهمية النسبية لجميع أو لبعض أرصدة البنود أو أنواع العمليات وما يرتبط بها من تأكيدات،

[1] أرزاق أيوب محمد كرسوع، مرجع سبق ذكره، ص 148- 149.

فعلى سبيل المثال فان مدى الغش أو الأخطاء المكتشفة قد يعدل من تقدير المراجع لمستويات المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية، كما أن المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها عن القوائم المالية قد يغير من تقدير المراجع المبدئي للأهمية النسبي.

ثالثا: العلاقة بين الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة.

عند التخطيط لعملية المراجعة على المدقق الأخذ بعين الاعتبار ماهية الأمور التي تجعل البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري، إن تقدير المدقق للأهمية النسبية المتعلقة بأرصدة حسابات معينة أو لمجموعة من المعاملات تساعده على اتخاذ قرار بمسائل منها البنود التي سيقوم باختيارها وهل سيقوم باستعمال العينات وإجراءات التحليل فإن ذلك سيساعد المراجع على اختيار إجراءات المراجعة التي بمجوعها يتوقع أن تؤدي إلى تخفيض مخاطر المراجعة إلى مستوى منخفض ومقبول[1].

أما بالنسبة للعلاقة هناك علاقة عكسية بين الأهمية النسبية وبين مستوى مخاطر المراجعة، أي كلما ارتفع مستوى الأهمية النسبية كلما انخفضت مخاطر المراجعة والعكس بالعكس، ويأخذ المدقق بالحسبان العلاقة العكسية بين الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق عندما يقرر طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة.

مثلا: إذا قرر المراجع بعد التخطيط لإجراءات المراجعة معينة، بأن مستوى الأهمية النسبية المقبول هو أقل، فإن مخاطر المراجعة ستزداد وعلى المراجع التعويض عن ذلك بإحدى الطريقتين:

ط 1: تخفيض المستوى المقرر لمخاطر الرقابة: عندما يكون ذلك ممكنا ودعم المستوى المنخفض بإجراء فحوصات موسعة أو ضافية للرقابة.

ط 2: تخفيض مخاطر اكتشاف بتعديل طبيعة وتوقيت ومدي الإجراءات الجوهرية المخططة[2].

المطلب الثالث: أنواع مخاطر المراجعة.

يقصد بمخاطر المراجعة احتمال أن يصدر المراجع رأي غير ملائم عن القوائم المالية بعد مراجعتها كان يعطي رأي غير متحفظا (رأي نضيف) عن القوائم المالية محرفة تحريفا جوهريا نظرا لفشله في اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تتضمنها المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية أو أن يصدر رأي متحفظا على قوائم مالية غير محرفة تحريفا جوهريا وتتمثل في:

[1] **ل**معيار الدولي للتدقيق رقم 320، مرجع سبق ذكره، فقرة 09.

[2] المرجع نفسه، فقرة 10.

أولا: احتمال حدوث خطا جوهري في القوائم المالية

ويخرج هذا الخطر عن الحكم المباشر للمراجع، مما يعني إمكانية الحصول على تأكد كامل من خلو القوائم المالية من الأخطاء، وهناك ثلاثة محددات رئيسية لهذا النوع هي[1]:

1- نزاهة إدارة المؤسسة.

2- قوة نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

3- الحالة الاقتصادية للمؤسسة محل المراجعة.

ثانيا: احتمال الفشل في اكتشاف خطا جوهري

ويدخل هذا النوع في نطاق التحكم المباشر للمراجع، وهناك محددان رئيسيان لهذا النوع من الخطر هما:

1- خطر المعاينة sampling risk.

2- خطر غير المعاينة no sampling risk.

ويتمثل خطر المعاينة في احتمال فشل المراجع في اكتشاف خطا جوهري لان المراجعة لا تتم إلا لجزء من المجتمع محل المراجعة وبذلك يظل احتمال الفشل في اكتشاف بعض الأخطاء قائما مادام المجتمع لا يتم فحصه بنسبة 100% أما خطر غير المعاينة فيتمثل في فشل المراجع في اكتشاف خطا جوهري بسبب المشاكل الناتجة عن تفسير أو تجميع نتائج الاختبار.

وبعبارة أخرى فإن المراجع يمكن أن يواجه نوعين من المخاطر عند إصدار رأيه الفني على القوائم المالية هما:[2]

1- **مخاطر من النوع الأول (α) Alpha risk :**

وهي مخاطر أن يرفض المراجع القوائم المالية محل المراجعة على اعتبارها أنها محرفة تحريفا جوهريا بينما هي في حقيقتها غير محرفة ولا تحتوي على معلومات خاطئة خطأ جوهري.

وبعبارة أخرى مخاطر ألفا هي مخاطر أن يرفض المراجع فرضية صدق المزاعم أو التأكيدات التي تتضمنها القوائم المالية، أي أنه يرفض خلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية ثم يتضح فعلا أن هذه القوائم المالية خالية من الأخطاء وإن ما تتضمنه من تأكيدات ومزاعم هي تأكيدات ومزاعم صادقة.

[1] أرزاق أيوب محمد كرسوع، مرجع سبق ذكره، ص 139.

[2] محمد الفيومي محمد وآخرون، دراسات متقدمة في المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 304.

2- مخاطر من النوع الثاني (β) Beta risk(:

وهي أن يقبل المراجع القوائم المالية على أساس أنها لا تحتوي على معومات محرفة تحريفا جوهريا، بينما هي في الواقع تتضمن معلومات خاطئة أو تحريفات جوهرية وبعبارة أرى فإن مخاطر بيتا هي مخاطر أن يقبل المراجع فرضية صدق التأكيدات والمزاعم التي تتضمنها القوائم المالية، أي خلو المعلومات التي تحتويها القوائم المالية من الأخطاء والتحريفات الجوهرية، ثم يتضح عدم صدق هذه التأكيدات أو أن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية محرفة تحريفا جوهريا.

فمخاطر بيتا هي مقياس لمدى رغبة المراجع في أن يقبل أن تكون القوائم المالية محرفة ومع ذلك يصدر رأيا نظيفا.

ولاشك أن كلا النوعين من الماطر له خطورته غير أن النوع الثاني أي (مخاطر بيتا) هو أكثر خطورة نظرا للأضرار التي تلحق للمستخدمين والمستثمرين الذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر للمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وهم ألاف المستثمرين لاسيما في حالة الشركات المساهمة، مما يجعلهم يرجعون إلى المراجعين ومقاضاتهم ومطالبتهم بالتعويضات اللازمة بسبب إدعائهم بأن المراجعين فشلوا في إبداء الرأي السليم، ولأنهم لم يلتزموا بالمعايير المعترف عليهم، ولم يطبقوا إجراءات المراجعة الملائمة، الأمر الذي يجعل المراجعين يبذلون قصارى جهدهم في العمل على تقليل هذه المخاطر عن طريق توسيع نطاق الفحص واختيار أفضل الأساليب والإجراءات لجمع الأدلة والبراهين التي تساعدهم في تكوين الرأي الفني المحايد السليم بقدر الإمكان، حيث يكون ارتفاع تكلفة عملية المراجعة في هذه الحالة مبررة من قبل المجتمع[1].

كما وجدت تصنيفات متنوعة لمخاطر المراجعة ويمكن أن نوجز بعضها فيما يلي:

1- مخاطر المراجعة من حيث مصدرها:

تقسم مخاطر المراجعة من حيث مصدرها إلى طبيعية وغير طبيعية على النحو التالي:

أ- **مخاطر طبيعية:** يقصد بها تلك المخاطر التي تكون مصاحبة لأي نشاط اقتصادي، وتزداد حدة هذه المخاطر حسب طبيعة النشاط وتشكيلة الاستثمارات التي يعمل فيما، ونوعية المنتج التي تقدمه المؤسسة وحجمها، وتكوينها القانوني وحصة المؤسسة في السوق وغيرها وتحدد هذه العناصر مستوى المخاطر الذي تواجهها المؤسسة.

[1] محمد الفيومي محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 305

ب- **مخاطر غير طبيعية:** تلك المخاطر التي تنشأ من الأخطاء والمخالفات أو الخداع أو الغش والفرق بين المخالفة والخطأ هو إرادة أو قصد نية المرتكب، فالأخطاء تشير إلى أفعال غير معتمدة أما المخالفات فهي أخطاء ولكن معتمدة، وبالتالي نجد بعض الكتاب يطلق على هاذين النوعين مصطلح الأخطاء غير العمدية والأخطاء العمدية[1].

2- مخاطر المراجعة من حيث درجة أو مستوى المخاطر:

تقسم مخاطر المراجعة من حيث درجة أو مستوى المخاطر إلى مخاطر عادية وأخرى غير عادية على النحو التالي:

أ- **المخاطر العادية:** يوجد هذا النوع من المخاطر في جميع عمليات المراجعة فبرغم من قوة أدلة الإثبات والعناية المهنئة للمراجع، فإن هناك دائما احتمال وجود خطأ ما أو واقعة غش لا يتم اكتشافها ومن المؤشرات الدالة على وجود مستوى من المخاطر يعتبر عاديا ما يلي:

- ✓ أن تكون الخبرات السابقة للمراجع في مراجعة عمليات العميل قد أظهرت مستوى عاديا من المخاطر.
- ✓ وجود تكامل وتوافق بين إدارة وموظفي المؤسسة.
- ✓ أن يكون النظام المحاسبي مصمم بصورة جيدة ويعمل في ظل المراقبة داخلية قوية.
- ✓ عدم وجود مشكلات تمويلية خاصة.
- ✓ أن هيئة المؤسسة مستقرة ولا تخضع للتغيرات أو التقلبات المفاجئة.
- ✓ أن أعضاء مجلس الإدارة مرتبطون بالمؤسسة بصورة نشطة ويقومون بمهام المراقبة والقيادة بصورة فعالة.
- ✓ أن مجلس الإدارة يضم مديرين مؤهلين إضافة إلى وجود لجنة للمراجعة.

ب- **المخاطر غير العادية:** ويوجد هذا المستوى غير عادي من المخاطرة في بعض عمليات المراجعة نتيجة وجود ظروف خاصة بالمؤسسة محل المراجعة، ومن المؤشرات الدالة على وجود مستوى من المخاطر يعتبر غير عادي ما يلي:

- ✓ وجود مشكلات في السيولة.
- ✓ وجود إدارة ضعيفة.
- ✓ وجود ضعف في المراقبة بسبب إمساك الدفاتر بصورة غير سليمة.

[1] **رضا خلاصي**، مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 231-233.

- ✓ وجود تغيرات في ملاك المؤسسة أو في نظام المراقبة المطبق.
- ✓ سيطرة شخص واحد على مقاليد الأمور في المؤسسة.
- ✓ وجود معدل دوران سريع للعمالة بالمؤسسة.
- ✓ وجود تغيرات في الإجراءات والسياسات المحاسبية.
- ✓ الاعتماد المتزايد على واحد أو مجموعة محدودة من المنتجات أو العملاء أو الموردين.
- ✓ وجود استثمار حديث كبير في إحدى الصفقات أو المنتجات.
- ✓ وجود مشكلات خاصة بطبيعة نشاط مؤسسة العميل مثل جرد المخزون.
- ✓ دخول المؤسسة في منازعات قضائية[1].

وبطبيعة الحال فإن مدخل المراجع أو الإستراتيجية التي سيتبعها، سوف تختلف باختلاف مستوى المخاطر الذي تتعرض له عملية المراجعة، ذلك إذا قرر المراجع قبول مهمة المراجعة.

3- مخاطر المراجعة من الناحية الفنية أو الإجرائية:

تقسم مخاطر المراجعة من الناحية الفنية أو الإجرائية إلى مخاطر المراجعة على مستوى القوائم المالية ومخاطر المراجعة على مستوى رصيد الحساب أو نوع العمليات على النحو التالي:

أ- **مخاطر المراجعة على مستوى القوائم المالية:** تتمثل في الخطأ الناشئ عن احتواء القوائم المالية التي تمت مراجعتها على خطأ أساسي وهام بعد أن تكون جميع أعمال المراجعة قد تمت وانتهت.

ب- **مخاطر المراجعة على مستوى رصيد الحساب أو نوع العمليات:** وهي المخاطر الناشئة من الخطأ المالي الذي يكون أكبر من الخطأ الممكن احتماله والذي يظل باقيا في حساب معين أو فئة من الحسابات أو العمليات ويفشل المراجع في اكتشافه كما يعرف البعض بأنه احتمال فشل المراجع في تأكيد الرصيد الصحيح للحساب.

4- مخاطر المراجعة من حيث مكوناتها الأساسية وقدرة المراجع على التحكم فيها:

اتفقت أدبيات المراجعة على اعتبار أن المكونات الأساسية لمخاطر المراجعة الكلية تتألف من مخاطر المراقبة والمخاطر الملازمة ومخاطر الاكتشاف، وقد ظهر هذا التقسيم بشكل جلي عندما أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين نموذج مخاطر المراجعة والذي وضع كأداة للمساعدة على تخطيط عملية المراجعة، وأوضحت أدبيات المراجعة أن المراجع لا يتمكن بأي حال من الأحوال التحكم في النوعين الأولين من المخاطر، لأنهما لم ينشأن بسببه وإنما نشأ بسبب طبيعة النشاط

[1] رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 234-235.

الممارس من قبل مؤسسات الأعمال، أما النوع الأخر فهو ينشأ بسبب المراجع ومن ثم فإن المراجع قادر على التحكم فيه.

أ- **مخاطر مراجعة لا يمكن التحكم فيها:** إن النوع الأول من المخاطر التي تواجه المراجع هي تلك المخاطر المرتبطة بالعميل والتي ليس للمراجع أية قدرة على التحكم فيها، ويهدف المراجع إلى وضع تصور تقديري لهذا النوع من المخاطر والذي ينعكس على قدرته على اكتشاف المخالفات الجوهرية، وتنقسم هذه المخاطر إلى الأنواع التالية:

- ✓ **المخاطر الملازمة** :تعتبر المخاطر الملازمة من أهم أنواع المخاطر التي تواجه المراجع الخارجي أثناء تأديته لواجهاته تجاه العميل، كما تعتبر المصدر الأساسي لمخاطر المراجعة الكلية باعتبارها تنشأ نتيجة ممارسة العميل للنشاط و نتيجة لتفاعل مكونات التنظيم،المخاطر هي المكون أو المصدر الوحيد لمخاطر المراجعة[1].

تعرف المخاطر الملازمة بأنها استعداد رصيد حساب معين، أو نوع معين من العمليات للخطأ الذي قد يكون جوهريا، إذا اجتمع مع غيره من الأخطاء في أرصدة حسابات أخرى، أوفي عمليات أخرى وذلك مع عدم وجود إجراءات خاصة للمراقبة الداخلية وهي أيضا قابلية رصيد حساب معين أو من المعاملات إلى أن تكون خاطئة بشكل جوهري، منفردة أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أو طوائف أخرى مع افتراض عدم وجود ضوابط داخلية ذات علاقة.

يمكن تقسيم المخاطر الملازمة طبقا لمصدر المخاطر واستنادا على رؤية الإدارة الإستراتيجية المبنية على المخاطر إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر معدل سعر الصرف .....الخ.

توجد ثلاثة مظاهر أساسية للمخاطر الملازمة وهي مخاطر التشغيل والتي ترتبط باحتمال تقلب وتغير الأرباح أو موقف السيولة أو كلاهما معا بشكل غير مقبول في المستقبل ويرجع ذلك التقلب إلى أسباب ترتبط بطبيعة البيئة التشغيلية المحيطة بمؤسسة الأعمال، والمخاطر المالية والتي ترتبط بقدرة مؤسسة الأعمال على مواجهة أعباء القروض والديون، وارتفاع أعباء الفائدة ومخاطر السوق والتي ترتبط بقابلية أسعار الأوراق المالية للمؤسسة للتغيير.

[1] رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 237.

✓ **مخاطر المراقبة:** إن مخاطر المراقبة هي المخاطر الناتجة من وجود خطأ في إحدى الأرصدة أو في نوع معين من العمليات والذي يكون جوهريا إذا أجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو في نوع أخر من العمليات ولا يمكن منعه أو اكتشافه في الوقت المناسب عن طريق إجراءات المراقبة المحاسبية الداخلية، وهي مخاطر المعلومات الخاطئة في أرصدة أو طوائف أخرى، والتي لا يمكن منعها أو اكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب بواسطة النظام المحاسبي أو نظام المراقبة الداخلية.

وتعرف مخاطر المراقبة بأنه مقياس لمدى قبول المراجع لإمكانية وجود الأخطاء المادية التي تبقى في البيانات المالية والتي لن تكتشف بواسطة نظام المراقبة الداخلية، وأن مستوى مخاطر المراقبة يعتمد على بناء نظام المراقبة الداخلية ذاته وسلامة الإدارة، وأن على المراجع أن يعي أن درجة معينة من مخاطر المراقبة سوف تبقى دائما موجودة في نظام المراقبة الداخلية حتى وأن كان هذا النظام فعال 100%.

يعتبر هذا الخطر دالة لفعالية إجراءات المراقبة الداخلية، حيث أنه كلما كان المراقبة الداخلية أكثر فعالية كان هناك احتمال عدم وجود أخطاء أو اكتشافها بواسطة هذا الهيكل أو كان معامل الخطر الذي يمكن تحديده للمخاطر الرقابية أقل ونظرا للحدود اللازمة لأي نظام مراقبة داخلية فإنه لا مفر من وجود هذا الخطر.

ويتوقف تقدير المراجع لهذا النوع من المخاطر على قيامه باختبارات الالتزام واختبارات مدى الالتزام بنظام المراقبة الداخلية الخاص بالمؤسسة محل المراجعة وفي حالة عدم ثبوت وجود مثل هذا التقييم فينبغي على المراجع أن يفترض أن المخاطر الرقابية مرتفعة.

وتشترك المخاطر الرقابية مع المخاطر الملازمة في أن كليهما لا يتوقف على المراجع وإنما يعتمد على المؤسسة محل المراجعة[1].

ب- مخاطر يمكن التحكم فيها (مخاطر الاكتشاف):

إن المصدر الأساسي لمخاطر الاكتشاف هي مزاولة مهنة المراجعة، حيث يعتمد المراجع مجموعة من الإجراءات لجمع أدلة الإثبات تتراوح بين التقدير الشخصي واستخدام الأساليب الإحصائية أو حتى الكمية المعقدة كما يستعين المراجع بمخزون الذاكرة ومستوى إدراكه للظواهر والأحداث لتفسير النتائج، ومن هنا نتبع مخاطر المراجعة، ولاشك أن زيادة قدرة المراجع على التعامل

[1] رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 241.

مع أساليب جمع أدلة الإثبات سوف يحد من مخاطر الاكتشاف، ومن هذا المنطلق سميت مخاطر الاكتشاف بالمخاطر التي يمكن التحكم فيها من قبل المراجع، ويحدث هذا التحكم من خلال التخطيط والإشراف الجيد على عملية المراجعة والاستعانة بأدلة الإثبات الموضوعية والالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها ....الخ.

إن مخاطر الاكتشاف تمثل العنصر الوحيد القابل للتحكم بواسطة المراجع من خلال زيادة أو تخفيض حجم الاختبارات الأساسية، فيستطيع المراجع التحكم في مخاطر الاكتشاف في مرحلتي تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة عن طريق القيام بتحليل وتقييم المخاطر الملازمة و كذلك فحص وتقييم مخاطر المراقبة.

ويرى البعض بأن مخاطر الاكتشاف يقصد بها وجود أخطاء يمكن للمراجع كشفها رغم أن هذه الأخطاء لم تكن موجودة وترجع هذه الأخطاء إلى إجراءات وأساليب المراجعة وتعتبر المراجعة التحليلية الإنتقادية واستخدام أسلوب المعاينة في الفحص من أهم العوامل المؤثرة في مخاطر الاكتشاف وتعرف كذلك مخاطر الاكتشاف بأنها تلك المخاطر الناتجة عن عدم إمكانية اكتشاف المراجع للأخطاء الناتجة من عدم الإظهار الصحيح للقيم في القوائم المالية.

إضافة مما سبق يمكن الإشارة إلى المخاطر الذاتية: هي قابلية أرصدة الحسابات للخطأ الجوهري في ظل عدم وجود إجراءات للمراقبة الداخلية وتقديرها يعتمد على عدة عوامل (يستند التقدير على الحكم الشخصي للمراجع بشكل أساسي لأنها بيانات نوعية).

في هذه الحالة يمكن تصور وضعية المخاطر التالية:

الجدول رقم(03): تصور وضعية مخاطر المراجعة.

المستوى	درجة الخطر
منخفض	تصنف باعتبارها أنها منخفضة إذا توافرت الشروط الآتية: أن تكون نادرة الحدوث وليس من المتوقع أن تتكرر في المدى القصير أو المتوسط، وأن يكون احتمال حدوثها ضعيفا حتى ولو كانت ممكنة الحدوث، أن تكون الآثار المالية وغير المالية الناتجة عنها مجتمعة صغير نسبيا قياسا إلى حجم أعمال الوحدة أو النشاط أو العملية.
متوسط	تصنف باعتبارها أنها متوسط المخاطر إذا كانت واحدة من عناصر الخطر الثلاثة المتوقعة، مع بقاء باقي العناصر عند مستوى منخفض متكرر الحدوث، أو عالية الاحتمال، أو كبيرة الأثر.
مرتفع	تصنف بأنها عالية المخاطر إذا كانت تكرار الحدوث أو احتمال الحدوث، والأثر الناتج عنها عاليا وبالتالي تكون المخاطر عالية في أي مما يلي: تكرار عالي وأثر مرتفع، احتمال عالي وأثر مرتفع

المصدر : رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 246.

الجدول رقم (04): العلاقة التبادلية بين مكونات مخاطر المراجعة

		تقديرات المراجعة لمخاطر المراقبة		
		مرتفع	متوسط	منخفض
تقديرات المراجع لمخاطر الملازمة	مرتفع	الأقل	قليل	متوسط
	متوسط	قليل	متوسط	أعلى
	منخفض	متوسط	أعلى	لأعلى

المصدر: رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 247.

5- مخاطر المراجعة من حيث أسبابها:

يعتبر هذا التقسيم من أشهر التقسيمات التي تناولت مخاطر المراجعة وأقدمها ويمكن بيانه على النحو التالي[1]:

أ- **مخاطر المعاينة:** يقصد بمخاطر المعاينة تلك التي تنشأ من إمكانية أن يكون استنتاج المراجع على أساس العينة، مختلفا عن الاستنتاج الذي كان يمكنه الوصول إليه إذا قام بتطبيق نفس

[1] رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 250.

إجراءات المراجعة على جميع المفردات المكونة للمجتمع، ويجب أن يستخدم المراجع حكمه المهني عند تقديره لمخاطر المعاينة، وتختلف المعاينة باختلاف الغرض من استخدام عينات المراجعة وما إذا كانت لأغراض اختبارات المراقبة أو لأغراض اختبارات التحقق التفصيلية من أرصدة العمليات.

ب- **مخاطر أخرى بخلاف المعاينة:** يقصد بالمخاطر بخلاف مخاطر المعاينة تلك التي تتضمن جميع جوانب مخاطر المراجعة التي لا ترجع إلى أساليب المعاينة، سواء كانت معاينة إحصائية أو غير إحصائية، ويرجع هذا النوع من المخاطر إلى عدم فعالية إجراءات المراجعة المستخدمة نتيجة عدم استخدام اختبارات المراجعة المناسبة، أو الفشل في تطبيق اختبارات المراجعة المناسبة، أو الفشل في تفسير نتائج الاختبارات بطريقة صحيحة ويمكن تخفيض هذا النوع من المخاطر من خلال التخطيط الجيد والإشراف المناسب على القائمين بعملية المراجعة بطريقة سليمة.

وترتبط هذه المخاطر بأداء العنصر البشري القائم بعملية المراجعة ويكمن تقسيمها إلى:

- ✓ **مخاطر الإجراءات:** وهي المخاطر الناتجة عن احتمال عدم فعالية الإجراءات المستخدمة في المراجعة، ويمكن للمراجع تقليص هذه المخاطر بإتباع إجراءات فعالة لتحقيق أهداف المراجعة.
- ✓ **مخاطر الأداء:** وهي المخاطر الناتجة عن احتمال وجود أخطاء بشرية في تنفيذ وتقييم الاختبارات، ويمكن للمراجع التحكم في هذه المخاطر والمراقبة عليها من خلال التدريب والإشراف والمتابعة الدقيقة والمستمرة لأعمال ومساعديه.

المبحث الثاني: المتغيرات المساعدة في الحكم على جوهرية الخطأ وأدلة الإثبات.

يتأثر الحكم الشخصي للمراجع على الأخطاء الجوهرية والغير الجوهرية بعدة متغيرات، التي يجب عليه مراعاة هذه المتغيرات وأخذها في الحسبان لتأكيد حكمه وتعزيز رأيه الشخصي في هذا المجال.

المطلب الأول: الحكم الشخصي للمراجع.

إن الحكم الشخصي للمراجع حتى وقت القريب مصلح غير واضح يكتنفه الغموض وغير مفهوم، رغم أنه أحد المقومات الأساسية في أي عمل مهني وله دور لا يمكن التقليل من شأنه أو الاستغناء عنه في كثير من مجالات المراجعة، فهناك من المراجعين من يرى أن الحكم الشخصي مرتبط بالأهمية النسبية للعنصر وبناءا عليه يتحدد الحكم الشخصي للمراجع، وهناك فريق ثاني يرى بأن الحكم الشخصي له أهمية خاصة في المراجعة نظرا لعدم وجود قواعد دقيقة تحكم عملية اتخاذ القرار، فقد أوضح المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في التوصية رقم "1" والمتعلقة بتدريب المراجعين أنه على المراجع أن يولي عناية كبيرة بتدريب مساعديه حتى يصبحوا قادرين على التفكير بموضوعية وممارسة الحكم الشخصي بشكل سليم، وأوضح المعهد كذلك أن بعض البيانات المحاسبية غير قابلة للقياس مما يتطلب من المراجع الحكم الشخصي المهني وذكر أن تحديد درجة الدقة ومستوى الثقة عند استخدام أسلوب العينات يتحدد في ضوء الحكم الشخصي للمراجع، وأوضح كذلك أنه في مجال الفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية أن المراجع عليه أن يستخدم حكمه الشخصي في الحكم على سلامة نظام الرقابة الداخلية.

أما الإتحاد الدولي للمحاسبين فقد أوضح في المعيار رقم 510 المتعلق بجمع أدلة إثبات أنه على المراجع أن يحصل على أدلة إثبات كافية ومناسبة لمساعديه، عند إبداء الرأي ويتحدد مقدار ونوع أدلة الإثبات من خلال حكمه وتقديره الشخصي، وبناءا على دراسته للظروف المحيطة بالحالة.

كما أشار الإتحاد الدولي للمحاسبين في المعيار رقم 530 أن المراجع مطالب باستخدام حكمه الشخصي عند تحديد حجم العينة ومعدل الخطأ المسموح به ومستوى الدقة والثقة المطلوبتين، وقد أوضحت كذلك بعض الكتب أن المراجع عادة ما يعتمد على حكمه الشخصي عن مدى وسلامة التقديرات المختلفة وخاصة فيما يتعلق بالمخصصات والاحتياطات[1].

[1] علي محمد موسى، إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع، المجلة الجامعية، العدد 15، المجلد 2، جامعة الزاوية، كلية المحاسبة، قسم المحاسبة، 2013، ص322.

ويلاحظ مما سبق اعتراف المنظمات المهنية بالحكم الشخصي إلا أنه لم يتم تحديد تعريف دقيق ومحدد للحكم الشخصي فهناك من يرى أن الحكم الشخصي هو اجتهادات من جانب المراجع بناءا على خبرته ومعرفته في حالة وجود غموض بهدف اتخاذ القرار، والتي تساعده على تكوين رأي فني محايد على مدى عدالة وسلامة القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة ويلاحظ من خلال التعريف السابق أن خصائص الحكم الشخصي تتمثل في:

1- اجتهاد المراجع وبذل كل ما في وسعه عند إصدار الحكم الشخصي.
2- يقوم الحكم الشخصي للمراجع على أساس من المعرفة العلمية والخبرة العملية وهذا يتفق مع معيار التأهيل العلمي والعملي للمراجع.
3- تنشأ الحاجة للحكم الشخصي للمراجع في حالة عدم وجود فائدة أو توصية معنية تلاءم موقف المراجعة.
4- يهدف الحكم الشخصي إلى مساعدة المراجع في اتخاذ قرارات أكثر ملائمة لموقف المراجعة والتي تساهم تكوين الرأي الفني.

أما **Micheal** فقد ذكر أن الحكم المهني هو حكم شخصي لأفراد لديهم خبرة ومعرفة في مجال معين ويتطلب مزاولتهم لأنشطتهم الاعتماد على تلك الخبرة والمعرفة.

وهناك من يعرفه على أنه عملية اتخاذ قرار من قبل مراجع مؤهل أثناء مزاولته لعمله المهني، ويتم اتخاذ القرار من خلال المبادئ المحاسبية المقبولة ومعايير المراجعة المتعارف عليها وقواعد السلوك المهني والحكم الشخصي يمارسه المراجع في جميع مراحل عملية المراجعة ابتداء من التخطيط لها ومرورا بتنفيذها وعند الانتهاء من عملية المراجعة وإعداد وإصدار التقرير ويتم ذلك من خلال الإلتزام بمبادئ المحاسبة ومعايير الأداء المهني للمراجعة وقواعد السلوك المهني[1].

ويعتمد المراجع في حكمه الشخصي بناء على تأهيله العلمي وخبرته العلمية لأجل إبداء رأي فني محايد عن مدى سلامة وعدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج الأعمال.

ويلاحظ مما سبق أن للحكم الشخصي أهمية كبيرة في جميع مراحل المراجعة وتتحدد أهميته عن الهدف من المراجعة وهو إبداء الرأي الفني، فالمراجع مطالب بإبداء الرأي وهو نسبي وليس مطلق وهذا يتطلب من المراجع حكمه وتقديره الشخصي.

[1] علي محمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص323.

المطلب الثاني: المتغيرات المساعدة في الحكم على الخطأ الجوهري.

هناك عدد من المتغيرات تواجه المراجع عند قيامه بالحكم علة جوهرية الخطأ سواء كانت متغيرات عامة أو متغيرات منبثقة عن هذه المتغيرات العامة، وسوف أحاول فيما يلي عرض هذه المتغيرات:

1- **أثر الخطأ على القوائم المالية الحالية:** قد يكون اثر الخطأ على القوائم المالية المعدة بغرض بيان المركز المالي ونتيجة أعمال المؤسسة محل المراجعة هو المعيار في اعتبار الخطأ جوهري وهو متغير عام ولكنه لا يأخذ في اعتباره حجم أو طبيعة الخطأ.

2- **أثر الخطأ على القوائم المالية المستقبلية:** هذا المتغير يعني أن الخطأ قد لا ينتج أثاره في الفترة الحالية بل مستقبلا، وهنا يمكن اعتبار ظهور أول بادرة لحدوث الخطأ يمكنها التأثير في الأحوال الاقتصادية للمؤسسة مستقبلا دلالة عن جوهريته، فعلى سبيل المثال إذا ما ترتب على الخطأ ظهور حالة المؤسسة بشكل أفضل من حالتها الحقيقية ويترتب عن ذلك موافقة البنك منح تسهيلات ائتمانية بضمان أصول المؤسسة ومركزها المالي، هنا لن يظهر اثر الخطأ في الوقت الحالي بل مستقبلا بما يضر بمصلحة الأطراف الخارجية.

3- **التكاليف الإضافية التي تتحملها المؤسسة نتيجة حدوث الخطأ:** إن أي خطأ من شأنه تحميل المؤسسة بأعباء إضافية يمثل خطئا جوهريا ولكن لا يمثل ذلك قاعدة عامة إذ قد يكون معنى تحمل المؤسسة لتكاليف إضافية مثل شراء إضافات للأصول، تحقيق مزيد من الإنتاج والمبيعات والأرباح.

4- **نوعية البيانات التي يعتمد عليها البند محل الخطأ:** يقصد بهذا المتغير أن هناك بنود تعتمد على بيانات فعلية وهناك بنود تعتمد على بيانات تقديرية مثل المخصصات والاحتياطات، وقد يعتقد البعض أن البنود المعتمدة على التقدير أكثر عرضة لحدوث أخطاء جوهرية بها، وهنا قد يكون من الأفضل تحديد أكثر هذين النوعين تأثيرا في الحكم على جوهرية الخطأ، هذا بالإضافة إلى أنه إذا ما تم اعتبار أن اثر الخطأ في البنود التي تعتمد على التقدير مثل المخصصات أكثر أهمية، يكون هناك حاجة أيضا إلى تحديد ما إذا كان الخطأ الذي ينتج عنه تقويم المخصص بأعلى من المطلوب هو الأكثر أهمية عن التقويم بأدنى من المطلوب أو العكس.

5- **أثر استخدام أسلوب العينات الإحصائية:** إن اعتماد المراجعة على العينات يعني أن هناك خطر من احتواء باقي المستندات والتقارير التي لم تدخل في العينة على أخطاء جوهرية، ويسمى الخطر في هذه الحالة خطر المعاينة[1].

وقد يعارض البعض هذا الرأي إذ يعتقدون انه إذا ما تم اختيار العينة طبقا لأسس العلمية السليمة، فهي بهذا تعتبر تعبير دقيق عن مجتمع البيانات محل المراجعة، ومن ثم فان خطر وجود أخطاء جوهرية لا يرتبط باستخدام أسلوب العينات، فعلى سبيل المثال قد يكون فحص عينة من المخزون بدقة، ثم تعميم النتائج عن المخزون ككل أدق وأفضل من فحص المخزون فحصا كاملا وهي عملية معقدة سواء من الناحية التكلفية أو الزمنية مما قد يترتب عليه حدوث أخطاء، وأصحاب هذا الاتجاه لكي يؤيدون رأيهم اعتبروا انه حتى في حالة ظهور أخطاء جوهرية، قد تكون في هذه الحالة أخطاء غير المعاينة نتيجة أسباب أخرى غير استخدام أسلوب العينات مثل عدم نزاهة العاملين ونقص الكفاءة وعدم سلامة التخطيط والإشراف.

6- **اثر الخطأ على العلاقات الحالية أو المستقبلية لحقوق المساهمين:** يلعب اثر الخطأ على العلاقات الحالية أو المستقبلية لحقوق المساهمين دورا كبيرا في مساعدة المراجع عند تحديد جوهرية الخطأ، بحيث إذا حدث خطا ما وانعكس أثره على مجمل الربح، وبالتالي على صافي الربح بحيث ينعكس ذلك على الأرباح القابلة للتوزيع ونصيب السهم فيضر بمصلحة المساهم الذي يعتبر الغاية الأساسية للعمليات التي تتم داخل المؤسسة، يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرار التوقف وبالتالي الإضرار بمصلحة باقي المساهمين سواء في الوقت الحالي أو مستقبلا.

7- **أثر الخطأ على النقاط الأساسية الحساسة:** هناك بعض البنود بالقوائم المالية تتسم بقدر كبير من الحساسية مثل اتجاه الربح واتجاه المبيعات والقدرة على سداد الديون فهذه البنود قد تسهم سلبا أو إيجابا في اتخاذ القرار من قبل المستخدم الداخلي أو المستخدم الخارجي للقوائم المالية من حيث الحكم على كفاءة العمليات داخل المؤسسة، ومن ثم فان الخطأ الذي من شأنه التأثير في هذه البنود يعتبر خطأ جوهري يستوجب العلاج والتصحيح.

[1] إبراهيم رسلان حجازي، الاتجاهات الحديثة في المراجعة، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1988، ص 18.

8- أثر الخطأ على العمليات التي تتم بين المؤسسات ذات المصالح المشتركة: يقصد بهذا المتغير إن العلاقات بين المؤسسات ذات المصالح المتبادلة تمثل أهمية كبيرة بالنسبة لكل مؤسسة لما يترتب على العلاقات من منافع مشتركة، وبالتالي فان أي خطأ يحدث من شأنه التأثير على هذه العلاقات يمثل خطا جوهري، ولكن قد يعتقد البعض الأخر أن العلاقات بين هذه المؤسسات يتدخل فيها عدد كبير من العوامل الأخرى التي تحكمها، وبالتالي لا يشترط أن يكون الخطأ جوهري في حالة حدوثه وتأثيره على هذه العلاقات.

9- أثر الحالة التي يوجد عليها نظام الرقابة الداخلي: يعتبر هذا المتغير من أكثر المتغيرات أهمية في مساعدة المراجع عند تمييز الخطأ الجوهري، حيث يعتبر نظام الرقابة الداخلية المتبع للمؤسسة من أهم العناصر التي تساعد وتؤثر في قدرة المراجع على أداء عمله بكفاءة، ومن ثم في قدرته على اكتشاف الخطأ والحكم عليه[1].

والرقابة الداخلية تمثل الخطة التنظيمية وجميع الإجراءات والوسائل التي تتبع داخل المؤسسة والتي من شانها المحافظة على الأصول، والتأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ودرجة الاعتماد عليها، وتحقيق اكبر قدر من الكفاية الإنتاجية في عمليات المؤسسة والالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية المرسومة.

فإذا ما كان النظام دقيق وشامل لكافة جوانب الأعمال فان احتمال وجود أخطاء مؤثرة بالقوائم المالية يكون ضعيف والعكس صحيح ولكن مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك لا يمثل قاعدة فقد يكون النظام سليم إلا أن ذلك لم يمنع حدوث الخطأ الجوهري.

10- أثر الظروف المالية للمؤسسة أثناء حدوث الخطأ: قد تلعب الظروف المالية التي تمر بها المؤسسة دورا أساسيا عند التحكم في جوهرية الخطأ، فعلى سبيل المثال قد يحدث خطا ما في احتساب ربحية المؤسسة في فترة تتجه فيها الأحوال الاقتصادية للمؤسسة نحو الانخفاض، في هذه الظروف حتى إذا كان حجم هذا الخطأ ضئيل فانه يعتبر خطا جوهري نظرا للحالة التي تمر المؤسسة، أما إذا حدث نفس حجم هذا الخطأ في الظروف العادية للمؤسسة فانه يعتبر خطا غير جوهري.

[1] إبراهيم رسلان حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

11- تأثير الحجم المادي للخطأ على جوهريته: يلعب الحجم المادي للخطأ دورا كبيرا عند التحكم على جوهريته[1]، ولكن في هذا المتغير يتداخل أكثر من عنصر لتحديد ماهية هذا الحجم، فقد يعني الحجم كبر أو صغر حجم الخطأ بالنسبة لأعمال المؤسسة، أو قد يكون الخطأ كبيرا ولكن في عنصر من عناصر القوائم المالية التي لا تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة، أو قد يكون حجم الخطأ صغير ولكن في عنصر ذو أهمية.

وهنا قد يكون من الأفضل تحديد مدى أهمية كل عنصر من هذه العناصر داخل هذا المتغير ثم مدى أهمية المتغير ذاته الحجم المادي للخطأ في الحكم على جوهريته.

12- مدى تكرار وقوع الخطأ: يشتق الخطأ جوهريته في هذا المتغير من عنصرين أساسيين وهما احتمال تكرار نفس الخطأ مستقبلا، ومدى وقوع الخطأ نفسه في فترات سابقة، وهنا أيضا يجب تحديد أكثر هذين العنصرين أهمية بالنسبة للمراجع، ثم تحديد أهمية المتغير ذاته الخاص بأثر تكرارية الخطأ على تحديد جوهريته.

13- طبيعة العنصر أو نوع الخطأ: فالأخطاء المتعمدة والتي تنطوي على غش أو خداع تكون عادة أكثر أهمية لمستخدمي القوائم المالية من الأخطاء غير المقصودة حتى ولو كانت قيمتها واحد (1) لأن الغش والأخطاء التي تنطوي على سوء نية ودفع رشاوى تعكس في الواقع نزاهة أو عدم نزاهة الإدارة أو الأشخاص المشتركين في هذه التصرفات لذلك فإن معظم مستخدمي القوائم المالية سيعتبرون الخطأ مقداره مبلغ كبير نتيجة للغش أو التلاعب في تقدير قيمة المخزون أكثر أهمية من الأخطاء الإرتكابية في المخزون بنفس القيمة، لذلك يجب على المراجع أن يعتبر هذا النوع من الأخطاء خطا جوهرياً مهما كان مقداره ويدرس الأمر مع إدارة المؤسسة[2].

المطلب الثالث: أدلة الإثبات

إن الإثبات في المراجعة يعني كل ما يمكن أن يحصل عليه المدقق من أدلة محاسبية وغيرها مما يستطيع به أن يدعم رأيه الفني المحايد حول صحة وعدالة القوائم المالية ككل، حيث يلجأ المراجع إلى جمع أكبر عدد ممكن الأدلة في الحالات المستعصية ليستعين بها في دليل الإثبات القاطع وفيما يلي سنحاول التعرف على أدلة إثبات المراجع.

---

[1] إبراهيم رسلان حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[1] منصور احمد البدوي، شحاتة السيد شحاتة، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص65.

أولا: مفهوم أدلة الإثبات

رغم تعدد التعاريف التي تناولت أدلة الإثبات إلا أنها تشترك في كونها تمثل كل ما يعتمد عليه الفرد في الوصول إلى حكم معين عن موضوع متنازع عليه.

فهي " تقدم البرهان وبتالي تساهم في تكوين الاعتقاد السليم الذي يعكس الأحكام التي تعتمد على الميول والنزاعات والتنبؤات من ينفذ القرار وعناصر تشخيصه تختلف من شخص لأخر".

أدلة الإثبات هي " المعلومات التي يستخدمها المراجع لتحديد ما إذا كانت المعلومات التي تمت مراجعتها تتفق مع معايير موضوعه"[1].

" تمثل أدلة الإثبات الأساس المعقول لإبداء رأي المراجع في القوائم المالية، كما تمثل الأساس لعملية المراجعة فيما يتعلق بقواعد العمل الميداني، حيث يستخدمها المراجع كأساس لإصدار تقريره باعتبارها توفر له الأساس المنطقي والرشيد لأحكام وتقديرات المراجع حول عدالة وصدق عرض القوائم المالية"[2].

أدلة الإثبات هي تلك الأسس والأساليب التي تساعد في تحويل الإدعاءات أو الاعتقادات المزعومة إلى افتراضات مثبتة[3].

هي كل ما من شأنه أن يؤثر على رأي المدقق بشأن عدالة تعبير القوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق عن مركزها المالي في تاريخ معين ونتائج نشاطها وتدفقاتها النقدية خلال الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ[4].

ثانيا: أنواع أدلة الإثبات

أنواع أدلة الإثبات ما يلي:

1- الوجود الفعلي: يعتبر دليل إثبات قوي ولا بد من الاستعانة بقرائن وأدلة أخرى لأن وجود الأصل لدى المشروع لا يعني ملكية المشروع له.

2- السندات: وهي أكثر أنواع الأدلة وهي ثلاثة أنواع وهي مرتبة هذه في الأهمية تنازليا:

أ- مستندات خارجية ومستقلة داخل المشروع كفواتير الشراء.

ب- مستندات داخلية ومستقلة داخل وخارج المشروع كالشيكات وفواتير البيع.

---

[1] رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 373.

[2] محمد السيد السرايا، مرجع سبق ذكره، ص 271.

[3] أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق الحديث، دار صفاء للنشر، عمان، ط2، 2005، ص161.

[4] بوسنة حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

ت- الإجراءات المكتوبة من أشخاص خارج المشروع وهي الإقرارات التي يحصل عليها المراجع من الموردين والمدينين لمصادقات الحسابات وكشوفها.

ث- الإقرارات المكتوبة من إدارة المشروع، وهي ما يطلبها المدقق في أمور لا يستطيع الحكم عليها بل يحتاج إلى إقرار من الإدارة لتأييد الأمر مثل: شهادة الأصول الثابتة والتي تظهر عليها إضافات خلال فترة التدقيق والجرد.

ج- وجود نظام سليم للرقابة الداخلة.

ح- صحة الأرصدة من الناحية الحسابية، عند التأكد من مطابقة الأرصدة الحسابية وخاصة عند استخدام الآلات الحسابية يعتبر دليلا قويا.

خ- قرائن شفوية وهي دليل ضعيف ولا تعتبر قرينة كافية كأن يوجه المراجع أسئلة لموظفي المؤسسة[1].

ثالثا: وسائل الحصول على أدلة الإثبات.

يحصل المراجع على أدلة إثبات عن طريق أحد أو أكثر من وسيلة أو أسلوب جمع أدلة الإثبات والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1- الاستفسار:

يعتبر الاستفسار من أكثر الأساليب استخداما لجمع أدلة الإثبات المراجعة، ويتمثل في البحث عن المعلومات من أشخاص ذوى معرفة داخل أو خارج المؤسسة، إن الاستفسار من العميل يمثل الحصول على معلومات مكتوبة أو شفوية من العميل بالرد على أسئلة محددة أثناء عملية المراجعة، وإن الاستفسار قد تتراوح ما بين استفسارات رسمية وغير رسمية مكتوبة أو موجهة إلى طرف ثالث أو إلى استفسارات شفوية غير رسمية موجهة إلى أشخاص داخل المؤسسة، إن الرد على تلك الاستفسارات تزود المراجع بمعلومات لم يتم تشغيلها سابقا.

إن الردود على الاستفسارات قد يزود المراجع بمعلومات لم يتم تشغيلها سابقا أو قد يوفر لهم أدلة إثبات مراجعة مدعمة، وبشكل بديل فإن الإجابات قد توفر معلومات تختلف جوهريا عن المعلومات الأخرى التي حصل عليها المراجع على سبيل المثال المعلومات المرتبطة باحتمال تخطي الإدارة للرقابة الداخلية.

[1] زهير دحلب، علم تدقيق الحسابات، دار البداية للنشر، عمان، ط1، 2010، ص 113-114.

وفي بعض الحالات فإن الإجابات على الاستفسار توفر أساس للمراجع لتعديل أو أداء إجراءات مراجعة إضافية[1].

2- الملاحظة:

تتكون الملاحظة من التطلع إلى أحد العمليات أو الإجراءات التي يتم أداءها عن طريق الآخرين، على سبيل المثال فإن الملاحظة عن طريق المراجع لجرد المخزون عن طريق موظفي المؤسسة أو ملاحظة إجراءات الرقابة الداخلية لأحد العمليات أو الإجراءات، إلا أنها مقصورة على أحد النقاط الزمنية التي تحدث عندها الملاحظة، وبالحقيقة الخاصة بأن الفعل موضوع الملاحظة قد يؤثر على كيف يتم أداء العملية أو الإجراء.

إن الملاحظة هي إجراء مرئي إلا أنها تتضمن أيضا كافة الجوانب الأخرى حيث أن السمع واللمس قد تستخدم أيضا في جمع دليل الإثبات المراجعة، على سبيل المثال قد يكون إجراءا نمطيا أن يقوم المراجع بعمل زيارة لمواقع العميل، وفي ضوء تلك الزيارات يمكن للمراجع أن يحصل على فكرة عن تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية وملاحظة ما هي الآلات التي يتم استغلالها، وما هي الآلات التي كلاها الصدأ، فالمراجع ذو المعرفة الجيدة بالصيانة يمكن أن يحدد أي الآلات التي تقادمت وذلك عن طريق الملاحظة.

3- الفحص:

يتمثل ذلك الإجراءات في فحص السجلات والمستندات والأصول الثابتة يتمثل الفحص في قيام المراجع باختبار مستندات وسجلات العميل لتحديد المعلومات التي يتعين أن يتم تضمينها في القوائم المالية، وكأمثلة على جمع أدلة الإثبات عن طريق أساليب الفحص قيام المراجع بفحص أوامر المبيعات وفواتير البيع ومستندات الشحن وكشوف البنك ومستندات مرتجعات العميل، وخطابات شكاوى العملاء وما إلى ذلك وكأمثلة أخرى أداء فحص شامل لآلات تسجيل النقدية وفحص السجلات الإلكترونية باستخدام أساليب المراجعة لمساعدة الكمبيوتر[2].

إن فحص الأصول الملموسة تتكون من الفحص المادي للأصول ويوفر فحص الأصول الملموسة دليل إثبات قابل للاعتماد عليه فيما يتعلق بوجودها ألا أنه ليس من الضروري أن يوفر دليل لحقوق والتزامات المؤسسة أو تقييم الأصول أن فحص البنود الفردية للمخزون عادة ما تصاحب ملاحظة جرد المخزون.

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص381- 383.

[2] المرجع نفسه، ص386.

4- إعادة العمليات الحسابية:

تتضمن إعادة العمليات الحسابية اختبار الدقة الرياضية والحسابية للمستندات الأساسية والسجلات المحاسبية و أداء عمليات حسابية مستقلة.

بعض إجراءات مراجعة إعادة العمليات الحسابية تتمثل في التعريفات في فواتير المبيعات والمخزون، وعمليات الجمع في اليوميات وسجلات الأستاذ الفرعية واختبار حساب مصروف الإهلاك والمصروفات المدفوعة مقدما.

إن الإجراءات المراجعة الخاصة باختيار الدقة الميكانيكية للتسجيل تتضمن عمليات الفحص بهدف تحديد ما إذا كانت نفس المعلومات قد تم إدخالها على نحو صحيح في السجلات المبيعات وتقارير الاستلام واليوميات ودفاتر الأستاذ الفرعية وتلخيصها في الأستاذ العام.

إن دليل الإثبات الحسابي يعتبر قابل للاعتماد عليه نسبيا حيث يقوم المراجع عادة بأدائه، وقد يتم أداء إعادة العمليات الحسابية من خلال استخدام أساليب المراجعة بمساعدة الكمبيوتر على سبيل المثال اختيار دقة الإجماليات في الملف[1] .

5- إعادة الأداء:

إعادة الأداء يمثل تنفيذ مستقل عن طريق المراجع لإجراءات أو ضوابط رقابة داخلية يتم أداءها بصفة أصلية كجزء من الرقابة الداخلية للمؤسسة سواء يدويا أو من خلال استخدام أساليب المراجعة بمساعدة الكمبيوتر على سبيل المثال إعادة أداء لتحديد عمليات حسابات المدينين[2].

6- المصادقة:

تمثل المصادقة الاستجابة إلى أحد استفسارات للطرف الثالث من أجل تدعيم المعلومات المتضمنة في السجلات المحاسبية، على سبيل المثال فعادة ما يبحث المراجع عن المصادقة المباشرة لحسابات المدينين عن طريق الاتصال لهؤلاء المدينين.

بعبارة أخرى تمثل المصادقة استلام المراجع لرد كتابي أو شفوي من طرف ثالث مستقل للتحقق من دقة المعلومات محل الاستفسار، فهي إجراء للحصول على دليل إثبات مراجعة من طرف ثالث من أجل تدعيم أحد الحقائق أو حالة معينة.

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 388.

[2] المرجع نفسه ، ص389.

7- الإجراءات التحليلية:

إن الاختيار الأساسي الذي عادة ما يؤدى على حسابات الدائنين يمثل عليه البحث عن الالتزامات غير المسجلة، ذلك الاختيار قد يكون جزء من الإجراءات النهائية أو يتم عمله بالارتباط بمصادقة حسابات الدائنين، يوفر ذلك الاختيار دليل إثبات عن تأكيد الاكتمال ودليل إثبات عن تأكيد التقييم.

للبحث عن الالتزامات الغير مسجلة يقوم المراجع بفحص المدفوعات التي يتم سدادها عن طريق العميل في الفترة بعد تاريخ الميزانية العمومية، وأحيانا في تاريخ إتمام العمل الميداني، وعلى الرغم أن العميل لسداد حسابات الدائنين خلال فترة معقولة من الزمن أو بسبب ذلك الضغط فإن قيم حسابات الدائنين الغير مسجلة يتم دفعها داخل فترة معقولة بعد تاريخ الميزانية العمومية، وعن طريق فحص المدفوعات النقدية اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية فإن المراجع يكون لديه فكرة جيدة عن المجتمع المحتمل لحسابات الدائنين غير المسجلة.

تبدأ الإجراءات الخاصة بإيجاد الالتزامات غير المسجلة لفحص يومية المدفوعات النقدية الخاصة في الفترة بعد تاريخ الميزانية العمومية وذلك يقوم المراجع بالفحص المستندي لعينة من الفواتير التي يرتبط بها ذلك السداد، على سبيل المثال فإن الفحص المستندي لسداد استهلاك الكهرباء لشهر يناير مع فاتورة ديسمبر التي لم يتم المحاسبة عنها سوف يشير إلى أن السداد يرتبط بشهر ديسمبر قبل نهاية السنة، وذلك سوف يؤدي إلى وجود التزام غير مسجل قد يقترح معه المراجع تعديل القيد إذا ما كان ذلك الالتزام جوهريا[1]، وفيما يلي الشكل يوضح تعريفات وأمثلة عن أساليب جمع أدلة الإثبات:

الجدول رقم (05):أساليب جمع أدلة الإثبات

الأسلوب	التعريف	الأمثلة
الاستفسار **Inquiry**	تتضمن البحث عن المعلومات من أشخاص ذوى معرفة داخل أو خارج المؤسسة.	الحصول على معلومات مكتوبة أو شفوية من العميل بالاستجابة إلى الأسئلة خاصة أثناء عملية المراجعة.
الملاحظة **Observation**	تتكون من التطلع إلى عملية أو إجراء محل الأداء عن طريق	الملاحظة عن طريق المراجع لجرد المخزون بواسطة موظفي المؤسسة وزيارة مواقع

[1] أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص394.

	الآخرين.	أنشطة العميل.
الفحص **Inspection**	تتكون من فحص السجلات و المستندات أو الأصول الثابتة.	بفحص أوامر المبيعات وفواتير البيع ومستندات الشحن وحسابات البنك وخطابات شكاوي العميل.
إعادة العمليات الحسابية **recalculation**	تتضمن اختبارات الدقة الحسابية للمستندات الأساسية والسجلات المحاسبية و أداء عمليات حسابية مستقلة.	عمليات التسريبات في فواتير المبيعات والمخزون وعمليات الجمع في اليوميات وسجلات الأستاذ واختبار مصروف الإهتلاك والمصروفات المدفوعة مقدما.
إعادة الأداء **Reperformance**	تتكون من التنفيذ المستقل للإجراءات أو ضوابط الرقابة الداخلية التي تم أدائها بصفة أصلية كجزء من الرقابة الداخلية.	استخدام أساليب المراجعة لمساعدة الإعلام الآلي لاختيار ضوابط الرقابة المسجلة في قواعد البيانات وإعادة أداء تحديد أعمار حسابات المدينين.
المصادقة **Confirmation**	تتكون من الاستجابة إلى حد الاستفسارات لتدعيم المعلومات المتضمنة في السجلات المحاسبية.	تستخدم للمصادقة على وجود حسابات المدينين وحسابات الدائنين والتحقق من أرصدة النقدية بالبنك.
الإجراءات التحليلية **analytical procedures**	تتكون من تحليل المؤشرات و الاتجاهات الجوهرية متضمنة الفحص الناتج للتقلبات والعلاقات غير المتسقة مع المعلومات الملائمة الأخرى أو تلك التي تنحرف عن القيم المتنبأ عنها.	حساب الاتجاهات في المبيعات عن السنوات السابقة ، ومقارنة صافي الربح كنسبة مؤوية من المبيعات في السنة الحالية مع نفس النسبة في السنة السابقة، ومقارنة مع مؤشر التداول الحالي مع مؤشر التداول في الصناعة المماثلة ومقارنة الموازنات مع النتائج الفعلية.

المصدر : أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص 382.

رابعا: صعوبة جمع الأدلة.

مما يلاحظ أن مراجع الحسابات يجد صعوبات كبيرة في جمعه للأدلة التي تعتمد عليها في إبداء رأيه بعد عملية التدقيق ومن هذه الصعوبات نذكر ما يلي:

1- عدم صحة وكفاءة النظم المحاسبية المطبقة فعلا.

2- استخدام العينات الإحصائية لكثرة وتعدد العمليات.

3- ضعف نظام الرقابة الداخلية وكثرة الأخطاء وبالسجلات يؤدي إلى زيادة الاختبارات.

4- عدم تعاون موظفي المشروع لأنهم ينضرون للمراجع نضرة خاطئة.

5- تعقيد عمليات ومراحل بعض المشاريع التي يقوم المدقق بتدقيقها.

6- قد تكون تكلفة التدقيق لا تتناسب مع الأتعاب[1].

[1] زهير دحلب، المرجع سبق ذكره، ص116.

خلاصة الفصل:

مما تقدم يتضح أن مسار واتجاهات المراجعين في الحكم على جوهرية الخطأ تتمثل في تحديد أنواع مخاطر المراجعة والمتغيرات التي تساعد المراجع على تحديد الخطأ الجوهري عن الخطأ غير الجوهري بالإضافة إلى جمع الأدلة، فتحديد أنواع مخاطر المراجعة يسهل عملية التدقيق بشكل أسرع، بينما تقضي المتغيرات المساعدة في الحكم على جوهرية الخطأ على جمع العوامل والمتغيرات التي تثبت جوهريته، كما يضطلع في نفس الوقت بجمع أدلة الإثبات وإبداء لرأيه الشخصي عليها من حيث كفايتها، أهميتها وحجيتها وكذلك درجة الاعتماد عليها، وهذا بغرض تشكل أساس من خلاله يتبلور الرأي الفني للمراجع حول البيانات والقوائم المالية للمؤسسة.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية:
حول قدرات مراجعي الحسابات لاكتشاف الأخطاء والغش
باستخدام استبيان

تمهيد:

قصد معرفة انعكاسات قدرات وخبرة مراجعي الحسابات ومدى تأثيرها على عملية اكتشاف الأخطاء والغش، سنحاول دراسة هذا الانعكاس من خلال إجراء دراسة ميدانية، حيث اعتمدنا على أسلوب التحري المباشر باستخدام الاستبيان الذي يعتبر من أهم وسائل جمع البيانات والمعلومات ومن أكثر أدوات البحث شيوعا، لاختبار جملة من الفرضيات المرتبطة بموضوع البحث.

المبحث الأول: إعداد الاستبيان وتفريغ بياناته.

تطرقنا في هذا المبحث إلى تحديد المنهج العلمي المناسب لهذه الدراسة الميدانية وذلك وفقا لطبيعة موضوع البحث، كما سنحدد الأدوات المستعملة والمساعدة على إتباع منهج الدراسة المختار.

المطلب الأول: مكونات ومنهجية الدراسة

أولا- مجتمع الدراسة:

تم حصر مجتمع الدراسة في فئتين هما فئة الأكاديميين من أساتذة جامعين، وفئة من المهنيين الخبراء المحاسبين ومحافظي حسابات والمحاسبين المعتمدين، باعتبارهم الجهة التي تقوم بإعداد التقارير والذي يتطلب منا الأخذ بآرائهم في الميدان فعلا، حتى يمكن الوصول إلى النتائج المرجوة.

ثانيا- عينة الدراسة:

لم نحدد حجم العينة مسبقا قبل توزيع استمارة الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع حوالي (43) استمارة لكن لم يتم استرجاع منها سوى (38)، وبذلك قدرت عينة الدراسة بـ (35).

الجدول رقم (06): الإحصائيات الخاصة بتوزيع باستمارة الاستبيان

البيان	التكرار	النسبة %
الاستمارات الموزعة	43	100
الاستمارات المسترجعة	38	88.37
الاستمارات غير المسترجعة	5	11.63
الاستمارات الملغاة	3	7.89
الاستمارات الصالحة للاستعمال	35	92.11

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن العدد الإجمالي للاستمارات الموزعة بلغ 43 استمارة، منها 38 استمارة تم استرجاعها وهو ما يمثل نسبة 88.37% من حجم العينة المختارة، في حين لم يتم استرجاع 5 استمارات أي بنسبة 11.63% من العدد الإجمالي رغم استفسارنا المستمر عن مصيرها، وبعد تفحصنا للاستمارات المسترجعة تبين لنا عدم صلاحية 3 منها أي بنسبة 7.89% من مجموع الاستمارات المسترجعة بسبب التناقض في الأجوبة وهو ما يعني نقص الجدية اللازمة في التعامل مع الاستمارة من

طرف بعض المهنيين وبالتالي فقد تم إلغاء هذه الاستمارات، ليصبح بذلك العدد النهائي للاستمارات الصالحة للاستعمال 35 استمارة أي ما يعادل 92.11 % من مجموع الاستمارات المسترجعة.

ثالثا- تحديد منهج الدراسة

يمثل المنهج في الدراسة الميدانية الأسلوب المتبع قصد الوصول إلى الأهداف المسطرة، فالمنهج يسهل البحث ويسمح بالكشف عن الحقائق العلمية وتحديد الأسباب والنتائج المترتبة عنها، وباعتبار بحثنا يدور حول:" **قدرات مراجعي الحسابات لاكتشاف الأخطاء والغش في المؤسسات الاقتصادية**" سوف نعتمد على المنهج الوصفي في تحليل البيانات والمعلومات المحصل عليها، ومن ثم الوصول الى النتائج المحصل عليها.

رابعا- أسلوب الدراسة الميدانية:

نظرا لارتباط موضوع بحثنا بدراسة تحليلية وكذا تعذر استخدام أسلوبي الملاحظة والمقابلة فقد استخدم الباحث أسلوب الاستبيان كأهم الأدوات البحثية لتحليل رأي العينة المختارة، حيث لم يتم إرسال قائمة الاستبيان إلى أفراد العينة بالبريد، بل قام الباحث بمقابلة أغلبية أفراد العينة للتغلب على أبرز عيوب الاستبيان بالبريد ألا وهي انخفاض نسبة الردود.

المطلب الثاني: حدود الاستبيان والوسائل الإحصائية المستخدمة

أولا- الحدود الزمنية والمكانية للاستبيان:

تم توزيع الاستبيان على مجموعة من أساتذة جامعيين ومحافظي حسابات والخبراء المحاسبيين والمحاسبين المعتمدين بولاية المسيلة بينما امتد هذا الاستبيان زمنيا من (01) إلى (18) ماي (2015) بواسطة التسليم المباشر وعن طريق الأصدقاء.

ثانيا- جمع استمارات الاستبيان والوسائل الإحصائية المستخدمة:

بعد عملية توزيع الاستبيان على العينة المختارة، قمنا بعملية جمع الاستبيان والتي تعد من بين أهم وأصعب الخطوات كونها ترتبط بالحصول على نتائج عملية تفيدنا في إثراء موضوع البحث، فعمدنا إلى جمع هذا الاستبيان عن طريق الاستلام المباشر من العينة المختارة وكذا الأصدقاء، ثم بعد الحصول على الاستبيان بدأنا عملية التحليل وفق جداول يتم تحليلها إحصائيا، باستخدام الوسائل التالية:

1- التكرارات والنسب المئوية: تم الاعتماد عليهما بهدف التفريق بين فئات العينة، بناءا على المعلومات الشخصية لأفرادها، ومعرفة توجه إجابات أفراد العينة إلى إجمالي العينة، وتم اعتماد المؤشرين في كافة عبارات الاستبيان.

2- المتوسط الحسابي: تم استخدامه في هذه الدراسة كونه مؤشر يقوم بترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر المستجوبين على الاستبيان من فئات الدراسة (محافظي الحسابات، الخبراء المحاسبين، أساتذة جامعين، المحاسبين المعتمدين)، حيث تم اعتماد الوسط الحسابي لإجابات المشاركين كمؤشر على مدى انعكاسات قدرات وخبرة مراجعي الحسابات على اكتشاف الأخطاء والغش في المؤسسات الاقتصادية.

3- الانحراف المعياري: تم استخدامه لمعرفة مدى تشتت القيم عن متوسطها الحسابي.

4- اختبار ألفا كرونباخ (cronbach's Alpha): تم استخدامه لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان، بحيث يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، أما إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، أي أن زيادة قيمة هذا المعامل تعني زيادة مصداقية البيانات.

5- معامل الصدق (Validity): ويساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ.

6- اختبار معامل إرتباط بيرسون (Correlation Pearson): يستخدم معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق فقرات الاستبيان بحيث يجب أن تكون قيمة r دالة عند مستوى الدلالة، كما يجب أن تكون قيمة r المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية.

7- اختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test): يستخدم هذا الاختبار لمعرفة طبيعة توزيع بيانات ظاهرة معينة في كونها تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.

8- اختبار (ت) الإحصائي (T-Test): يستخدم للمقارنات الثنائية وفي اختبار فرضيات الاستبيان للتأكد من الدلالة الإحصائية للنتائج التي تم التوصل إليها.

المطلب الثالث: هيكل الإستبيان وتفريغ وتحليل البيانات

أولا- إعداد الإستبيان:

اعتمد الباحث في إعداد قائمة الاستبيان على كتب ومراجع ودوريات وأبحاث سابقة تتعلق بموضوع الدراسة وقد تم مراعاة في إعدادها عدة اعتبارات أهمها:

1- صياغة فقرات الاستبيان بطريقة سهلة وواضحة لتفادي سوء الفهم.

2- صياغة فقرات الاستبيان باللغة العربية الفصحى.

3- تدرج الأسئلة باختيار أفراد العينة لبديل من خمسة بدائل.

ثانيا- هيكل الاستبيان:

تم في ضوء أهداف الدراسة تقسيم هذا الاستبيان إلى قسمين:

1- القسم الأول: شمل هذا القسم المعلومات الشخصية لأفراد مجتمع الدراسة وتضمن: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، الخبرة المهنية.

2- القسم الثاني: تم تقسيم هذا القسم إلى (3) محاور رئيسية يشكل في مجملهما (26) فقرة وهم:

أ- **المحور الأول:** يضم هذا المحور (09) فقرات، تهدف إلى إبراز ما القدرة لمراجعي الحسابات على اكتشاف الأخطاء الواردة في القوائم المالية، وهي متعلقة بالفرضية الأولى ويضم الأسئلة من السؤال (01) إلى السؤال (09).

ب- **المحور الثاني:** يضم هذا المحور(09) فقرات، تهدف إلى إبراز اثر نقص الكفاءة المهنية والشك على استقلال وحياد المراجع وتأثيرهما على عملية المراجعة، وهي متعلقة بالفرضية الثانية ويضم الأسئلة من السؤال (10) إلى السؤال (18).

ت- **المحور الثالث:** يضم هذا المحور (08) فقرات، تهدف إلى إبراز اثر عملية اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية والعقود وارتباطات غير نظامية وتأثيرها على عملية المراجعة، وهي متعلقة بالفرضية الثالثة ويضم الأسئلة من السؤال (19) إلى السؤال (26)

تم إعداد قائمة أسئلة الاستبيان على أساس مقياس ليكرت الخماسي (likeret scale) الذي يتحمل خمسة إجابات كما هو في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): مقياس ليكرت الخماسي المعتمد في الدراسة

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبيان ونموذج ليكرت الخماسي

ثالثا: تفريغ وتحليل البيانات

تأتي عملية تفريغ وتحليل البيانات بعد جمعها من خلال الاستمارات الموزعة على أفراد العينة المدروسة وتقوم هذه العملية على مرحلتين هما:

1- المرحلة الأولى: مرحلة تفريغ البيانات.

لقد تم تفريغ البيانات من خلال كل الأجوبة المتحصل عليها من طرف المستجوبين في استمارة واحدة، ثم تم تبويبها في جداول بسيطة لتسهيل عملية تفسير هذه البيانات.

2- المرحلة الثانية: مرحلة تحليل وتفسير البيانات.

بعد عملية تفريغ البيانات ووضعها في جداول، قمنا بتحليلها إحصائيا لإعطاء صورة دقيقة عن مضمون الجداول وبالتالي تحديد النتائج المتوصل إليها، وقد تمت الاستعانة في ذلك بجوانب إحصائية كالتكرارات والنسب المئوية.

المطلب الرابع: وصف وتحليل الخصائص الديمغرافية للعينة المدروسة

في هذا الجزء سنقوم بدراسة وتحليل القسم الأول للاستبيان والذي يرتبط بالأسئلة المتعلقة بالخصائص الديمغرافية للعينة المدروسة المتمثلة في: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، الخبرة المهنية، ولتسهيل عملية التحليل قام الباحث بتجميع البيانات المحصل عليها وتفريغها في كل من برنامج**21-SPSS** وبرنامج **EXEL 2007** حسب طبيعة المعلومة، وفي ما يتعلق بجمع وتبويب بيانات عينة الدراسة تم اعتماد مجموعة جداول تم استخلاصها بالاعتماد على برنامج **EXEL 2007**، وبنفس البرنامج تم تمثيل تلك الجداول في أشكال تعطي وضوحا أكثر وتسهل عمليتي التحليل والملاحظة.

أولا- توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

نبين في هذا العنصر طبيعة أفراد العينة المشاركة في الاستبيان وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب للجنس

البيان	التكرار	النسبة %
الذكور	35	100
الإناث	0	0
المجوع	35	100

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول السابق يتضح أن الاستبيان وُزّع على فئة الذكور أي بنسبة (100%) بمقدار 35 فردا، بينما يمثّلن الإناث نسبة 0%، وهذا يدل على هيمنة عنصر الذكور على المهنة المحاسبية مقابل عزوف الإناث عن الاهتمام بإمتهان المحاسبة أو خوض مجال البحث فيها.

الشكل رقم (03): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الجنس

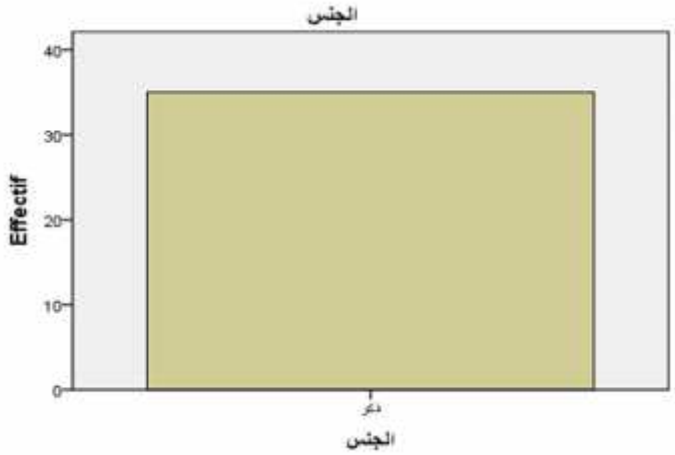

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على البرنامج الإحصائي SPSS

ثانيا- توزيع أفراد العينة حسب العمر

قمنا بتشكيل أربعة فئات عمرية، خصصت الفئة الأولى لمن هم دون (30 سنة)، فيما حددت الفئة الثانية بين (30 و40 سنة)، وخصصت الفئة الثالثة لمن هم بين (40 و50 سنة)، أما الفئة الرابعة فقد خصصت لمن تجاوزوا (50 سنة). والجدول التالي يبين توزيع أفراد العينة حسب العمر.

الجدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة %
أقل من 30	4	11.4
30 – 40	23	65.7
40 – 50	2	5.7
أكبر من 50	6	17.1
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نتائج الاستبيان

انطلاقا من هذا الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن نسبة المشاركة عند فئة المستجوبين الذين مابين (30- 40 سنة) و هي النسبة الأكبر والتي تمثل (65.7%) من إجمالي العينة وبمقدار (23) مشاركا، في حين نجد ما نسبته (17.1%) من إجمالي العينة كانت من الفئة الأكبر من (50 سنة) أي ما يعادل (06)

مشاركين، أما الفئة أقل من (30 سنة) فكانت ممثلة بمقدار (4) مشاركين وبنسبة (11.4%)، في حين نجد أن نسبة المشاركة في الفئة التي تتراوح أعمارهم بين (40 إلى 50 سنة) ممثلة بمقدار مشاركين وبنسبة (5.7%).

الشكل رقم (04): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب العمر

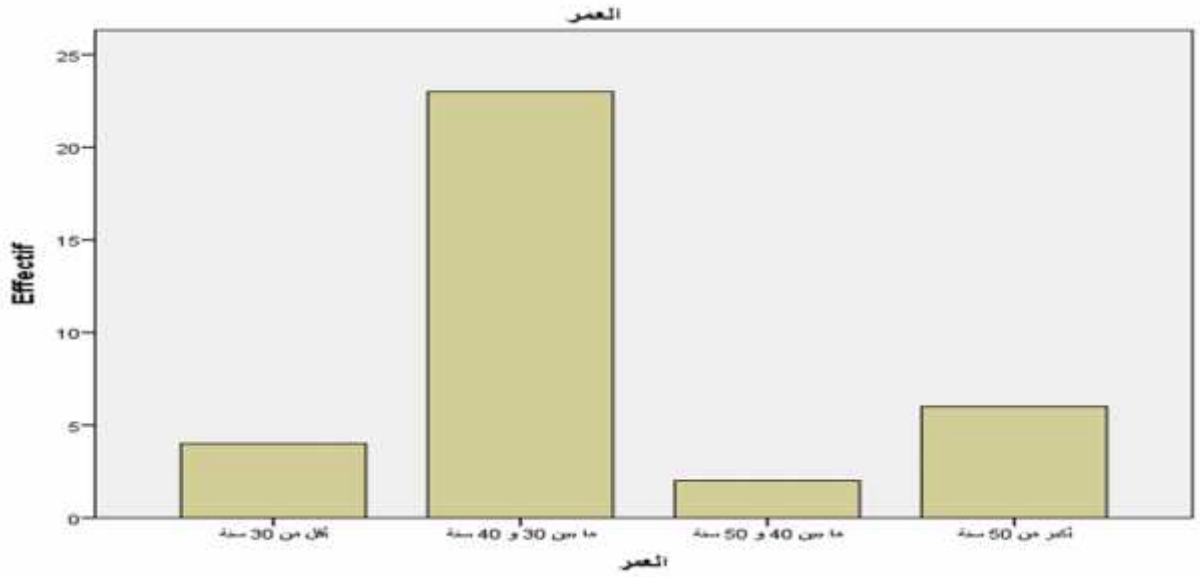

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الجدول رقم (09)

ثالثا- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

قصد معرفة المستوى التعليمي لأفراد العينة، قمنا بتصنيفهم حسب المؤهل العلمي المتحصل عليه وذلك ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
ليسانس	18	51.4
ماجستير	6	17.1
دكتوراه	11	31.4
شهادة مهنية	0	0
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نتائج الاستبيان

انطلاقا من هذا الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

نسبة المشاركة من فئة حاملي شهادة الليسانس هي الأكبر والمقدرة بنسبة (51.4%) أي ما يعادل 18 فرد من مجموع أفراد العينة، ثم تليها فئة حاملي شهادة الدكتوراه بنسبة (31.4%) أي ما يعادل 11 فرد، ثم تليها فئة حاملي شهادة الماجستير بنسبة (17.1%) أي ما يعادل 06 أفراد.

الشكل رقم (05): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

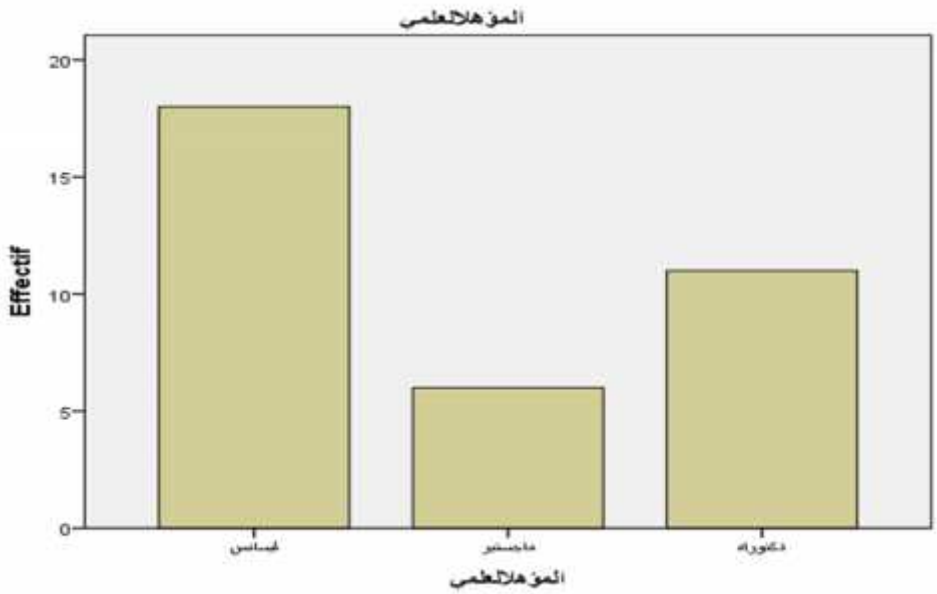

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الجدول رقم (10)

رابعا- توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية:

رغبة منا في الاعتماد على عينة متكاملة تمارس مهنة المراجعة الخارجية قمنا بتصنيف الوظائف إلى أربعة أصناف هم أستاذة جامعيين والخبراء المحاسبيين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، والجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة تبعا الوظيفة:

الجدول رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة المهنية

الوظيفة	التكرار	النسبة %
أستاذ جامعي	10	28.6
خبير محاسبي	2	5.7
محافظ حسابات	15	42.9
محاسب معتمد	8	22.9
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن أكبر فئة وظيفية شاركت في الإجابة على أسئلة الاستبيان هي فئة المكونة من محافظي الحسابات والمقدرة بـ (15) فردا من أفراد العينة المدروسة وبنسبة (42.9%)، والملاحظ هنا أن نسبة مشاركة الأفراد الذين يمتهنون مهنة محافظ الحسابات هي الأكبر راجع لطبيعة الحال إلى كونها الفئة المعنية بإصدار تقارير المراجعة، تليها مباشرة فئة الأستاذة الجامعيين بنسبة (28.6%) بمقدار (10) أفراد من العينة المدروسة، ثم تليها فئة المحاسبين المعتمدين بنسبة (22.9%) بمقدار 08 أفراد، أما أقل نسبة فتمثلت في فئة الخبراء المحاسبيين بنسبة (5.7%) بمقدار 2 أفراد فقط.

الشكل رقم (06): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة المهنية

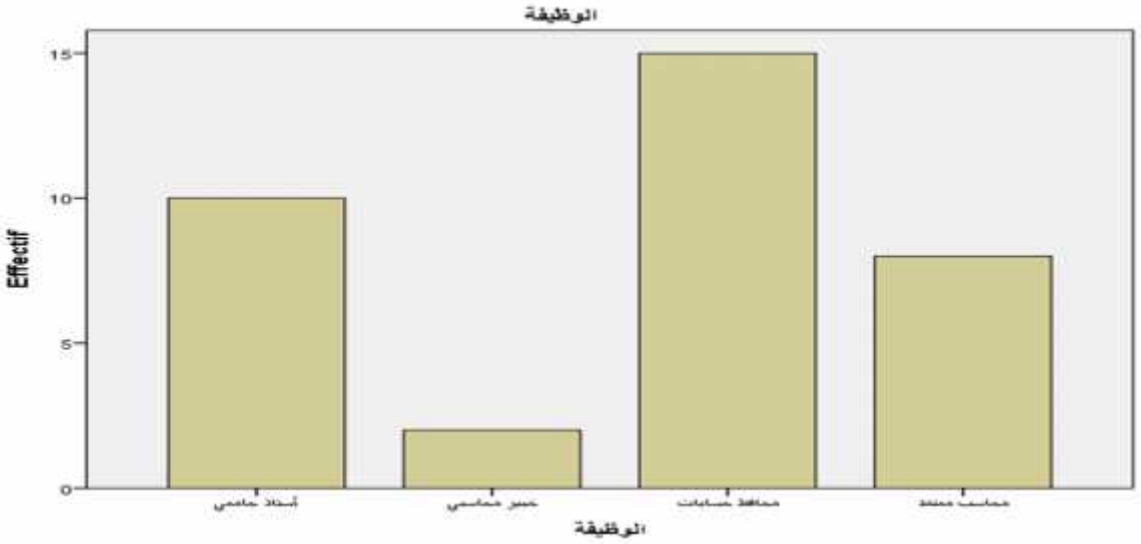

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الجدول رقم (11)

خامسا– توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

قمنا بتبويب أفراد العينة حسب الخبرة المهنية إلى أربعة فئات، لها مدى يقدر بخمس سنوات، وقد اعتمدنا في اختيار الفئة ما يتلاءم مع أعمار أفراد العينة المدروسة، والجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

الجدول رقم (12): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

فئة الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من سنة	0	00
01 – 4	10	28.6
4 – 10	14	40
أكبر من 10	11	31.4
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن غالبية المستجوبين تتمركز خبرتهم عند الفئة الثالثة ذات الخبرة (من 4 إلى 10 سنوات) بنسبة (40%) وبمقدار (14) فردا من أفراد العينة المدروسة، تليها مباشرة الفئة الرابعة ذات الخبرة (أكثر من 10 سنوات) وبمقدار (11) فرد وبنسبة (31.4%)، ثم الفئة الثانية ذات الخبرة (من سنة إلى 4 سنوات) بنسبة (28.6%) وبمقدار (10) أفراد، أما الفئة الأولى (أقل من سنة) لم يكن هناك أي فرد من المستقصى منهم وخبرتهم ضمن هذا المجال، ويعني ذلك أن غالبية المستجوبين هم من فئات عمرية أكبر نسبيا، وبالتالي هم من أصحاب الخبرات العالية، وهذا ما يؤكد الدور الهام لأفراد العينة في تقرير موثوقية ومصداقية النتائج.

الشكل رقم (07): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

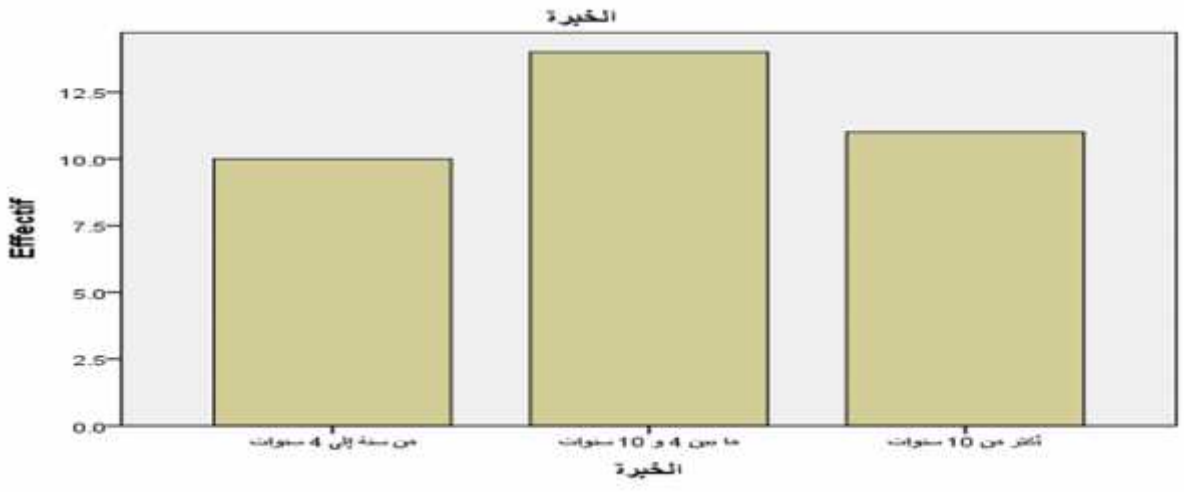

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الجدول رقم (12)

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان

تم تفريغ نتائج التحليل الإحصائي على شكل جداول حيث يرتبط كل جدول بمحور من محاور الاستبيان والذي يتعلق بكل فرضية من فرضيات الدراسة، ثم تم تحليل هذه النتائج.

المطلب الأول: اختبار فرضيات الاستبيان

أولا- اختبار ثبات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ "cronbachs Alpha"

تم استخدام هذه الطريقة لقياس ثبات الاستبيان وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (13): اختبار ثبات فقرات الاستبيان

رقم المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
المحور الأول	9	0.850
المحور الثاني	9	0.744
المحور الثالث	8	0.690
المجموع	**26**	**0.873**

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

يستخدم معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات الاستبيان من ناحية الاتساق الداخلي لفقراته، والنسبة الإحصائية المقبولة لذلك هي (0.05)، ومن خلال الجدول رقم (13) يتبين لنا أن معاملات ألفا كرونباخ فاقت كلها (0.05) حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان (0.873) وهي نسبة جد مقبولة إحصائيا، لأنها تقترب من الواحد.

تعني نسبة ثبات الاستبيان (0.873) أنه إذا أعيد توزيع الاستبيان على نفس العينة فإن ما يعادل هذه النسبة من الأفراد سيعيدون نفس إجاباتهم الأولى.

ثانيا- اختبار صدق الاستبيان:

1- اختبار صدق الاستبيان باستخدام معامل الصدق (Validity):

يتم حساب معامل الصدق عن طريق الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (14): اختبار صدق فقرات الاستبيان

رقم المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	قيمة الصدق
المحور الأول	9	0.850	0.921
المحور الثاني	9	0.744	0.862
المحور الثالث	8	0.690	0.830
المجموع	**26**	**0.873**	**0.934**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

ملاحظة: لقد تم حساب قيمة الصدق عن طريق الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

يتضح لنا من خلال هذا الجدول رقم (14) أن معاملات ألفا كرونباخ فاقت كلها (0.5) بالنسبة لكل محور من محاور الاستبيان، كما أن قيمة الصدق تتلائم مع معاملات ألفا كرونباخ، إجمالا بلغ معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان (0.873) وبدرجة صدق بلغت (0.934) وكما ذكرنا سابقا حيث أنه كلما زاد معامل الثبات واقترب من الواحد الصحيح كلما زادت مصداقية البيانات، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات فقرات الاستبيان مما يجعله على ثقة تامة من صحته وصلاحيته لتحليل النتائج واختبار صحة الفرضيات.

2- اختبار صدق الاستبيان باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation):

تم قياس صدق الاستبيان في هذه الطريقة وفقا لمعامل ارتباط بيرسون من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له من جهة، وبين محاور الدراسة ومعدل فقرات الاستبيان الكلي من جهة أخرى.

أ- قياس صدق الاستبيان وفقا لمعامل ارتباط بيرسون من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له:

1) **الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول:** إن لمراجعي الحسابات القدرة على اكتشاف الأخطاء الواردة في القوائم المالية.
2) من خلال الجدول رقم (15) الذي يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (إن لمراجعي الحسابات القدرة على اكتشاف الأخطاء الواردة في القوائم المالية) والمعدل الكلي لفقراته، يتضح لنا أن معاملات الارتباط r المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة

لكل فقرة أقل من (0.05) وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي (0.329)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (15): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	على المراجع أن يكون مؤهلا تأهيلا علميا وعمليا يمكنه من اكتشاف الأخطاء الإدارية وغير الإدارية بالمؤسسة محل المراجعة باستخدام أدلة وقرائن الإثبات	0.741	0.004
02	إن لإدارة المؤسسة دور فعال لمساعدة المراجعين عن اكتشاف الأخطاء بتوفير الوسائل المطلوبة.	0.747	0.000
03	إن مواجهة بعض العراقيل والصعوبات في تطبيق أنظمة الكشف على الأخطاء في القوائم المالية تأثر على قدرة المراجع بشكل سبلي.	0.436	0.009
04	ممارسة المراجع للشك المهني قد يساعده على اكتشاف الأخطاء والتصرفات غير القانونية	0.739	0.000
05	تساهم الكفاءة المهنية في ترشيد الحكم على الأخطاء من خلال الاتصال المستمر بين المراجعين والمدربين لتبادل الخبرات في مجال اكتشاف الأخطاء والغش	0.679	0.000
06	تطوير الأساليب المتعلقة باكتشاف الأخطاء والغش من خلال برامج تدريب مستمر يساعد المراجع في عملية المراجعة	0.383	0.023
07	مدى سلامة الأدوات الرقابية في المؤسسة ومناسبتها لنشاط المؤسسة يساهم بشكل كبير في قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء المرتكبة	0.644	0.00
08	كبر حجم مكاتب المراجعة يجعلها أكثر حرصا على توظيف مدققين ذوي كفاءة عالية مما يزيد من قدرتهم في اكتشاف الأخطاء والغش	0.712	0.00
09	إن الفهم الكافي لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن مراجعة وإجراءات الرقابة من طرف المراجع يساهم في قدرته على أداء عمله بشكل سليم	0.426	0.011

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

ملاحظة: قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (34=1-35) تساوي (0.329).

3) **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني:** نقص الكفاءة المهنية والشك في استقلال وحياد المراجع يؤدي إلى فشل عملية المراجعة

4) من خلال الجدول رقم (16) الذي يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (إن نقص الكفاءة المهنية والشك في استقلال وحياد المراجع يؤدي إلى فشل عملية المراجعة)، والمعدل الكلي لفقراته، يتضح لنا أن معاملات الارتباط r المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05) وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي (0.329)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (16): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
10	إن عدم معرفة المراجع بدرجة كافية لعلم المحاسبة ومعايير المراجعة تؤثر على أدائه المهني وتؤدي إلى فشل عملية المراجعة .	0.758	0.000
11	إن عدم توافر التأهيل العلمي أو التدريب الكافي للقيام بفحص القوائم المالية تؤثر على عملية المراجعة.	0.718	0.000
12	إن المنافسة الشديدة بين المراجعين القانونيين لاستقطاب العملاء تؤثر على استقلالهم وتؤثر كذلك على أدائهم المهني وعلى عملية المراجعة.	0.442	0.008
13	إن ضغوط الأتعاب تؤثر على استقلال المراجع وعلى أدائه المهني .	0.817	0.000
14	استمرار المراجع في مراجعة الحسابات لمدة طويلة تؤثر على استقلاله وحياده كما تأثر على أدائه المهني.	0.772	0.000
15	إن اعتماد المراجع في معظم إراداته على عميل واحد يؤثر على استقلاله وحياده كما يوثر على أدائه المهني وعلى عملية المراجعة	0.622	0.000

16	إن عدم التزام المراجع بالنزاهة والموضوعية والمسؤولية تجاه العملاء وكسب ثقة الجمهور يؤثر على استقلاله وحياده وعلى أدائه المهني .	0.533	0.001
17	إن قيام إدارة المؤسسة بتعيين وعزل المراجع يؤثر على حياده واستقلاليته وعلى أدائه المهني لعملية المراجعة	0.605	0.000
18	ان عدم ممارسة المراجع الشك المهني والتساهل مع الأخطاء يؤثر على أدائه المهني وعلى نتائج القوائم المالية بصفة عامة	0.538	0.001

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

ملاحظة: قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (34) تساوي (0.329).

5) **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث:** عدم اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية ووجود عقود وارتباطات غير نظامية يؤدي إلى فشل عملية المراجعة. من خلال الجدول رقم (17) الذي يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (إن عدم اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية ووجود عقود وارتباطات غير نظامية يؤدي إلى فشل عملية المراجعة)، والمعدل الكلي لفقراته، يتضح لنا أن معاملات الارتباط r المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05) وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي (0.329)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم:(17) الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
19	عند التخطيط لإجراءات المراجعة، وتنفيذها يقوم المراجع بالأخذ في الاعتبار مخاطر وجود خطأ مادي في القوائم المالية ناتج عن الغش والأخطاء الجوهرية.	0.760	0.000
20	يقوم المراجع ببذل العناية المهنية الكافية والمعقولة لإنجاز عملية المراجعة بطريقة صحيحة وكتابة التقرير دائما .	0.416	0.013

21	إن إدارة المؤسسة تعتبر مسؤولة عن الأخطاء والغش الموجود بالقوائم المالية .	0.752	0.000
22	يحصل المراجع من إدارة المؤسسة على خطاب تمثيل يوضح فيه دقة واكتمال بنود القوائم المالية.	0.544	0.001
23	يقوم المراجع بإبلاغ المسئولين عندما يكون هناك شك في احتمال وجود غش له تأثير مادي على القوائم المالية في الوقت المناسب.	0.483	0.003
24	عندما لا تتخذ إدارة المؤسسة إجراءات تجاه الغش والذي يحتمل تورطها به. يصبح من الضروري للمراجع الانسحاب من عملية المراجعة .	0.797	0.000
25	إن قيام المراجع بمراجعة عمليات لا تتوافر لديه فيها التأهيل العلمي والتدريب الكافي والخبرة المناسبة تؤثر سلباً على أدائه المهني وعلى مصداقية القوائم المالية .	0.522	0.001
26	إن نوع الخطأ أو الغش أو التصرفات غير القانونية سوف يؤثر على نوع الرأي حول القوائم المالية.	0.418	0.013

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

ملاحظة: قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (34) تساوي (0.329).

ب- قياس صدق الاستبيان وفقا لمعامل ارتباط بيرسون من خلال حساب معاملات الارتباط بين محاور الدراسة ومعدل فقرات الاستبيان الكلي:

من خلال الجدول رقم (17) يتبين لنا أن معاملات الارتباط بين محاور الدراسة والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان دالة عند مستوى دلالة (0.05)، أي أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05) وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي (0.329).

الجدول رقم (18): معامل ارتباط بيرسون بين محاور الدراسة والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان

المحور	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
المحور الأول	0.864	0.000
المحور الثاني	0.883	0.000
المحور الثالث	0.714	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS

ثالثا- اختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف - سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test):

لاختبار الفرضيات سنستخدم اختبار كولمجروف- سمرنوف الذي يدرس مدى وجود فروق بين متوسطات المستجوبين حول فرضيات الدراسة، وعليه قمنا بهذا الاختبار لمعرفة مدى توزيع البيانات طبيعيا بحيث تكون نتائج اختبار سمرنوف لمحاور الدراسة أكبر من (0.05) المعتمدة في الدراسة، وهذا للتمكن من القيام باختبار (t).

وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (19): اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبيان

المحور	عدد الفقرات	قيمة z	قيمة z المعنوية Sig
المحور الأول	9	1.009	0.260
المحور الثاني	9	0.914	0.374
المحور الثالث	8	0.812	0.524
الكـــــــلي	**26**	**0.880**	**0.419**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة Sig لكل محور أكبر من (0.05) وهي ذات مستوى دلالة إحصائية وهذا يعني أن فقرات الاستبيان تقترب من التوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني: اختبار صحة الفرضية الأولى

في هذا المطلب سنقوم بدراسة وتحليل المحور الأول من الاستبيان، والمتمثل في معرفة مدى قدرة مراجعي الحسابات لاكتشاف الأخطاء الواردة في القوائم المالية، وذلك من خلال طرح (09) فقرات، حيث سنقوم بتفريغ وتحليل البيانات الخاصة بهذا المحور من خلال الأجوبة المتحصل عليها عن طريق الاستبيان، وذلك بعد تبويبها في جداول تسهيلا لعملية التحليل.

الجدول رقم (20): النتائج الإحصائية لفقرات المحور الأول

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		
		النسبة%	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %		
01	على المراجع أن يكون مؤهلا تأهيلا علميا وعمليا يمكنه من اكتشاف الأخطاء الإدارية وغير الإدارية بالمؤسسة محل المراجعة باستخدام أدلة وقرائن الإثبات	31	4	0	0	0	4.88	0.32
		88.6	11.4	0	0	0		
02	إن لإدارة المؤسسة دور فعال لمساعدة المراجعين عن اكتشاف الأخطاء بتوفير الوسائل المطلوبة	9	6	8	12	0	3.34	1.21
		25.7	17.1	22.9	34.3	0		
03	إن مواجهة بعض العراقيل والصعوبات في تطبيق أنظمة الكشف على الأخطاء في القوائم المالية تأثر على قدرة المراجع بشكل سبلي.	10	17	5	3	0	3.97	0.89
		28.6	48.6	14.3	8.6	0		

04	ممارسة المراجع للشك المهني قد يساعده على اكتشاف الأخطاء والتصرفات غير القانونية	9	6	10	10	0	3.40	1.16
		25.7	17.1	28.6	28.6	0		
05	تساهم الكفاءة المهنية في ترشيد الحكم على الأخطاء من خلال الاتصال المستمر بين المراجعين والمدربين لتبادل الخبرات في مجال اكتشاف الأخطاء والغش	7	9	10	9	0	3.40	1.09
		20	25.7	28.6	25.7	0		
06	تطوير الأساليب المتعلقة باكتشاف الأخطاء والغش من خلال برامج تدريب مستمر يساعد المراجع في عملية المراجعة	20	15	0	0	0	4.57	0.50
		57.1	42.9	0	0	0		
07	مدى سلامة الأدوات الرقابية في المؤسسة ومناسبتها لنشاط المؤسسة يساهم بشكل كبير في قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء	14	17	4	0	0	4.28	0.66
		40	48.6	11.4	0	0		
08	كبر حجم مكاتب المراجعة يجعلها أكثر حرصا على توظيف مدققين ذوي كفاءة عالية مما يزيد من قدرتهم في اكتشاف الأخطاء والغش	9	7	8	11	0	3.40	1.19
		25.9	20	22.9	31.4	0		
09	إن الفهم الكافي لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن مراجعة وإجراءات الرقابة من طرف المراجع يساهم في قدرته على أداء عمله بشكل سليم	12	20	3	0	0	4.25	0.61
		34.3	57.1	8.6	0	0		

نتائج المحور الأول	4.17	0.24

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (20) نلاحظ أن جميع المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الأول التي تم التوصل إليها والبالغة (09) فقرات كانت في مجملها مرتفعة أي أعلى من المتوسط الفرضي المستخدم وهو (3)، وهذا يشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت إيجابية، ودليل ذلك أن المتوسط الحسابي العام لفقرات المحور الأول بلغ (4.17)، وبلغ الانحراف المعياري العام (0.24)، ما يعني أن نسبة تشتت إجابات أفراد العينة على مضمون عبارات المحور الأول من الاستبيان ضعيفة، وهو دليل على مدى قدرة مراجعي الحسابات لاكتشاف الأخطاء الواردة في القوائم المالية، ويمكن تحليل فقرات المحور الأول من الاستبيان كالتالي:

1- **على المراجع أن يكون مؤهلا تأهيلا علميا وعمليا يمكنه من اكتشاف الأخطاء الإدارية وغير الإدارية بالمؤسسة محل المراجعة باستخدام أدلة وقرائن الإثبات:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (4.88) وبانحراف معياري (0.32)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (100%) بمقدار (35) فردا من إجمالي العينة.

2- **إن لإدارة المؤسسة دور فعال لمساعدة المراجعين عن اكتشاف الأخطاء بتوفير الوسائل المطلوبة:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (3.34) وبانحراف معياري (1.21)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (42.8%) بمقدار(15) فردا من إجمالي العينة، فيما بلغت نسبة غير الموافقين (34.4%) بمقدار (12) فرد، فيما بلغت نسبة المحايدين (22.9%) أي (8) أفراد من العينة.

3- **إن مواجهة بعض العراقيل والصعوبات في تطبيق أنظمة الكشف على الأخطاء في القوائم المالية تؤثر على قدرة المراجع بشكل سبلي:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (3.97) وبانحراف معياري (0.89)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (77.2%) بمقدار(27) فردا من إجمالي العينة، فيما بلغت نسبة المحايدين (14.3%) بمقدار(5) أفراد، أما أقل نسبة فكانت لفئة غير الموافقين (8.6%) بمقدار(3) أفراد من العينة.

4- **ممارسة المراجع للشك المهني قد يساعده على اكتشاف الأخطاء والتصرفات غير القانونية:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (3.40) وبانحراف معياري (1.16)، حيث بلغت نسبة الموافقين

بشدة والموافقين (42.8%) بمقدار (15) فردا من إجمالي العينة، فيما تساوت فئتي المحايدين وغير الموافقين بنسبة (28.6%) أي (10) أفراد لكل فئة.

5- **تساهم الكفاءة المهنية في ترشيد الحكم على الأخطاء من خلال الاتصال المستمر بين المراجعين والمدربين لتبادل الخبرات في مجال اكتشاف الأخطاء والغش:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (3.40) وبانحراف معياري (1.09)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (45.7%) بواقع (16) فردا من إجمالي العينة، فيما بلغت نسبة المحايدين (28.6%) أي (10) أفراد من العينة، أما أقل نسبة كانت لغير الموافقين (25.7%) بمقدار (9) أفراد من العينة.

6- **تطوير الأساليب المتعلقة باكتشاف الأخطاء والغش من خلال برامج تدريب مستمر يساعد المراجع في عملية المراجعة:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (4.57) وبانحراف معياري (0.50)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (100%) بواقع (35) فردا تمثل كل أفراد العينة.

7- **مدى سلامة الأدوات الرقابية في المؤسسة ومناسبتها لنشاط المؤسسة يساهم بشكل كبير في قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء المرتكبة:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (4.28) وبانحراف معياري (0.66)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (88.6%) بواقع (31) فردا من إجمالي العينة، أما أقل نسبة فكانت للمحايدين بمقدار(4) أفراد وبنسبة (11.4%).

8- **كبر حجم مكاتب المراجعة يجعلها أكثر حرصا على توظيف مدققين ذوي كفاءة عالية مما يزيد من قدرتهم في اكتشاف الأخطاء والغش:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (3.40) وبانحراف معياري (1.19)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (45.7%) بمقدار (16) فردا من إجمالي العينة، فيما بلغت نسبة غير الموافقين (31.4%) أي (11) فرد من أفراد العينة، أما أقل نسبة فكانت للمحايدين بمقدار (8) أفراد وبنسبة (22.9%).

9- **إن الفهم الكافي لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن مراجعة وإجراءات الرقابة من طرف المراجع يساهم في قدرته على أداء عمله بشكل سليم:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (4.25) وبانحراف معياري (0.16)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (70.4%) بمقدار (32) فردا من إجمالي العينة، فيما بلغت نسبة المحايدين (8.6%) أي (3) أفراد من العينة.

اختبار الفرضية الأولى:

- ✓ **H0 الفرضية الصفرية:** ليس لمراجعي الحسابات القدرة على اكتشاف الأخطاء الواردة في القوائم المالية.
- ✓ **H1 الفرضية البديلة:** إن لمراجعي الحسابات القدرة على اكتشاف الأخطاء الواردة في القوائم المالية.

الجدول رقم (21): نتائج اختبار T-test لعينة واحدة للفرضية الأولى

المتغير المستقل	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	Sig	القرار الإحصائي
إن لمراجعي الحسابات القدرة على اكتشاف الأخطاء الواردة في القوائم المالية.	28.871	1.691	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن الدلالة الإحصائية Sig (0.000) أقل من مستوى دلالة (0.05)، كما أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (28.871) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.691) وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين لنا أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، ولهذا يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على قدرة مراجعي الحسابات على اكتشاف الأخطاء الواردة في القوائم المالية.

المطلب الثالث: اختبار صحة الفرضية الثانية

في هذا المطلب سنقوم بدراسة وتحليل المحور الثاني من الاستبيان، والمتمثل في معرفة تأثير نقص الكفاءة المهنية والشك في استقلال وحياد المراجع على عملية المراجعة، وذلك من خلال طرح (09) فقرات، حيث سنقوم بتفريغ وتحليل البيانات الخاصة بهذا المحور من خلال الأجوبة المتحصل عليها عن طريق الاستبيان، وذلك بعد تبويبها في جداول تسهيلا لعملية التحليل.

الجدول رقم (22): النتائج الإحصائية لفقرات المحور الثاني

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		
		النسبة %	النسبة%	النسبة %	النسبة %	النسبة %		
10	إن عدم معرفة المراجع بدرجة كافية لعلم المحاسبة ومعايير المراجعة تؤثر على أدائه المهني وتؤدي إلى فشل عملية المراجعة.	8	9	9	9	0	3.45	1.12
		22.9	25.7	25.7	25.7	0		
11	إن عدم توافر التأهيل العلمي أو التدريب الكافي للقيام بفحص القوائم المالية تؤثر على عملية المراجعة.	12	6	10	5	2	3.60	1.26
		34.3	17.1	28.6	14.3	5.7		
12	إن المنافسة الشديدة بين المراجعين القانونيين لاستقطاب العملاء تؤثر على استقلالهم وتؤثر كذلك على أدائهم المهني وعلى عملية المراجعة.	2	13	7	10	3	3.02	1.12
		5.7	37.1	20	28.6	8.6		
13	إن ضغوط الأتعاب تؤثر على استقلال المراجع وعلى أدائه المهني.	11	7	9	5	3	3.51	1.31
		31.4	20	25.7	14.3	8.6		
14	استمرار المراجع في مراجعة الحسابات لمدة طويلة تؤثر على استقلاله وحياده كما تأثر على أدائه المهني.	10	7	8	10	0	3.48	1.19
		28.6	20	22.9	28.6	0		

15	إن اعتماد المراجع في معظم إراداته على عميل واحد يؤثر على استقلاله وحياده كما يوثر على أدائه المهني وعلى عملية المراجعة.	11	6	6	12	0	3.45	1.26
		31.4	17.1	17.1	34.3	0		
16	إن عدم التزام المراجع بالنزاهة والموضوعية والمسؤولية تجاه العملاء وكسب ثقة الجمهور يؤثر على استقلاله وحياده وعلى أدائه المهني.	12	18	2	2	1	4.08	0.95
		34.3	51.4	5.7	5.7	2.9		
17	إن قيام إدارة المؤسسة بتعيين وعزل المراجع يؤثر على حياده واستقلاليته وعلى أدائه المهني لعملية المراجعة	6	14	10	5	0	3.60	0.94
		17.1	40	28.6	14.3	0		
18	ان عدم ممارسة المراجع الشك المهني والتساهل مع الأخطاء يؤثر على أدائه المهني وعلى نتائج القوائم المالية بصفة عامة	7	16	11	1	0	3.82	0.78
		20	45.7	31.4	2.9	0		
0.53	**3.74**	**نتائج المحور الثاني**						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (22) نلاحظ أن جميع المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الثاني التي تم التوصل إليها والبالغة (09) فقرات كانت في مجملها مرتفعة أي أعلى من المتوسط الفرضي المستخدم وهو (3)، وهذا يشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت إيجابية، ودليل ذلك أن المتوسط الحسابي العام لفقرات المحور الثاني بلغ (3.74) وبلغ الانحراف المعياري العام (0.53) ما يعني أن نسبة تشتت إجابات أفراد العينة على مضمون عبارات المحور الثاني من الاستبيان ضعيفة، وهو دليل على أن نقص الكفاءة المهنية للمراجع والشك في استقلاله وحياده سيؤدي إلى فشل عملية المراجعة، ويمكن تحليل فقرات المحور الثاني من الاستبيان كالتالي:

10- **إن عدم معرفة المراجع بدرجة كافية لعلم المحاسبة ومعايير المراجعة تؤثر على أدائه المهني وتؤدي إلى فشل عملية المراجع:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (3.45) وبانحراف معياري (1.12)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (48.6%) بمقدار(17) فردا من إجمالي العينة، فيما بلغت نسبة المحايدين وغير الموافقين (25.7%) أي (9) أفراد لكل فئة.

11- **إن عدم توافر التأهيل العلمي أو التدريب الكافي للقيام بفحص القوائم المالية تؤثر على عملية المراجعة:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (3.60) وبانحراف معياري (1.26)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (51.4%) بمقدار(18) فردا من إجمالي العينة، فيما بلغت نسبة المحايدين (28.6%) أي (10) أفراد من العينة، كما بلغت نسبة غير الموافقين (14.3%) بمقدار (5) أفراد من العينة، أما أقل نسبة فكانت لغير الموافقين بشدة بمقدار (2) فرد وبنسبة (5.7%).

12- **إن المنافسة الشديدة بين المراجعين القانونيين لاستقطاب العملاء تؤثر على استقلالهم وتؤثر كذلك على أدائهم المهني وعلى عملية المراجعة:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (3.02) وبانحراف معياري (1.12)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (42.8%) بمقدار (15) فردا من إجمالي العينة، فيما بلغت نسبة غير الموافقين (28.6%) أي (10) أفراد من العينة، فيما بلغت نسبة المحايدين (20%) بمقدار (7) أفراد من العينة، أما أقل نسبة فكانت لغير الموافقين بشدة (8.6%) بمقدار (3) أفراد.

13- **إن ضغوط الأتعاب تؤثر على استقلال المراجع وعلى أدائه المهني:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (3.51) وبانحراف معياري (1.31)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (51.4%) بمقدار (18) فردا من إجمالي العينة، فيما بلغت نسبة المحايدين (25.7%) أي (9) أفراد من العينة، أما نسبة غير الموافقين فكانت (14.3%) بمقدار (5) أفراد، وسجلت أقل نسبة عند فئة غير الموافقين بشدة (8.6%) أي (3) أفراد من العينة.

14- **استمرار المراجع في مراجعة الحسابات لمدة طويلة تؤثر على استقلاله وحياده كما تؤثر على أدائه المهني:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (3.48) وبانحراف معياري (1.19)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (48.6%) بمقدار (17) فردا من إجمالي العينة، فيما بلغت نسبة غير الموافقين (28.6%) أي بمقدار (10) أفراد من العينة، فيما بلغت نسبة المحايدين (22.9%) أي (8) أفراد من العينة.

15- **إن اعتماد المراجع في معظم إيراداته على عميل واحد يؤثر على استقلاله وحياده كما يوثر على أدائه المهني وعلى عملية المراجعة:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (3.45) وبانحراف معياري (1.26)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (48.5%) بمقدار(17) فردا من إجمالي العينة، فيما بلغت نسبة غير الموافقين (34.3%) أي بمقدار (12) فرد من العينة، فيما بلغت نسبة المحايدين (17.1%) أي (6) أفراد من العينة.

16- **إن عدم التزام المراجع بالنزاهة والموضوعية والمسؤولية تجاه العملاء وكسب ثقة الجمهور يؤثر على استقلاله وحياده وعلى أدائه المهني:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (4.08) وبانحراف معياري (0.95)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (85.7%) بواقع (30) فردا من إجمالي العينة، فيما بلغت نسبة غير الموافقين والمحايدين (5.7%) أي (2) فرد من العينة لكل فئة. أما أقل نسبة فكانت لفئة غير الموافقين بشدة بنسبة(2.9%) أي فرد واحد من العينة.

17- **إن قيام إدارة المؤسسة بتعيين وعزل المراجع يؤثر على حياده واستقلاليته وعلى أدائه المهني لعملية المراجعة:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (3.60) وبانحراف معياري (0.94)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (57.1%) بواقع (20) فردا من إجمالي العينة، فيما بلغت نسبة المحايدين (22.6%) أي (10) أفراد من العينة، وأقل نسبة كانت لفئة غير الموافقين بنسبة (14.3%) بمقدار (5) أفراد من العينة.

18- **إن عدم ممارسة المراجع الشك المهني والتساهل مع الأخطاء يؤثر على أدائه المهني وعلى نتائج القوائم المالية بصفة عامة:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (3.82) وبانحراف معياري (0.78)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (65.7%) بمقدار (23) فردا من إجمالي العينة، فيما بلغت نسبة المحايدين (31.4%) أي (11) فردا من العينة، أما أقل نسبة فكانت لفئة غير الموافقين (2.9%) أي بمقدار فرد واحد من العينة.

اختبار الفرضية الثانية:

- ✓ **H0 الفرضية الصفرية:** نقص الكفاءة المهنية والشك في استقلال وحياد المراجع لا يؤدي إلى فشل عملية المراجعة.
- ✓ **H1 الفرضية البديلة:** نقص الكفاءة المهنية والشك في استقلال وحياد المراجع يؤدي إلى فشل عملية المراجعة.

الجدول رقم (23): نتائج اختبار T-test للفرضية الثانية

المتغير المستقل	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	Sig	القرار الإحصائي
نقص الكفاءة المهنية والشك في استقلال وحياد المراجع يؤدي إلى فشل عملية المراجعة.	**8.218**	**1.691**	**0.000**	**قبول الفرضية البديلة**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجاتSPSS

يتضح من البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن الدلالة الإحصائية Sig (0.000) أقل من مستوى دلالة (0.05)، كما أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (8.218) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.691) وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين لنا أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، ولهذا يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن نقص الكفاءة المهنية والشك في استقلال وحياد المراجع يؤدي إلى فشل عملية المراجعة.

المطلب الرابع: اختبار الفرضية الثالثة

في هذا المطلب سنقوم بدراسة وتحليل المحور الثالث من الاستبيان، والمتمثل في معرفة تأثير عدم اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية ووجود عقود وارتباطات غير نظامية على فشل عملية المراجعة، وذلك من خلال طرح (08) فقرات، حيث سنقوم بتفريغ وتحليل البيانات الخاصة بهذا المحور من خلال الأجوبة المتحصل عليها عن طريق الاستبيان، وذلك بعد تبويبها في جداول تسهيلا لعملية التحليل.

الجدول رقم (24): النتائج الإحصائية لفقرات المحور الثالث

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		
		النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %		
19	عند التخطيط لإجراءات المراجعة، وتنفيذها يقوم المراجع بالأخذ في الاعتبار مخاطر وجود خطأ مادي في القوائم المالية ناتج عن الغش والأخطاء الجوهرية.	6	7	11	8	3	3.14	1.21
		17.1	20	31.4	22.9	8.6		
20	يقوم المراجع ببذل العناية المهنية الكافية والمعقولة لإنجاز عملية المراجعة بطريقة صحيحة وكتابة التقرير دائما .	20	12	3	0	0	4.48	0.65
		57.1	34.3	8.6	0	0		
21	إن إدارة المؤسسة تعتبر مسؤولة عن الأخطاء والغش الموجود بالقوائم المالية .	18	10	4	3	0	4.22	0.97
		51.4	28.6	11.4	8.6	0		
22	يحصل المراجع من إدارة المؤسسة على خطاب تمثيل يوضح فيه دقة واكتمال بنود القوائم المالية.	11	12	11	0	1	3.91	0.95
		31.4	34.3	31.4	0	2.9		
23	يقوم المراجع بإبلاغ المسئولين عندما يكون هناك شك في احتمال وجود غش له تأثير مادي على القوائم المالية في الوقت المناسب.	16	13	3	3	0	4.20	0.93
		45.7	37.1	8.6	8.6	0		
24	عندما لا تتخذ إدارة المؤسسة إجراءات تجاه الغش والذي يحتمل تورطها به. يصبح من الضروري للمراجع الانسحاب من عملية المراجعة .	7	4	11	9	4	3.02	1.29
		20	11.4	31.4	25.7	11.4		

25	إن قيام المراجع بمراجعة عمليات لا تتوافر لديه فيها التأهيل العلمي والتدريب الكافي والخبرة المناسبة تؤثر سلباً على أدائه المهني وعلى مصداقية القوائم المالية .	7	27	0	0	1	4.11	0.67
		20	77.1	0	0	2.9		
26	إن نوع الخطأ أو الغش أو التصرفات غير القانونية سوف يؤثر على نوع الرأي حول القوائم المالية.	8	21	3	3	0	3.97	0.82
		22.9	60	8.6	8.6	0		
نتائج المحور الثاني							**4.02**	**0.43**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (24) نلاحظ أن جميع المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الثالث التي تم التوصل إليها والبالغة (08) فقرات كانت في مجملها مرتفعة أي أعلى من المتوسط الفرضي المستخدم وهو (3)، وهذا يشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت إيجابية، ودليل ذلك أن المتوسط الحسابي العام لفقرات المحور الثالث بلغ (4.02)، وبلغ الانحراف المعياري العام (0.43) ما يعني أن نسبة تشتت إجابات أفراد العينة على مضمون عبارات المحور الثالث من الاستبيان ضعيفة، وهو دليل على أن عدم اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية ووجود عقود وارتباطات غير نظامية يؤدي إلى فشل عملية المراجعة، ويمكن تحليل فقرات المحور الثالث من الاستبيان كالتالي:

19- **عند التخطيط لإجراءات المراجعة، وتنفيذها يقوم المراجع بالأخذ في الاعتبار مخاطر وجود خطأ مادي في القوائم المالية ناتج عن الغش والأخطاء الجوهرية:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (3.40) وبانحراف معياري (1.21)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (37.1%) بمقدار(13) فردا من إجمالي العينة، فيما بلغت نسبة المحايدين (31.4%) أي (11) فرد من العينة،فيما بلغت نسبة غير الموافقين (22.9%)أي (8) أفراد من العينة، أما أقل نسبة فكانت لغير الموافقين بشدة بمقدار (3) أفراد وبنسبة (8.6%).

20- **يقوم المراجع ببذل العناية المهنية الكافية والمعقولة لإنجاز عملية المراجعة بطريقة صحيحة وكتابة التقرير دائما:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (4.48) وبانحراف معياري (0.65)،

حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (91.4%) بمقدار (32) فردا من إجمالي العينة، فيما بلغت نسبة المحايدين (8.6%) أي (3) أفراد من العينة.

21- **إن إدارة المؤسسة تعتبر مسئولة عن الأخطاء والغش الموجود بالقوائم المالية:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (4.22) وبانحراف معياري (0.97)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (80.0%) بمقدار (28) فردا من إجمالي العينة، فيما بلغت نسبة المحايدين (11.4%) أي (4) أفراد من العينة، أما أقل نسبة فكانت لغير الموافقين بمقدار ثلاثة أفراد وبنسبة (8.6%).

22- **يحصل المراجع من إدارة المؤسسة على خطاب تمثيل يوضح فيه دقة واكتمال بنود القوائم المالية:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (3.97) وبانحراف معياري (0.95)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (65.7%) بمقدار (23) فردا من إجمالي العينة، فيما بلغت نسبة المحايدين (31.4%) أي (11) فرد من العينة، أما أقل نسبة فكانت لغير الموافقين بشدة بنسبة (2.9%) أي بمقدار فرد واحد من العينة.

23- **يقوم المراجع بإبلاغ المسئولين عندما يكون هناك شك في احتمال وجود غش له تأثير مادي على القوائم المالية في الوقت المناسب:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (4.20) وبانحراف معياري (0.93)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (82.8%) بمقدار (29) فردا من إجمالي العينة، فيما تساوت نسبة المحايدين وغير الموافقين(8.6%) أي (3) أفراد لكل فئة.

24- **عندما لا تتخذ إدارة المؤسسة إجراءات تجاه الغش والذي يحتمل تورطها به يصبح من الضروري للمراجع الانسحاب من عملية المراجعة:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (3.02) وبانحراف معياري (1.29)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (31.4%) بمقدار (11) فردا من إجمالي العينة، فيما بلغت نسبة كل من المحايدين (31.4%) أي (11) فرد من العينة، وبلغت نسبة غير الموافقين (25.7%) أي بمقدار (9) أفراد، وكانت أقل نسبة لفئة غير الموافقين بشدة (11.4%) بمقدار (4) أفراد.

25- **إن قيام المراجع بمراجعة عمليات لا تتوافر لديه فيها التأهيل العلمي والتدريب الكافي والخبرة المناسبة تؤثر سلباً على أدائه المهني وعلى مصداقية القوائم المالية:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (4.11) وبانحراف معياري (0.67)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين

(97.1%) بواقع (34) فردا من إجمالي العينة، فيما بلغت نسبة غير الموافقين بشدة (2.9%) أي فرد واحد من العينة.

26- **إن نوع الخطأ أو الغش أو التصرفات غير القانونية سوف يؤثر على نوع الرأي حول القوائم المالية:** هذه الفقرة حققت وسطا حسابيا قدره (3.97) وبانحراف معياري (0.82)، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة والموافقين (82.9%) بواقع (29) فردا من إجمالي العينة، فيما بلغت نسبة كل من المحايدين وغير الموافقين (8.6%) أي (3) أفراد لكل فئة.

اختبار الفرضية الثالثة:

- ✓ **H0 الفرضية الصفرية:** إن عدم اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية ووجود عقود وارتباطات غير نظامية لا يؤدي إلى فشل عملية المراجعة.
- ✓ **H1 الفرضية البديلة:** إن عدم اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية ووجود عقود وارتباطات غير نظامية يؤدي إلى فشل عملية المراجعة.

الجدول رقم (25): نتائج اختبار T-test للفرضية الثالثة

المتغير المستقل	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	Sig	القرار الإحصائي
عدم اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية ووجود عقود وارتباطات غير نظامية يؤدي إلى فشل عملية المراجعة.	14.042	1.691	0.000	**قبول الفرضية البديلة**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجاتSPSS

يتضح من البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن الدلالة الإحصائية Sig (0.000) أقل من مستوى دلالة (0.05)، كما أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (14.042) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.691) وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين لنا أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، ولهذا يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن **عدم اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية ووجود عقود وارتباطات غير نظامية يؤدي إلى فشل عملية المراجعة.**

الخاتمة:

لقد كان الهدف من إجراء هذه الدراسة التطبيقية هو التعرف على مدى انعكاسات كل من القدرات الشخصية التي يتمتع بها مراجعي الحسابات والخبرة المهنية المكتسبة على أدائهم المهني وعلى عملية المراجعة بصفة عامة وكذا على تقارير المراجعة النهائية، وهذا من خلال توزيع استبيان على عينة من أساتذة جامعيين وخبراء محاسبيين ومحافظي حسابات ومحاسبين معتمدين من ذوي التخصص في مجال المراجعة والمحاسبة على اختلاف أعمارهم ومؤهلاتهم وخبراتهم، وخلصت هذه الدراسة إلى أن المبحوثين أجمعوا على أن للخبرة والقدرة الشخصية دورا كبيرا على تجاوز وحل المشاكل من طرف المراجعين وإعداد تقارير تتصف بالعدالة والمصداقية والتي تعتبر هذه هي المنتج النهائي لعملية المراجعة.

الخاتمة العامة
العامة

الخاتمة العامة

حاولنا من خلال تناولنا لقدرات مراجعي الحسابات لاكتشاف الأخطاء والغش في المؤسسات الاقتصادية، ومعالجة إشكالية البحث التي تدور حول القدرات الشخصية لمراجعي الحسابات لاكتشاف الأخطاء والغش، وذلك من اجل الوقوف على مدى تأثير القدرة الشخصية لمراجع الحسابات على أدائه المهني ككل وعلى مخرجات عملية المراجعة بهدف الاستفادة من هذا الأخير من طرف الإدارة والمساهمين ومختلف الأطراف التي تهمها الأمر في اتخاذ القرارات المختلفة، فضلا عن معرفة أهم العوامل التي تأثر في الحكم الشخصي للمراجع، ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية وإجراءات التحليل الإحصائي المطلوب، ويمكن إبراز وذكر أهم النتائج وتوصيات البحث فيما يلي:

عرض نتائج البحث:

بعد القيام بالدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية المتمثلة في استبيان من جهة أخرى، توصلنا أثناء اختبار الفرضيات الى النتائج التالية:

أولا: بخصوص الفرضية الأولى والمتمثلة في أن لمراجعي الحسابات القدرة على اكتشاف الأخطاء الواردة في القوائم المالية، فقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة الممتدة من (01) ولغاية (09) التي شملها الجزء الأول من هذا المحور، ولقد تبين لنا صحة الفرضية حيث كانت النتائج كما يلي:

- ✓ هناك إجماع في غالبية المستجوبين على أن لمراجعي الحسابات القدرة الكافية لاكتشاف الأخطاء الواردة في القوائم المالية إذا بذل العناية المطلوبة للمهنة.
- ✓ إن لإدارة المؤسسة دور فعال لمساعدة المراجعين عن اكتشاف الأخطاء بتوفير الوسائل المطلوبة.
- ✓ على المراجع أن يكون مؤهلا تأهيلا علميا وعمليا يمكنه من اكتشاف الأخطاء الإدارية وغير الإدارية بالمؤسسة محل المراجعة باستخدام أدلة وقرائن الإثبات.
- ✓ تساهم الكفاءة المهنية في ترشيد الحكم على الأخطاء من خلال الاتصال لتبادل الخبرات بين المراجعين ولإستفادة من الآخرين في هذا المجال.
- ✓ مدى سلامة الأدوات الرقابية في المؤسسة ومناسبتها لنشاط المؤسسة يساهم بشكل كبير في قدرة المراجع على إكتشاف الأخطاء المرتكبة.

ثانيا: بخصوص الفرضية الثانية والمتمثلة في نقص الكفاءة المهنية والشك في استقلال وحياد المراجع يؤدي إلى فشل عملية المراجعة، فقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة الممتدة من(10) ولغاية (18) التي شملها الجزء الثاني من هذا المحور، فلقد تبين لنا صحة الفرضية حيث كانت النتائج كما يلي:

- ✓ إن عدم معرفة المراجع بدرجة كافية لعلم المحاسبة ولمعايير التدقيق والمراجعة له تأثير سلبي على أدائه المهني.
- ✓ إن استمرار المراجع في مراجعة الحسابات لمدة طويلة لنفس المؤسسة يخلق جو من التعارف مما يؤثر على استقلاله وحياده.
- ✓ إن اعتماد المراجع في معظم إراداته على عميل واحد يؤثر على استقلاله وحياده كما يوثر على عملية المراجعة وعلى إعداد التقارير بشكل سليم.
- ✓ إن عدم ممارسة المراجع الشك المهني والتساهل مع الأخطاء له تأثير سلبي على نتائج القوائم المالية بصفة عامة.
- ✓ إن شكل ومضمون تقارير المراجعة يمتاز بالوضوح والشفافية مما يساعد مستخدمي هذه التقارير في اتخاذ القرارات المناسبة.

ثالثا: بخصوص الفرضية الثالثة والمتمثلة في إن عدم اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية ووجود عقود وارتباطات غير نظامية يؤدي إلى فشل عملية المراجعة، فقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة الممتدة من(19) ولغاية (26) التي شملها الجزء الثالث من هذا المحور، فلقد تبين لنا صحة الفرضية حيث كانت النتائج كما يلي:

- ✓ عند التخطيط لإجراءات المراجعة، وتنفيذها يستوجب على المراجع الأخذ في الاعتبار مخاطر وجود خطأ مادي في القوائم المالية ناتج عن الغش والأخطاء الجوهرية.
- ✓ يجب أن يقوم المراجع ببذل العناية المهنية الكافية والمعقولة لإنجاز عملية المراجعة بطريقة صحيحة وكتابة التقرير حسب المعايير المتعارف عليها.
- ✓ اتضح أن إدارة المؤسسة تعتبر أيضا مسؤولة عن الأخطاء وحالات الغش الواردة بالقوائم المالية.
- ✓ لوحظ أن نوع الخطأ أو الغش أو التصرفات غير القانونية سوف يؤثر على نوع الرأي حول القوائم المالية.

اختبار الفرضيات:

- ✓ من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى أن لمراجعي الحسابات القدرة على اكتشاف الأخطاء الواردة في القوائم المالية حيث أنها تعبر هذه القوائم عن الوضعية الحقيقية وعن الواقع

الفعلي للمؤسسة وتلبي مختلف احتياجات مستخدميها، ولذلك يجب التركيز على صدق وملائمة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية والتي تساعد في إعداد التقارير، وبتالي تمت الإجابة على إشكالية المحور الأول من هذه الدراسة.

- ✓ إن نقص الكفاءة المهنية للمراجع، ووجود شك في استقلاله وحياده من جهة المتعاملين يؤثر بشكل سلبي على عملية المراجعة، إذ أن للكفاءة والاستقلال المهني للمراجع دورا كبير في أداء عملية المراجعة بشكل أفضل وكذا التحسين في جودة إعداد التقارير والتي تعتبر هذه الأخيرة المنتج النهائي لعملية المراجعة والذي يتم تقديمه لمستخدميه موضحين فيه الوضعية الحقيقة للمؤسسة أو الشركة التي تمت مراجعتها، وبتالي تمت الإجابة على إشكالية المحور الثاني من هذه الدراسة.
- ✓ إن عدم اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية ووجود عقود وارتباطات غير نظامية يؤثر بشكل مباشر على عملية المراجعة بالفشل، وبالتالي نستنتج أن اكتشاف هذه الأخطاء ومنع حدوث هذه ارتباطات من طرف المراجع، يزيد من مصداقية القوائم المالية وترتفع درجة الاعتماد على هذه القوائم لاتخاذ القرارات، وبالتالي تمت الإجابة على إشكالية المحور الثالث في هذه الدراسة.

الاقتراحات:

استنادا للدراسة النظرية وبناء على نتائج الجانب التطبيقي ومن خلال التحليل الإحصائي للاستبيان، فقد تمت التوصية بما يلي:

- ✓ ضرورة تشكيل لجان تهتم بدراسة وتحليل واقع المؤسسات الاقتصادية لمراقبة تقارير المراجعين ومدى توافقها مع واقع هذه المؤسسات.
- ✓ أن يحافظ المراجع على استقلاليته أثناء أداء مهمته في المؤسسة، وأن يكون تقريره نظيفا خال من التواطؤ والمساومات.
- ✓ ضرورة التزام المراجع بقواعد وآداب وسلوكيات المهنة لتكون أساسا يحتكم إليه عند إعداده لتقرير.
- ✓ من الواجب الإطلاع على جميع الوثائق والمستندات والسجلات التي تساعده على إبداء رأيه.
- ✓ على المنظمات المهنية الخاصة بالمراجعة بذل جهودها لتنمية الوعي لدى الملاك والمساهمين بإبراز الدور الكبير لتقارير المراجع ودورها في إعطائهم الثقة وطمأنتهم على أن مؤسساتهم تسير في الطريق الصحيح أو العكس.
- ✓ تنمية الجانب التكويني في المجال العلمي والمهني للمراجعين ابتداء من الجانب التكويني والأكاديمي في مجال المحاسبة والمراجعة على مستوى المعاهد والجامعات، إضافة إلى تكوين مهني للمراجعين من خلال معاهد متخصصة.

- ✓ وضع الهيئات المهنية التي تشرف على عملية المراجعة تحت سلطة المهنيين المسقلين وبإشراف الجهات الحكومية، وتتمثل السلطة الحكومية في رقابة جودة المراقبة.

آفاق البحث:

رغم اعتمادنا في الدراسة التي قمنا بها على مراجع حديثة وسعينا للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية بشقيها، إلا أنها أنجزت في إطار عدة قيود أهمها ضيق الوقت وعدم توفر المراجع الكافية فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بالقدرات الشخصية لمراجع الخبير وتأثيرها على عملية المراجعة، لهذا فالبحث عن انعكاسات وتأثيرات الخبرة على مهنة المراجع قد تطرأ من خلال مواجهته لمشاكل عملية المراجعة، والمتغيرات التي تأثر في الحكم الشخصي للمراجع على الأخطاء الموجودة، تكون محل توصية الطالب لإجراء دراسات مستقبلية في هذا الإطار.

قائمة الجداول و الأشكال و الملاحق و المختصرات

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	معارف وقدرات المراجع ومصادر الحصول عليها	22
02	يمثل وصف وتوضيح مكونات الأساسية للأخطاء الجوهرية	44
03	تصور وضعية مخاطر المراجعة	62
04	العلاقة التبادلية بين مكونات مخاطر المراجعة	62
05	أساليب جمع أدلة الإثبات	75
06	الإحصائيات الخاصة بالإستبيان	80
07	مقياس ليكرت الخماسي المعتمد في الدراسة	83
08	توزيع أفراد العينة حسب للجنس	84
09	توزيع أفراد العينة حسب العمر	85
10	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	86
11	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة المهنية	88
12	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	89
13	إختبار ثبات فقرات الإستبيان	91
14	إختبار صدق فقرات الإستبيان	92
15	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول	93
16	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني	94
17	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث	95
18	معامل إرتباط بيرسون بين محاور الدراسة والمعدل الكلي لفقرات الإستبيان	97
19	إختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الإستبيان	97
20	النتائج الإحصائية لفقرات المحور الأول	98
21	نتائج إختبار T-test للفرضية الأولى	102
22	النتائج الإحصائية لفقرات المحور الثاني	103

23	نتائج إختبار T-test للفرضية الثانية	107
24	النتائج الإحصائية لفقرات المحور الثالث	108
25	نتائج اختبار T-test للفرضية الثالثة	111

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	المفاهيم المرتبطة بتعريف المراجعة " المراحل "	04
02	خطوات تطبيق الأهمية النسبية	48
03	تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الجنس	85
04	تمثيل توزيع أفراد العينة حسب العمر	86
05	تمثيل توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	87
06	تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة المهنية	88
07	تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	90

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	الاستبيان	127
02	مخرجات برنامج SPSS	132

المختصرات

	العنوان
ISA	International Standards on Auditing.
IFAC	International Federation of Accountants.
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1- البدوي احمد منصور، شحاتة السيد شحاتة، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

2- المطارنة الفلاح غسان، تدقيق الحسابات المعاصر"الناحية النظرية"، دار المسيرة ،عمان، ط1، 2006.

3- الوردات عبد الله خلف، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIS، ط1، الأوراق للنشر، عمان، 2014.

4- إرينز ألفين وجيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطسي، دار المريخ، رياض، 2008.

5- جمعة حلمي احمد، مدخل إلى التدقيق الحديث، دار صفاء للنشر، عمان، ط2، 2005.

6- جمعة حلمي احمد، تطوير معايير التدقيق والتأكيد الدولية، دار الصفاء للنشر،عمان، ط 1، 2009.

7- دحدوح أحمد حسين، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة، الجزء الأول، ط1، دار الثقافة للنشر،2009.

8- دحلب زهير، علم تدقيق الحسابات، دار البداية للنشر، عمان، ط1، 2010.

9- حجازي رسلان إبراهيم، الاتجاهات الحديثة في المراجعة، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1988.

10- طواهر تهامي محمد، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1، جزائر،2006.

11- طواهر تهامي محمد، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات "الإطار النظري والممارسة التطبيقية "، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

12- طواهر تهامي محمد، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، "الإطار النظري والممارسة التطبيقية"، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، جزائر، 2006.

13- لطفي أحمد أمين السيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار جامعية، إسكندرية، 2006.

14- لطفي أحمد أمين السيد، التطورات الحديثة في المراجعة، دار جامعية، الإسكندرية، 2007.

15- محمد الفيومي محمد وآخرون، دراسات متقدمة في المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.

16- نور محمد احمد وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2007.

17- سواد عاطف زاهرة، مراجعة لحسابات التدقيق، دار الراية، عمان ، ط1، 2009.

18- سرايا السيد محمد، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، الاختبار النظري المعايير والقواعد " مشاكل التطبيق العلمي"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2007.

19- عبد الله أمين خالد، علم تدقيق الحسابات، الناحية العلمية والنظرية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

20- عبد الله أمين خالد، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعلمية، ط4، دار وائل، عمان، 2007.

21- صحن محمد عبد الفتاح، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، دار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

22- خلاصي رضا، مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

➢ **قائمة المذكرات:**

23- أرزاق أيوب محمد كرسوع، مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، 2008.

24- نسيمة مدغم، تنظيم وظيفة المراجعة الداخلية، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير علوم تجارية، 2003.

25- شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة سطيف1، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2013.

26- فاتح سردوك، تطوير مراجعة الحسابات في مراجعة المشاكل المعاصرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.

27- محمد جمال عبد القادر النزلي، " ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009.

28- بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012.

➢ **المجلات والمجلدات**

29- علي محمد موسى، إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع، المجلة الجامعية، العدد 15، المجلد 2، جامعة الزاوية، كلية المحاسبة، قسم المحاسبة، 2013.

30- دليل استخدام المعايير التدقيق الدولية للتدقيق على المنشات الصغير ومتوسطة الحجم، المفاهيم الأساسية، المجلد الأول، ط 3، 2012، الصادر عن جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن.

31- الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق و المراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات علاقة، الجزء الأول، 2010، ترجمة من طرف جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن.

➢ **المواقع:**

32- معيار الدولي للتدقيق، رقم 620 الاستفادة من عمل الخبير، من مجموعة الاستفادة من عمل الآخرين، تم تنزيله عبر الرابط **https://sqarra.wordpress.com/isas2000/**.

33- معيار الدولي للتدقيق، رقم 320 الأهمية النسبية في التدقيق، من مجموعة التخطيط، تم تنزيله عبر الرابط **https://sqarra.wordpress.com/isas2000/**

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

➢ Mémoires et Thèses :

34- Mokhtar eBelaibaud, Guide pratique l'audit financière et comptable, la maison des livres, Alger, 1982.

35- HERRBACH ,Le comportement au travail des collaborateurs de cabinets d'audit financier : une approche par le contrat psychologique Thèse de doctorat ,TOULOUSE, 2000.

الـــمـلاحـق

الملحق رقم 01: الاستبيان باللغة العربية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسـم العلوم التجارية

تخصص: محـاسبة وتدقيق

جامعة المسيلة

بعد التحية

استبيان البحـث

يشكل هذا الاستبيان جزءاً من الدراسة التي سيجريها الباحث للحصول على شهادة ماستر في المحاسبة والتدقيق من خلال مذكرة بعنوان " **قدرات مراجعي الحسابات لاكتشاف الأخطاء والغش في المؤسسات الاقتصادية**".

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد القدرات الشخصية لمراجعي الحسابات لاكتشاف الأخطاء والغش في المؤسسات الاقتصادية، وذلك قصد معرفة مدى صدق وملائمة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية في المساعدة على إعداد التقارير الموجهة للإدارة والمساهمين والأطراف ذات الصلة التي تمثل لهم مصدرا رئيسيا في اتخاذ قراراتهم.

وسوف تساعدنا المعلومات التي تزودونا بها في تحقيق أهداف البحث، لذا نلتمس من سيادتكم الإجابة على الأسئلة بصدق وصراحة وموضوعية، علماً بأن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

مع العلم أن هذا الإستبيان تم تحكيمه من طرف مجموعة من أساتذة الكلية بينهم :

- الدكتور سعيدي يحي
- الدكتور ولهي بوعلام
- الدكتور حمزة غربي
- الدكتور المشرف سعودي بلقاسم

وشكـرا على تعـاونكـم

الطالب: قيمر يزيد

أولاً : معلومات ديمغرافية عن عينة الدراسة

الرجاء وضع دائرة حول الأرقام التي تمثلك في الفئات الموجودة بالمتغيرات الآتية :

1. **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐

2. **العمر :** أقل من 30 ☐ ما بين 30 و 40 ☐

ما بين 40 و50 ☐ أكبر من 50 ☐

3. **المؤهل العلمي:** ليسانس ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐ (شهادات أخرى) ☐

4. **الخبرة:** أقل من سنة ☐ مابين 1و4 ☐

ما بين 4 و 10 ☐ أكثر من 10 ☐

5. الوظيفة: أستاذ جامعي ☐ خبير محاسبي ☐

محافظ حسابات ☐ محاسب معتمد ☐

ثانيا:يرجى الإجابة على ما يلي بوضع إشارة في الخانة المناسبة

المحور الأول: إن لمراجعي الحسابات القدرة على اكتشاف الأخطاء الواردة في القوائم المالية .

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يجب على المراجع أن يكون مؤهلا تأهيلا علميا وعمليا يمكنه من اكتشاف الأخطاء الإدارية وغير الإدارية بالمؤسسة محل المراجعة باستخدام أدلة وقرائن الإثبات.					
2	إن للإدارة المؤسسة دور فعال لمساعدة المراجعين عن اكتشاف الأخطاء بتوفير الوسائل المطلوبة.					
3	إن مواجهة بعض العراقيل والصعوبات في تطبيق أنظمة الكشف على الأخطاء في القوائم المالية تأثر على قدرة المراجع بشكل سبلي.					
4	ممارسة المراجعة للشك المهني قد يساعده على اكتشاف الأخطاء والتصرفات غير القانونية					
5	تساهم الكفاءة المهنية في ترشيد الحكم على الأخطاء من خلال الاتصال المستمر بين المراجعين والمدربين لتبادل الخبرات في مجال اكتشاف الأخطاء والغش.					
6	تطوير الأساليب المتعلقة باكتشاف الأخطاء والغش من خلال برامج تدريب مستمر يساعد المراجع في عملية المراجعة					
7	مدى سلامة الأدوات الرقابية في المؤسسة ومناسبتها لنشاط المؤسسة يساهم بشكل كبير في قدرة المراجع على إكتشاف الأخطاء المرتكبة.					
8	كبر حجم مكاتب المراجعة يجعلها أكثر حرصا على توظيف مدققين ذوي كفاءة عالية مما يزيد من قدرتهم في اكتشاف الأخطاء والغش.					
9	إن الفهم الكافي لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن مراجعة وإجراءات الرقابة من طرف المراجع يساهم في قدرته على أداء عمله بشكل سليم .					

المحورالثاني: نقص الكفاءة المهنية والشك في استقلال وحياد المراجع يؤدي إلى فشل عملية المراجعة

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	إن عدم معرفة المراجع بدرجة كافية لعلم المحاسبة ومعايير المراجعة تؤثر على أدائه المهني وتؤدي إلى فشل عملية المراجعة .					
02	إنعدم توافر التأهيل العلمي أو التدريب الكافي للقيام بفحص القوائم المالية تؤثر على عملية المراجعة.					
03	إن المنافسة الشديدة بين المراجعين القانونيين لاستقطاب العملاء تؤثر على استقلالهم وتؤثر كذلك على أدائهم المهني وعلى عملية المراجعة.					
04	إن ضغوط الأتعاب تؤثر على استقلال المراجع وعلى أدائه المهني .					
05	إستمرار المراجع في مراجعة الحسابات مدة تزيد عن 6 سنوات تأثر على استقلاله وحياده كما تأثر على أدائه المهني.					
06	إن اعتماد المراجع في معظم إراداته على عميل واحد يؤثر على استقلاله وحياده كما يوثر على أدائه المهني وعلى عملية المراجعة					
07	إن عدم التزام المراجع بالنزاهة والموضوعية والمسؤولية تجاه العملاء وكسب ثقة الجمهور يؤثر على استقلاله وحياده وعلى أدائه المهني .					
08	إن قيام إدارة المؤسسة بتعيين وعزل المراجع يؤثر على حياده واستقلاليته وعلى ادائه المهني لعملية المراجعة					
09	ان عدم ممارسة المراجع الشك المهني والتساهل مع الأخطاء يؤثر على أدائه المهني وعلى نتائج القوائم المالية بصفة عامة					

المحور الثالث:إن عدم اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية ووجود عقود ارتباطات غير نظامية يؤدي إلى فشل عملية المراجعة.

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	عند التخطيط لإجراءات المراجعة، وتنفيذها يقوم المراجع بالأخذ في الاعتبار مخاطر وجود خطأ مادي في القوائم المالية ناتج عن الغش والأخطاء الجوهرية.					
02	يقوم المراجع ببذل العناية المهنية الكافية والمعقولة لإنجاز عملية المراجعة بطريقة صحيحة وكتابة التقرير دائما .					
03	إن إدارة المؤسسة تعتبر مسؤولة عن الأخطاء والغش الموجود بالقوائم المالية .					
04	يحصل المراجع من إدارة المؤسسة على خطاب تمثيل يوضح فيه دقة واكتمال بنود القوائم المالية.					
05	يقوم المراجع بإبلاغ المسئولين عندما يكون هناك شك في احتمال وجود غش له تأثير مادي على القوائم المالية في الوقت المناسب.					
06	عندما لا تتخذ إدارة المؤسسة إجراءات تجاه الغش والذي يحتمل تورطها به. هل يصبح من الضروري للمراجع الانسحاب من عملية المراجعة .					
07	إن قيام المراجع بمراجعة عمليات لا تتوافر لديه فيها التأهيل العلمي والتدريب الكافي والخبرة المناسبة تؤثر سلباً على أدائه المهني وعلى مصداقية القوائم المالية .					
08	إن نوع الخطأ أو الغش أو التصرفات غير القانونية سوف يؤثر على نوع الرأي حول القوائم المالية.					

الملحق رقم 02: مخرجات SPSS

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	35	100,0	100,0	100,0

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 30 من أقل	4	11,4	11,4	11,4
	سنة 40 و 30 بين ما	23	65,7	65,7	77,1
	سنة 50 و 40 بين ما	2	5,7	5,7	82,9
	سنة 50 من أكبر	6	17,1	17,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

المؤهل العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	19	54,3	54,3	54,3
	ماجستير	6	17,1	17,1	71,4
	دكتوراه	10	28,6	28,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 4 إلى سنة من	10	28,6	28,6	28,6
	سنوات 10 و 4 بين ما	14	40,0	40,0	68,6
	سنوات 10 من أكثر	11	31,4	31,4	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الوظيفة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	جامعي أستاذ	10	28,6	28,6	28,6
	محاسبي خبير	2	5,7	5,7	34,3
	حسابات محافظ	15	42,9	42,9	77,1
	معتمد محاسب	8	22,9	22,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	4	11,4	11,4	11,4
	بشدة موافق	31	88,6	88,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	12	34,3	34,3	34,3
	محايد	8	22,9	22,9	57,1
	موافق	6	17,1	17,1	74,3
	بشدة موافق	9	25,7	25,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	3	8,6	8,6	8,6
	محايد	5	14,3	14,3	22,9
	موافق	17	48,6	48,6	71,4
	بشدة موافق	10	28,6	28,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q4

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	10	28,6	28,6	28,6
	محايد	10	28,6	28,6	57,1
	موافق	6	17,1	17,1	74,3
	بشدة موافق	9	25,7	25,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q5

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	9	25,7	25,7	25,7
	محايد	10	28,6	28,6	54,3
	موافق	9	25,7	25,7	80,0
	بشدة موافق	7	20,0	20,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q6

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	15	42,9	42,9	42,9
	بشدة موافق	20	57,1	57,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q7

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	4	11,4	11,4	11,4
	موافق	17	48,6	48,6	60,0
	بشدة موافق	14	40,0	40,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q8

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	11	31,4	31,4	31,4
	محايد	8	22,9	22,9	54,3
	موافق	7	20,0	20,0	74,3
	بشدة موافق	9	25,7	25,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q9

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	3	8,6	8,6	8,6
	موافق	20	57,1	57,1	65,7
	بشدة موافق	12	34,3	34,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q10

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	9	25,7	25,7	25,7
	محايد	9	25,7	25,7	51,4
	موافق	9	25,7	25,7	77,1
	بشدة موافق	8	22,9	22,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q11

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	2	5,7	5,7	5,7
	موافق غير	5	14,3	14,3	20,0
	محايد	10	28,6	28,6	48,6
	موافق	6	17,1	17,1	65,7
	بشدة موافق	12	34,3	34,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q12

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	3	8,6	8,6	8,6
	موافق غير	10	28,6	28,6	37,1
	محايد	7	20,0	20,0	57,1
	موافق	13	37,1	37,1	94,3
	بشدة موافق	2	5,7	5,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q13

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	3	8,6	8,6	8,6
	موافق غير	5	14,3	14,3	22,9
	محايد	9	25,7	25,7	48,6
	موافق	7	20,0	20,0	68,6
	بشدة موافق	11	31,4	31,4	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q14

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	10	28,6	28,6	28,6
	محايد	8	22,9	22,9	51,4
	موافق	7	20,0	20,0	71,4
	بشدة موافق	10	28,6	28,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q15

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	12	34,3	34,3	34,3
	محايد	6	17,1	17,1	51,4
	موافق	6	17,1	17,1	68,6
	بشدة موافق	11	31,4	31,4	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q16

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	2,9	2,9	2,9
	موافق غير	2	5,7	5,7	8,6
	محايد	2	5,7	5,7	14,3
	موافق	18	51,4	51,4	65,7
	بشدة موافق	12	34,3	34,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q17

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	5	14,3	14,3	14,3
	محايد	10	28,6	28,6	42,9
	موافق	14	40,0	40,0	82,9
	بشدة موافق	6	17,1	17,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q18

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	11	31,4	31,4	34,3
	موافق	16	45,7	45,7	80,0
	بشدة موافق	7	20,0	20,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q19

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	3	8,6	8,6	8,6
	موافق غير	8	22,9	22,9	31,4
	محايد	11	31,4	31,4	62,9
	موافق	7	20,0	20,0	82,9
	بشدة موافق	6	17,1	17,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q20

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	3	8,6	8,6	8,6
	موافق	12	34,3	34,3	42,9
	بشدة موافق	20	57,1	57,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q21

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	3	8,6	8,6	8,6
	محايد	4	11,4	11,4	20,0
	موافق	10	28,6	28,6	48,6
	بشدة موافق	18	51,4	51,4	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q22

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	2,9	2,9	2,9
	محايد	11	31,4	31,4	34,3
	موافق	12	34,3	34,3	68,6
	بشدة موافق	11	31,4	31,4	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q23

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	3	8,6	8,6	8,6
	محايد	3	8,6	8,6	17,1
	موافق	13	37,1	37,1	54,3
	بشدة موافق	16	45,7	45,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q24

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	4	11,4	11,4	11,4
	موافق غير	9	25,7	25,7	37,1
	محايد	11	31,4	31,4	68,6
	موافق	4	11,4	11,4	80,0
	بشدة موافق	7	20,0	20,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q25

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	1	2,9	2,9	2,9
	موافق	27	77,1	77,1	80,0
	بشدة موافق	7	20,0	20,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Q26

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	3	8,6	8,6	8,6
	محايد	3	8,6	8,6	17,1
	موافق	21	60,0	60,0	77,1
	بشدة موافق	8	22,9	22,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
Q1	34,560	34	,000	1,88571	1,7748	1,9966
Q2	1,675	34	,103	,34286	-,0732	,7590
Q3	6,453	34	,000	,97143	,6655	1,2774
Q4	2,026	34	,051	,40000	-,0013	,8013
Q5	2,171	34	,037	,40000	,0256	,7744
Q6	18,516	34	,000	1,57143	1,3990	1,7439
Q7	11,398	34	,000	1,28571	1,0565	1,5150
Q8	1,983	34	,055	,40000	-,0099	,8099
Q9	12,176	34	,000	1,25714	1,0473	1,4670
Q10	2,414	34	,021	,45714	,0722	,8420
Q11	2,806	34	,008	,60000	,1655	1,0345
Q12	,150	34	,881	,02857	-,3576	,4148
Q13	2,315	34	,027	,51429	,0628	,9658
Q14	2,400	34	,022	,48571	,0744	,8970
Q15	2,132	34	,040	,45714	,0215	,8928
Q16	6,755	34	,000	1,08571	,7591	1,4124
Q17	3,754	34	,001	,60000	,2752	,9248
Q18	6,242	34	,000	,82857	,5588	1,0984
Q19	,695	34	,492	,14286	-,2749	,5606
Q20	13,348	34	,000	1,48571	1,2595	1,7119
Q21	7,472	34	,000	1,22857	,8944	1,5627
Q22	5,688	34	,000	,91429	,5876	1,2409
Q23	7,609	34	,000	1,20000	,8795	1,5205
Q24	,131	34	,897	,02857	-,4161	,4732
Q25	9,750	34	,000	1,11429	,8820	1,3465
Q26	6,992	34	,000	,97143	,6891	1,2538
aaaa	28,871	34	,000	1,17143	1,0890	1,2539
bbbb	8,218	34	,000	,74286	,5592	,9266
cccc	14,042	34	,000	1,02143	,8736	1,1693

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
aaaa	28,871	34	,000	1,17143	1,0890	1,2539

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
bbbb	8,218	34	,000	,74286	,5592	,9266

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
cccc	14,042	34	,000	1,02143	,8736	1,1693

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		aaaa	bbbb	cccc	aabbbcc
N		35	35	35	35
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	4,1714	3,7429	4,0214	3,9769
	Ecart-type	,24004	,53476	,43034	,32983
Différences les plus extrêmes	Absolue	,171	,154	,137	,149
	Positive	,171	,135	,104	,115
	Négative	-,150	-,154	-,137	-,149
Z de Kolmogorov-Smirnov		1,009	,914	,812	,881
Signification asymptotique (bilatérale)		,260	,374	,524	,419

a. La distribution à tester est Normal.

b. Calculée à partir des données.

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	35	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	35	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,917	27

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,869	9

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,856	9

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,773	8

Corrélations

		Q1	Q2	Q3	Q4	Q5	Q6	Q7	Q8	Q9	aaaa
Q1	Corrélation de Pearson	1	,178	-,114	,203	,217	-,130	,429*	,199	,153	,471**
	Sig. (bilatérale)		,305	,514	,243	,210	,458	,010	,253	,379	,004
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q2	Corrélation de Pearson	,178	1	,118	,960**	,895**	,152	,676**	,961**	,474**	,747**
	Sig. (bilatérale)	,305		,498	,000	,000	,383	,000	,000	,004	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q3	Corrélation de Pearson	-,114	,118	1	,096	,012	,432**	,064	,094	,122	,436**
	Sig. (bilatérale)	,514	,498		,583	,945	,010	,717	,591	,485	,009
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q4	Corrélation de Pearson	,203	,960**	,096	1	,841**	,050	,679**	,937**	,511**	,739**
	Sig. (bilatérale)	,243	,000	,583		,000	,775	,000	,000	,002	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q5	Corrélation de Pearson	,217	,895**	,012	,841**	1	,269	,687**	,891**	,415*	,679**
	Sig. (bilatérale)	,210	,000	,945	,000		,119	,000	,000	,013	,000

	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q6	Corrélation de Pearson	-,130	,152	,432**	,050	,269	1	,025	,098	-,014	,383*
	Sig. (bilatérale)	,458	,383	,010	,775	,119		,886	,575	,938	,023
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q7	Corrélation de Pearson	,429*	,676**	,064	,679**	,687**	,025	1	,702**	,752**	,644**
	Sig. (bilatérale)	,010	,000	,717	,000	,000	,886		,000	,000	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q8	Corrélation de Pearson	,199	,961**	,094	,937**	,891**	,098	,702**	1	,460**	,712**
	Sig. (bilatérale)	,253	,000	,591	,000	,000	,575	,000		,005	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q9	Corrélation de Pearson	,153	,474**	,122	,511**	,415*	-,014	,752**	,460**	1	,426*
	Sig. (bilatérale)	,379	,004	,485	,002	,013	,938	,000	,005		,011
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
aa aa	Corrélation de Pearson	,471**	,747**	,436**	,739**	,679**	,383*	,644**	,712**	,426*	1
	Sig. (bilatérale)	,004	,000	,009	,000	,000	,023	,000	,000	,011	
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		Q10	Q11	Q12	Q13	Q14	Q15	Q16	Q17	Q18	Q19	bbbb
Q10	Corrélation de Pearson	1	,735**	,270	,834**	,926**	,407*	,293	,511**	,292	,274	,758**
	Sig. (bilatérale)		,000	,117	,000	,000	,015	,087	,002	,088	,111	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q11	Corrélation de Pearson	,735**	1	,422*	,941**	,753**	,264	,078	,575**	,225	,096	,718**
	Sig. (bilatérale)	,000		,012	,000	,000	,125	,655	,000	,194	,585	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q12	Corrélation de Pearson	,270	,422*	1	,428*	,273	,176	-,277	,315	-,028	,126	,442**
	Sig. (bilatérale)	,117	,012		,010	,112	,311	,107	,065	,875	,471	,008
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q13	Corrélation de Pearson	,834**	,941**	,428*	1	,827**	,402*	,175	,549**	,287	,210	,817**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,010		,000	,017	,313	,001	,094	,225	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q14	Corrélation de Pearson	,926**	,753**	,273	,827**	1	,392*	,324	,592**	,310	,294	,772**

	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,112	,000		,020	,058	,000	,070	,086	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q15	Corrélation de Pearson	,407*	,264	,176	,402*	,392*	1	,284	,083	,051	,452**	,622**
	Sig. (bilatérale)	,015	,125	,311	,017	,020		,099	,634	,769	,006	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q16	Corrélation de Pearson	,293	,078	-,277	,175	,324	,284	1	,105	,532**	,091	,533**
	Sig. (bilatérale)	,087	,655	,107	,313	,058	,099		,550	,001	,604	,001
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q17	rrélation de Pearson	,511**	,575**	,315	,549**	,592**	,083	,105	1	,499**	-,026	,605**
	Sig. (bilatérale)	,002	,000	,065	,001	,000	,634	,550		,002	,884	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q18	Corrélation de Pearson	,292	,225	-,028	,287	,310	,051	,532**	,499**	1	-,066	,538**
	Sig. (bilatérale)	,088	,194	,875	,094	,070	,769	,001	,002		,706	,001
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q19	Corrélation de Pearson	,274	,096	,126	,210	,294	,452**	,091	-,026	-,066	1	,644**
	Sig. (bilatérale)	,111	,585	,471	,225	,086	,006	,604	,884	,706		,003
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
bbbb	Corrélation de Pearson	,758**	,718**	,442**	,817**	,772**	,622**	,533**	,605**	,538**	,244	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,008	,000	,000	,000	,001	,000	,001	,158	
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		Q19	Q20	Q21	Q22	Q23	Q24	Q25	Q26	cccc
Q19	Corrélation de Pearson	1	,535**	,369*	,367*	,207	,913**	,230	,328	,760**
	Sig. (bilatérale)		,001	,029	,030	,232	,000	,184	,055	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q20	Corrélation de Pearson	,535**	1	,051	,068	-,067	,604**	-,194	,515**	,416*
	Sig. (bilatérale)	,001		,770	,696	,702	,000	,263	,002	,013
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q21	Corrélation de Pearson	,369*	,051	1	,467**	,823**	,368*	,362*	,082	,752**
	Sig. (bilatérale)	,029	,770		,005	,000	,029	,033	,640	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q22	Corrélation de Pearson	,367*	,068	,467**	1	,252	,337*	,061	-,342*	,544**
	Sig. (bilatérale)	,030	,696	,005		,144	,048	,726	,044	,001
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q23	Corrélation de Pearson	,207	-,067	,823**	,252	1	,141	,336*	,008	,483**
	Sig. (bilatérale)	,232	,702	,000	,144		,418	,049	,965	,003
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q24	Corrélation de Pearson	,913**	,604**	,368*	,337*	,141	1	,198	,388*	,797**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,029	,048	,418		,255	,021	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q25	Corrélation de Pearson	,230	-,194	,362*	,061	,336*	,198	1	,429*	,522**
	Sig. (bilatérale)	,184	,263	,033	,726	,049	,255		,010	,001
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35
Q26	Corrélation de Pearson	,328	,515**	,082	-,342*	,008	,388*	,429*	1	,418*
	Sig. (bilatérale)	,055	,002	,640	,044	,965	,021	,010		,013
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35

cccc	Corrélation de Pearson	,760**	,416*	,752**	,544**	,483**	,797**	,522**	,418*	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,013	,000	,001	,003	,000	,001	,013	
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		aaaa	bbbb	cccc	aabbbcc
aaaa	Corrélation de Pearson	1	,741**	,489**	,864**
	Sig. (bilatérale)		,000	,003	,000
	N	35	35	35	35
bbbb	Corrélation de Pearson	,741**	1	,337*	,883**
	Sig. (bilatérale)	,000		,048	,000
	N	35	35	35	35
cccc	Corrélation de Pearson	,489**	,337*	1	,714**
	Sig. (bilatérale)	,003	,048		,000
	N	35	35	35	35
aabbbcc	Corrélation de Pearson	,864**	,883**	,714**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	35	35	35	35

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملخص:

من خلال دراستنا موضوع قدرات مراجعي الحسابات لاكتشاف الأخطاء والغش في المؤسسات الاقتصادية، عموما بجانبيه النظري والتطبيقي تبين من خلال هذه الدراسة مدى أهمية ومكانة مراجع الحسابات في حياة المؤسسات الاقتصادية، وذلك لما يقدمه من مصداقية للقوائم المالية وملاحقها.

كما شملت هذه الدراسة استعراض دور خبرة المراجع في مجال اكتشاف الأخطاء والغش، واتجاهات المراجعين في الحكم على جوهرية الخطأ في الجانب النظري، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فكان عبارة عن دراسة ميدانية تتعلق بقدرات المراجعين من أجل توضيح تأثير خبرة المراجعين على عملية المراجعة.

وخلصت هذه الدراسة إلى وجود تأثير واضح لعامل الخبرة والكفاءة المهنية على القرارات والأحكام الشخصية للمراجعين المتعلقة بالأخطاء الواردة في القوائم المالية، وهذا ما ينعكس على التزاماتهم بالاستقلالية والحيادية والأمانة، والنزاهة والشفافية والمبادئ المتعلقة بقواعد والسلوك الأخلاقي للمهنة.

الكلمات المفتاحية: مراجعي الحسابات، القوائم المالية، جوهرية الخطأ.

Résumé :

A travers notre étude au sujet des capacités des commissaires aux comptes dans la détection des erreurs et des tricheries au sein des établissements économiques aux plans théorique et pratique ; cette étude a montré l'importance et le statut du commissaire aux comptes dans la vie des établissements économiques et ses annexes.

Cette étude a inclus aussi l'examen du rôle de l'expérience du commissaire dans le domaine de la découverte des erreurs et des tricheries ainsi que les orientations des commissaires sur le jugement du fond de l'erreur au côté théorique. Concernant le côté pratique, c'était une sorte d'étude sur terrain relative aux capacités des commissaires dans l'intention d'élucider l'effet de l'expérience du commissaire sur le processus d'examen.

Cette étude s'est achevée sur l'existence d'un effet apparent du facteur expérience et compétence professionnelle sur les décisions et les dispositions personnelles des commissaires parues sur les états financiers, ce qui se répercute sur leur engagement d'autonomie, de neutralité, de fiducie, d'honnêteté, des transparence et des principes relatifs aux bases de comportements éthiques de la profession.

Mots clés : Commissaires aux comptes, les états financiers, le fond de l'erreur.